وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة مولاي الطاهر-سعيدة-
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مذكـــرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
في ميدان العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
الشعبة : علوم إقتصادية
التخصص: إقتصاد كمي

تحت عنوان:

التشخيص الإقليمي كآداة للتنمية المحلية

(إختبار تحليل المكونات الرئيسية ACP المطبق في ولاية النعامة)

من اعداد الطالبين :
- بوحفص مهدي
- عماد الدين عامري

تحت اشراف الأستاذة :
د. زواد رجاء

أعضاء اللجنة:

الأستاذ : رماس محمد امين .....رئيسا

الأستاذة : زواد رجاء ..... مشرفة

الأستاذ : حميدي زقاي .....ممتحنا

السنة الجامعية :2021-2022

قال تعالى

بسم الله الرحمان الرحيم

يرفعِ الله الذين آمنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات و الله بما تعملون خبير

الآية 11 من سورة المجادلة

الشكـــــــر و التقديـــــــر

الشكر الأول و الأخير للجليل رب العرش العظيم ، الذي مهد لنا السبيل
و هدانا
لمافيه الهدى والخير للجميع وفتح لنا الأذهان والعقول فله الحمد حتى يرضى

أتقدم بشكري لأستاذتي **"زواد رجاء"** امتنانا وشكرا لها على إشرافها على عملنا هذا ، فأدامها الله ووفقها وسدد خطاها وجزاها عنا خير الجزاء .

وأتقدم بشكري لأعضاء اللجنة المناقشة اللذين قبلوا بأمانة محتوى هذا العمل و كلفوا أنفسهم أثمن الأوقات لقراءته و نقده .

وأتقدم بالشكر الجزيل لكل الأستاذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، لما امدونا به من معلومات وإرشادات قيمة .

كما أتوجه بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا البحث .

إلى كل من أشعل الله في نفسه يقظة الضمير، فأنارت بصيرته فلا يستريح ولا يهدأ إلا بعد أن يستشعر أنه قد أدى أمانته التي ائتمنه الله عليها .

واخيرا ان كنت قد احسنت فهذا توفيق من الله .

اهـــــــــداء

إلى سندي وقـرة عيني و شمعة الأمل التي أنارت دربي.

إلى الحضن الدافئ إليها لا سواها **"أمـــي الغـاليـــة"**

حفظها الله .

إلى السند الذي أشكو إليه إذا تعبت و يأخذ بيدي إذا تعثرت،

إلى كل مـن أكن له كل معاني الإحترام و التقدير **"أبـــي الغـــالـي**

حفظه الله .

إلى إخوتي حفظهم الله و رعاهم .

إلى أساتذتي الأعزاء

إلى كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

ملخص:

للإقليم دور مهم في سير عملية التنمية ، و عليه يطرح الباحثون في مجال التنمية السؤال عن طريقة أو آداة جديدة لفهم و إدارة هذه الأقاليم ، و الآداة المناسبة لهذه العملية هنا هي التشخيص الإقليمي ، حيث تساعد في تشخيص و تقييم و وضع قرارات و أفكار فعالة لتطوير و تنمية هذه الأقاليم .

تهدف دراستنا هذه لتقييم الوضع الحالي لولاية النعامة و بلدياتها الاثنتي عشر و وضع استراتيجيات تنموية ، و هذا بالقيام بتشخيص إقليمي مع اعتمادنا على أسلوب التحليل الوصفي قصد التعرف على هذه الولاية وتحليل المؤشرات الرئيسية للتنمية (ACP) ، حيث أتاح لنا تحديد خصائص الولاية و تقييم التغييرات التي تميزت بها و التي ستمثل تطورها الاقتصادي و الاجتماعي ، و كذا تصنيف بلدياتها حسب طبيعة و نوع كل منها.

و أخيرا أدى هذا التشخيص إلى الكشف عن التحديات الكبرى للتنمية المحلية في الولاية .

الكلمات المفتاحية: الإقليم ؛ التشخيص؛ التشخيص الإقليمي التنمية المحلية؛ النعامة؛ التنمية الإقليمية؛ البصيرة.

Résumé :

La région a un rôle important dans l’avancement du processus de développement, et donc les chercheurs dans le domaine du développement se posent la question d’une nouvelle façon ou d’un outil pour comprendre et gérer ces régions, d’où l’outil approprié pour ce processus est le diagnostic régional, qui aide à diagnostiquer, évaluer et développer des décisions et des idées efficaces pour développer et développer ces région.

Cette étude a pour but d’évaluer la situation actuelle de l’état de naâma et de ses douze communes et d’élaborer des stratégies de développement, et ce en

réalisant un diagnostic régional en s'appuyant sur la méthode d'analyse descriptive afin d'identifier cet état et d'analyse les principales indicateurs de développement (ACP),qui nous ont permis d'identifier les caractéristiques de l'état et d'évaluer les changements qui se sont caractérisés par lui, qui représenteront son développement économique et social, ainsi que le classement de ses communes selon la nature et le type de chacune d'elles.

Mots clés : Territoire ; Diagnostic ; Diagnostic territorial ; Développement local ; naâma ; Aménagement de territoire ; Prospectives ;

فهرس المحتويات

- البسملة
- الشكر و التقدير
- الإهداء
- الفهرس
- فهرس الجداول

- فهرس الأشكال
- مقدمة عامة

الفصل الأول: التشخيص الإقليمي و دوره في التنمية المحلية

تمهيد

- **المبحث الأول: الإقليم و دوره في الإقتصاد**

المطلب الأول: ماهية الإقليم

المطلب الثاني: ماهية التشخيص الإقليمي

المطلب الثالث: أهمية التشخيص الإقليمي في التنمية المحلية

- **المبحث الثاني: التنمية المحلية**

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

المطلب الثاني: الاقتصاد الإقليمي ودوره في التنمية المحلية

المطلب الثالث: نظريات التنمية المحلية

الفصل الثاني: التشخيص الإقليمي لولاية النعامة، نموذج من الملاحظة و البناء

- **المبحث الأول: واقع التنمية المحلية في إقليم ولاية النعامة**

تمهيد

المطلب الأول: نبذة عن ولاية النعامة

المطلب الثاني: التشخيص الإجتماعي لولاية النعامة

المطلب الثالث: الجانب الاقتصادي لولاية النعامة

- **المبحث الثاني : إستخدام المركبات الاساسية كآداة لتوضيح دور الإقليم في التنمية المحلية**

المطلب الأول: لمحة عن التحليل إلى عوامل أساسية ACP
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة

01	من موارد إلى أصول	05
02	أهداف التشخيص الإقليمي	11
03	اتجاهي التنمية الاقليمية	25
04	دوائر و بلديات ولاية النعامة 2020	44
05	عدد السكان و الكثافة السكانية لبلديات و دوائر ولاية النعامة إعتبارا من تاريخ 2020/12/31	50
06	معدل التحضر حسب البلدية	51
07	تقدير السكان حسب الفئات العمرية الواسعة سنة 2020	53
08	توزيع المدارس الإبتدائية و التلاميذ و المعلمين لسنة 2020.	54
09	معدل الإلتحاق بالمدارس لأطفال 6 سنوات ، إحصائيات 2020	55
10	توزيع المؤسسات و التلاميذ و المعلمين لسنة 2020.	57
11	معدل النجاح إلى الأولى متوسط و إلى الأولى ثانوي (%) 2020/2019	58
12	تفصيل المؤسسات و التلاميذ و المعلمين في التعليم الثانوي 2020	59
13	المؤسسات التعليمية	60
14	الخدمات الجامعية	61
15	صحيفة واقع مراكز التكوين المهني و التمهين لإحصائيات سنة 2020	62
16	توزيع البنية التحتية (قطاع عام)	63
17	توزيع البنية التحتية (القطاع الخاص)	63
18	القدرات الإجمالية للقطاعين العام و الخاص للولاية	64
19	توزيع الكادر الطبي (القطاع العام)	65
20	توزيع الكادر الطبي (القطاع الخاص)	65
21	تفصيل الطريق الوطنية حسب البلدية	67
22	احصائيات و مؤشرات الولاية	71
23	إحصائيات و مؤشرات الولاية	74
24	عرض شركات الصناعة بالولاية	75
25	توزيع الشركات الصناعية العامة و الخاصة إعتبارا من 2020/12/31	76
26	توزيع الشركات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع القانوني (العام و الخاص)	77

27	توزيع عدد التجار النشطين حسب قطاع النشاط	79
28	المؤشرات المستعملة في الدراسة التحليلية	82
29	Variance totale expliquée	84
30	matrice des composantes	87

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
01	المراحل المختلفة لتشخيص المنطقة	09
02	نموذج القوى الخمسة لمايكل بورتر	27
03	دورة بناء الاقليم	29
04	نقل السلطة والاختصاصات في اللامركزية	33
05	بطاقة الولاية	43
06	ولاية النعامة في المنطقة	45
07	معدل النمو بين التعدادات العامة للسكان و المساكن (RGPH)	52
08	توزيع الطلاب المسجلين	56
09	توزيع الطلاب المنتقلين إلى الأولى ثانوي	58
10	توزيع الطلاب المقبولين بالجامعة	60
11	توزيع الكادر الطبي الاجمالي للقطاعين (العام + خاص)	66
12	خريطة شبكة طرق ولاية النعامة	67

13	هيكل شبكة الطرق	68
14	تقسيم الثروة الحيوانية حسب الأنواع	72
15	الانتاج النباتي (QX)	73
16	مقصد حشد الموارد	75
17	تفصيل التسجيلات النشطة في مركز السجل التجاري	80
18	Trace des composantes C1 C2	90
19	Trace des composantes C1 C3	91
20	Trace des composantes C2 C3	92
21	تمثيل البلديات للمحور العاملي F1 و F2	93
22	تمثيل البلديات للمحور العاملي F2 و F3	94

مقدمة عامة

مقدمة عامة

ان المناطق هي امتداد إقليمي يتم تحديده على أساس سلسلة من الخصائص الاقتصادية المشتركة ، و مع تطور هذه المناطق وجب على الفاعلين في مجال التنمية مواكبة هذا التطور بتغيير سياساتهم و أفكارهم اتجاه هذه المناطق من اجل المساهمة و العمل على أي مشروع انمائي إقليمي او محلي ، و إضافة الى خصائص الإقليم يجب توفر عدة عوامل كالتكنولوجيا و العاملين المادي و البشري لخدمة التنمية .

ومن جهة أخرى اهتمت النظريات الإقتصادية بندرة الموارد الاقتصادية ، ماذا تنتج ؟ كيف تنتج ؟ و لمن تنتج ؟ ، و لكنها أهملت البعد المكاني أي الإنتاج من منطقة إلى أخرى حسب الموقع الجغرافي ، لذا ظهر علم الإقتصاد الإقليمي ، فلفهم الإقليم و إدارته يجب أن يفهم من جوانبه المكانية و الديمغرافية و الإجتماعية و الإقتصادية ، و منه يحتاج المختصون في مجال التنمية الى مفاتيح صنع القرار و تنفيذ الإجراءات لتعزيز التنمية في المنطقة ، وعلى هذا يتطلب تنفيذ هذا النهج طريقة جديدة في التفكير، فالتشخيص الإقليمي هو نهج و طريقة وآدات تهدف إلى قياس و تقييم و نمذجة مختلف القضايا الإقتصادية.

إن التشخيص الإقليمي هو الرابط الذي أصبح ضروريا في نهج الأقاليم، فهو يجلب عناصر انعكاس للعمل، كما أنه يحتوي على وظيفة مزدوجة لصياغة حكم و مرافقة التغيير.

إن التشخيص هو آداة تحليل تجعل من الممكن تسليط الضوء على المشاكل و الخصائص الإقتصادية و المكانية لإقليم ما، و تقييم الإمكانات و القيود و نقاط القوة و الضعف و تحديد الجهات الفاعلة مع التحديات و الإستراتيجيات و الممارسات ، و هو يوفر أيضا صورة مرجعية للمشروع المستقبلي .

كما ان عملية التشخيص الإقليمي تقترح حلولا للصعوبات المحتملة التي يثيرها التشخيص من خلال الحوار بين الجهات الفاعلة و الخبراء .

تعرف التنمية المحلية على أنها مجموعة من العمليات و النشاطات الوظيفية التي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي و تعرف أيضا بأنها تدعم سلوك الأفراد و تصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم مما ينعكس إيجابيا على مجتمعهم ، و يؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية و التعليمية و غيرها.

1. إشكالية البحث

يجعل التشخيص الإقليمي من الممكن توصيف فضاء الدولة أو المنطقة أو الولاية أو البلدية من خلال إعطاء رؤيا للديناميكيات الخاصة بها ، ومنه تتمحور مشكلتنا حول تشخيص المنطقة من منظور التنمية المحلية. و المنطقة قيد الدراسة هي ولاية النعامة و بلدياتها الإثنتي عشر.

إن إنجاز هذا النهج هو نتيجة إستخدام المصادر الوثائقية المتعلقة بهذا الموضوع ، مدعومة ببيانات إحصائية. و للقيام بهذا التشخيص سننظر في الإجابة عن الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يكون التشخيص الإقليمي آداة مهمة في التنمية المحلية المستدامة ؟

2. الأسئلة الفرعية:

و من هذا السؤال الرئيسي تنبثق لنا الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو تشخيص المنطقة ، وما علاقته مع استراتيجيات التنمية المحلية؟
- إلى أي مدى يسمح التشخيص الإقليمي بتوجيه استراتيجيات التنمية المحلية؟
- هل التبصر جزء من التشخيص ؟
- في حالة إقليم ولاية النعامة. ما هو الإستنتاج الذي يمكن استخلاصه من التشخيص الذي تم إجراؤه على مراقبة البلديات الإثنتي عشر للولاية؟
- أخيرا، ماهي الإستنتاجات التي يمكن استخلاصها من التشخيص بناءاً على تحليل العوامل و تصنيف هذه المنطقة ؟

3. الفرضيات:

- تشخيص المنطقة هو عملية عمل تشاركية تسلط الضوء على نقاط القوة والضعف و الإمكانيات و التهديدات في المنطقة .
- يعتبر تشخيص المنطقة آداة أساسية و مهمة في خطوات تحقيق التنمية المستدامة.

- يسمح التشخيص الإقليمي بتوجيه استراتيجيات التنمية المحلية الى غاية بلوغ الهدف المنشود.

4. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في :

- التعرف على أهمية القيام بتشخيص لإقليم ما في تحقيق تنمية مستدامة.
- التعرف على خطوات و متطلبات عمل تشخيص إقليمي.
- التعرف على المستوى التنموي لولاية النعامة.

5. أهداف الدراسة:

و من هنا ينطلق هدفنا وهو تشخيص منطقة ولاية النعامة و تحديد القضايا الرئيسية التي تشكل تنميتها المحلية ، فنسلط الضوء على البلديات المختلفة للولاية والتوجهات التنموية لهذه المنطقة.

إن اختيار ولاية النعامة تميل حقيقة أن هذه الولاية معروفة بإمكانياتها الإستراتيجية على المستوى الإقليمي و الوطني ، فهي تضم الموارد المائية و النباتية. كما أن مساحتها محورية بين المناطق الشمالية و الجنوبية من البلاد، فهي تعتبر أفضل منطقة ضد زحف الرمال.

6. المنهج المستخدم:

فمن هذا الهدف و للإجابة عن الإشكالية اتبعنا منهجيتنا التجريبية من نهج وصفي بحث، يعتمد على تحليل المؤشرات الإحصائية للتنمية، لتؤدي الى نهج أكثر تحليلا يعتمد على تطبيق تحليل بيانات (ACP) ، و لتسليط الضوء بشكل أفضل على خصائص البلديات التي تتكون منها هذه المنطقة من الولاية.

7. أسباب إختيار الموضوع:

- الموضوع جدير بالدراسة و يتوافق مع مجال التخصص.
- الشعور بالرغبة في الاستفادة من هذا الموضوع.
- عدم اجراء دراسة لإقليم ولاية النعامة من قبل.
- إكتشاف أهمية التشخيص الاقليمي في تحقيق التنمية المستدامة.

8. حدود الدراسة:

وقد كانت حدود الدراسة كالآتي:

الحدود المكانية: كانت على مستوى مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

الحدود الزمانية: تم استلام بيانات و احصائيات الولاية يوم 17 فيفري 2022 على الساعة 09:47 صباحا.

9. صعوبات الدراسة:

- قلة المصادر و المراجع المتعلقة بالبحث العلمي .
- ضعف القدرات الإحصائية لدى الباحث .
- عدم التمكن من اللغة الفرنسية.

10.هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم البحث إلى فصلين فيها الجانب النظري و الجانب التطبيقي، حيث أن الجانب النظري اشتمل الفصل الأول، و اشتمل بدوره مبحثين، و كل مبحث اشتمل ثلاث مطالب، أما الفصل الثاني فهو الجانب التطبيقي و قد خصصناه للدراسة الميدانية للحالة المدروسة و المتعلقة بمديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، حيث تضمن الفصل مبحثين، ففي المبحث الأول قمنا بتعريف لإقليم ولاية النعامة ثم تطرقنا لمختلف الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية الخاصة بها ، أما المبحث الثاني فكان محتواه عرض و تحليل البيانات من خلال الاستعانة ب(ACP) .

11.الدراسات السابقة:

- دراسة الطالبة بوشارب سارة "الأقاليم بين المقاربة المؤسسية و المقاربة التسويقية لتحقيق التنمية المحلية، دراسة ميدانية لإقليم وهران" رسالة ماجيستير لإدارة الأعمال تخصص تسويق في جامعة

وهران 2 محمد بن أحمد للسنة 2015 و الهدف هو دراسة و تحليل و معرفة المميزات و القدرات التي يمتلكها إقليم وهران و إقليم مستغانم.

- دراسة الطالب حميدة محجوبي "معوقات التنمية المحلية في الجزائر بلدية حاسي بن عبد الله نموذجا" شهادة ماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة لسنة 2019 و الهدف هو تحديد الإطار الإبستيمولوجي للتنمية و التنمية المحلية في الجزائر و تحديد قواعد و أساليب تطوير التنمية المحلية في الجزائر.
- دراسة الطالبين إيبارودين ثافث و سودد نورة "التشخيص الإقليمي كآداة للتنمية المحلية المستدامة حالة قرية القيد التقليدية ولاية تيزي وزو" أطروحة بهدف الحصول على الماجيستير الآكاديمي جامعة مولود معمري ولاية تيزي وزو سنة 2018 و الهدف من الدراسة هو تحديد النهايات للمشروع الذي استفادت منه ولاية تيزي وزو عام 2009 و هو دراسة خطة دائمة لحماية و تعزيز التراث الثقافي للولاية.

الفصل الأول

التشخيص الإقليمي و دوره في التنمية المحلية

مقدمة الفصل :

يعرف التشخيص على أنه المرحلة الأولية و أساس عملية العمل ، فهو يهدف إلى تحديد نقاط القوة والضعف في المنطقة من خلال محاولة وضع جميع موارد هذه المنطقة في منظورها الصحيح ، كما يعتبر أداة مهمة لخدمة الإقليم و لحظة مهمة في تطويره، لهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى التعريف بعملية التشخيص الإقليمي و خطوات القيام به و أهدافه و أهميته و البيانات اللازمة لهذه العملية، ثم ننتقل لاحقا إلى مفهوم التنمية و دور الإقليم في تحقيقها.

المبحث الأول : الإقليم و دوره في الإقتصاد

لمعرفة واسعة بمشاكل ومتطلبات الإقليم يجب على الفاعلين القيام بتشخيص لهذا الإقليم، لتحديد السياسات المناسبة لحلها.

المطلب الأول: ماهية الاقليم

❖ **تعريف الاقليم :**

لقد ظهر اتجاهان في تحديد مفهوم الاقليم، فالاتجاه الأول هو الاتجاه الموضوعي الذي يرى بأن الاقليم حقيقة ذاتية يمكن تحديده على الخريطة وقد أيد هذا الاتجاه الأكاديميين في أوائل القرن العشرين منهم هيربيرتسون (Herbertsone) الذي اعتمد على تقسيم العالم الى أقاليم وفقا لأربعة معايير هي تضاريس الأرض، المناخ كعامل رئيسي، النبات الطبيعي والكثافة السكانية، أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الغير موضوعي الذي يعد الاقليم كنموذج أو فكرة تساعد على دراسة العالم وتصنيف المناطق حسب نوع الحاجة وهارتشهورن (Hartshorne) من مؤيدي هذا الاتجاه، اعتبر الأقاليم أدوات وصفية محددة تبعا لمعايير معينة.[1]

وقد اختلفت تعاريف الإقليم فهو يعرف حسب موضوع الدراسة المراد القيام بها و فيما يلي مجموعة من التعاريف هي :

- ✓ الإقليم جزء من سطح الأرض يتميز بخاصية جغرافية، اقتصادية واجتماعية معينة تميزه عن باقي الأقاليم الأخرى.[2]
- ✓ يعد الإقليم الجغرافي نتاجا للعلاقة المتبادلة بين الإنسان وبيئته ، فهو مساحة من الأرض يمكن تمييزها عن غيرها في جانب أو أكثر عن المناطق المجاورة يحس بها تلقائياً نتيجة للتفاوت فيما بينها ، مما يعطيها كيان منفرداً واضحاً يبرز من خلال شخصية الإقليم.[3]
- ✓ والإقليم وفق ما جاء به العلّام مكنزي ، يعرف بأنه عبارة عن وحدة جغرافية تتوحد فيها أوجه الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للسكان حول مركز بؤري اقتصادي وأداري.[4]
- ✓ منطقة جغرافية تتضمن خصائص متجانسة تميزها عن الأقاليم الأخرى و تسمح بأن تمثل وحدة حكومية و إدارية مستقلة.[5]

و قد حاول الجغرافيون وضع تعريف محدد للإقليم وتعددت تلك التعاريف بما ينسجم مع هدف واضعيها وتوجهاتهم دون التوصل الى تعريف شامل يرضي الجميع حيث تباينت الأسس التي اعتمدت في تلك التعاريف فبعضها أعتمد الاساس الطبيعي والبعض الاخر اعتمدت الاساس الإداري أو البشري عموما ، وكان الأساس الاقتصادي أو السياسي أو الخدمي منطلق للبعض الاخر منها . وعلى اية حال هنالك العديد من المعايير المعتمدة لتعريف أهمية الإقليم وطرق تحديده وعموما يمكننا ان نعرف الاقليم بأنه (منطقة من سطح الأرض تتميز عما يجاورها من مناطق بظاهرة او عدة ظواهر أو خصائص معينة تبرز وحدتها وشخصيتها) وبمعنى آخر هو الوحدة المكانية التي تتجانس فيها الظواهر الجغرافية المختلفة دون ان يكون لهذه الوحدة مساحة ثابتة او حجم معين وانما تتفاوت مساحتها تبعا للغرض من دراستها.[6]

---

[1] أ. ثائر مطلق محمد عياصرة، **"التخطيط الاقليمي، دراسة نظرية وتطبيقية"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2009، ص 57

[2] د. محمد جاسم شعبان العاني، **"التخطيط الاقليمي، مبادئ وأسس، نظريات وأساليب"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 58

[3] زين الدين عبد مقصود الغنيمي ، **"نصف الكرة الغربي (الأمريكي) دراسة في الجغرافيا الإقليمية"** ، طبعة معدلة ، منشأ المعارف بالإسكندرية ، 1995، ص 19-20 .

[4] شاكر خصباك ،علي محمد المياح ، **"الفكر الجغرافي تطوره وطرق بحثه"**، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد،1983 ،ص 225

[5] مازن محمد،جدلية **"العلاقة بين العولمة و التنمية البشرية في العالم العربي"**، العلوم الانسانية، قسم علم الاجتماع ، جامعة بغداد ،2005

[6] فتحي أبو عيانة ، **"الجغرافية الإقليمية"** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، (بدون تاريخ) ، ص 16.

❖ **أنواع الأقاليم :**

يوجد أنواع مختلفة من الأقاليم تميزها خصائص معينة، فمن وجهة نظر الجغرافيين تحدد أنواع الأقاليم من خلال الأبعاد المكانية والظواهر الطبيعية وهي:[7]

- **الإقليم الطبيعي:** يتحدد وفقا لطبيعة بيئته وعامله الجغرافي حيث نجده عبارة عن سلاسل جبلية، مناطق سهلية، هضابية، ذو طبيعة مناخية معينة ونباتية.
- **الإقليم البشري:** والذي يتحدد حسب الكثافة السكانية الموجودة، طبيعة الحياة البشرية السائدة داخل حدود الإقليم، التوزيعات السكانية وانتماءاتهم الطبيعية والعرقية، مستوياتهم الثقافية ومظاهرهم الاجتماعية.
- **الإقليم الإداري:** هو اقليم يتم تحديده من قبل السلطات العليا المركزية حيث يقسم البلد الواحد الى أقاليم مختلفة وكل اقليم يتم تقسيمه اداريا الى دوائر وبلديات...، حيث يختلف التقسيم الإداري من اقليم الى آخر، وكل اقليم له مستوى معين من القيادة والتسيير الإداري وكمثال على هذا نجد رؤساء الدوائر، المجالس الولائية والمجالس البلدية تحقيقا لأهداف معينة في اطار تنمية الإقليم اقتصاديا، لأن كل سلطة محلية على دراية بمشاكل وحاجيات الإقليم المختلفة في جميع الميادين (توفير الغذاء، السكن، الأمن، التعليم وتوفير مناصب العمل...).
- **الإقليم المتروبوليتاني (الإقليم الكبير):** وهو نوع من الأقاليم الحديثة الظهور، تطلق على المدن الكبرى كإقليم وهران واقليم العاصمة الجزائر وهو يتميز بمزيج من العالقات الوظيفية المكانية ممتدة على طول مساحة الإقليم.

أما من الناحية الاقتصادية فيتحدد نوع الإقليم حسب موارده وطبيعة النشاط الاقتصادي حيث نجد:

- **الإقليم الزراعي:** الذي يحتوي على أراضي زراعية واسعة المساحة ومحاصيل زراعية متنوعة.
- **الإقليم الصناعي:** يحتوي على مناطق صناعية ومناطق نشاط متنوعة ومتعددة تمارس فيها المؤسسات الاقتصادية نشاطاتها الإنتاجية.
- **الإقليم التجاري:** تكون فيه التجارة متطورة ومتنوعة سواء في السلع والمنتوجات أو الخدمات وهذا ما يزيد من تطوير العلاقات التجارية مع الأقاليم الأخرى وما يجعل الإقليم متروبوليتاني.
- **الإقليم السياحي:** نقول عن الإقليم أنه سياحي اذا توفرت فيه المعالم الأثرية وأوجه سياحية تجذب بها السياح المحليين والأجانب، وطبعا كل اقليم له طبيعته السياحية يتميز بها عن غيره من الأقاليم، فقد يكون الإقليم ساحلي ذو واجهة بحرية مميزة أو ذو طبيعة جبلية يحتوي على جبال للتسلق أو التزلج، أو نجده اقليم صحراوي تقام فيه الخيم في الكثبان الرملية...الخ.

هناك مجموعة أساليب تحدد بها الأقاليم وهي حسب منطلقات فكرية معتمدة حيث يتحدد نوع الإقليم وطبيعته حسب خصائصه ومميزاته الطبيعية القائمة تميزه عن اقليم آخر وكذا بموجب معايير معينة التي قد تكون معايير طبيعية (شكل الأرض وطبيعة التربة، نوع الغطاء النباتي، طبيعة المناخ والكثافة السكانية) أو معايير وظيفية تعتمد على العالقات الداخلية في الإقليم (التجانس الوظيفي).ولكن مع تطور الحياة الحديثة ونشاطات أفرادها يمكننا أن نقول بأن التقسيمات الإدارية القائمة غير متطابقة بما هو موجود وخاصة بعد تطور وسائل النقل والمواصلات وادراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع ميادين الحياة الاقتصادية من تجارة وصناعة وحتى التعليم وبالتالي مهما حددت الأقاليم إلا أنها أوسع من ذلك فيمكن توسيع نشاطات الإقليم الوظيفية والاقتصادية الى خارج الحدود الإدارية له ومنه يمكن تصنيف الأقاليم وفقا لعلاقاتها الإقتصادية.

❖ **تعريف الموارد :**

[7] محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق ، ص 65

مصطلح "مورد" غامض ويوحي تاريخه بأنه كان كذلك لفترة طويلة. الكلمة المشتقة من اللاتينية تعني في الأصل استعادة الدولة ، وإعادة البناء ، والارتقاء بالنفس. في الفرنسية ، تشير كلمة مورد إلى الوسائل والإمكانيات المفيدة (العملية) والقدرات العقلية والبدنية المفيدة أو ببساطة المساعدة...، ففي مجال الاقتصاد على سبيل المثال لا يزال مفهوم الموارد يستخدم بشكل أساسي لوصف السلع المادية ، في حين أن علم الاجتماع وسع المفهوم ليشمل الخصائص الاجتماعية والبيئية ، وقد امتد علم النفس أخيرًا ليشمل الخصائص الشخصية أو النفسية. في مجال العمل الاجتماعي ، يستخدم المصطلح أيضًا للتأكيد على تكافؤ الموارد المادية وغير المادية على سبيل المثال في بداية شعبيته كان مصطلح الموارد غامضًا جدًا وغير محدد في مجالات عمل العلوم الاجتماعية. في النهاية ، يمكن اعتبار أي شيء يتم تقييمه و اختباره على أنه مفيد من قبل شخص فردي في موقف معين موردًا.[8]

الموارد هي الوسائل أو المساعدة المختلفة التي تستخدم لتحقيق الغاية أو تلبية الحاجة ، و يمكن أن يفهم على أنه مجموعة من العناصر المتاحة لحل حاجة أو تنفيذ شركة مثل: الطبيعية والبشرية والغابات وغيرها، مصطلح المورد من أصل لاتيني "recurus"[9]

لكي تصبح الموارد الحالية اصولا محددة للإقليم، يجب توضيحها وفقا لتكوين من المحتمل ان لا يكون متاحا في مكان آخر.[10]

❖ **الأصول العامة و الأصول المحددة :**

يتعارض التمييز المعتاد مع الموارد العامة والمحددة، فالأول متاح بسهولة (في السوق) وقابل للتحويل (بين الجهات الفاعلة) ، والأخير لا يمكن إعادة نشره ويتطلب تفعيل أشكال التعاون غير السوقية ، وبعبارة أخرى مزيج من استراتيجيات الجهات الفاعلة يجب أن تكون خصوصيتهم راسخة بشكل ثابت في منطقة ما ، وتكون نتيجة للقواعد والعادات وثقافة تم تطويرها في مساحة من القرب الجغرافي والثقافي من شكل متميز من أشكال التبادل التجاري: المعاملة بالمثل.[11]

يتم تحديد الموارد العامة من خلال حقيقة أن قيمتها الحالية أو المحتملة مستقلة عن مشاركتها في أي عملية إنتاج ، "يغطي مصطلح المحدد جميع العوامل التقليدية للتمايز حيث يتم تمييز المساحة حسب السعر والتي تخضع لحساب التعريب بواسطة الوكلاء.[12]

الجدول رقم 1 : من موارد الى أصول

	موارد	إمكانات	أصول

[8] Alban Knecht et Franz-Christian Schubert, **Ressources – Caractéristiques, théories et concepts**, janvier 2021, P 02

[9] https://ar.encyclopedia-titanica.com/significado-de-recursos, 26 mai 2022

[10] Nekka.H Dokou.G, proposition D'une **Approche D'évaluation des ressources Locales**, Management Local et Réseaux d'entreprise, Economica, 2004, P42-61

[11] Frédéric Carluer. « **Géographie, économie, Société** », (2006), P201

[12] Nekka.H Dokou.G , Référence précédente,2004, P42-61

الحالة	موجود في جميع المناطق	موجود في بعض المناطق	خاصة بمنطقة معينة.
الاستعمالات	هي الاحتياطيات و الامكانيات الكامنة	هي موارد يتم تنشيطها أو تحديدها من قبل الجهات الفاعلة المختلفة في الإقليم. لا تستخدم على النحو الأمثل ولم تسفر عن نتائج بعد. بعض الممثلين يستفيدون منه.	هي الموارد المستخدمة من قبل الجهات الفاعلة بالطريقة المثلى او لا وتفيد جميع الجهات الفاعلة في الاقليم .
الاتساق الداخلي	هذه عوامل مستقلة عن بعضها البعض.	تتكون من مجموعة من الموارد. لا يوجد اتساق داخلي بين الجهات الفاعلة.	هي العوامل مجتمعة في استراتيجية الجهات الفاعلة (شبكات التعاون و الاعتماد المتبادل ، وما الى ذلك)
الجاذبية	هي عوامل ذات جاذبية منخفضة لأنها لا تسمح بالترسيخ الإقليمي (يمثل شكلا من أشكال التعويض)	هي عوامل جذابة، و التي يمكن أن تسمح بالترسيخ.	هذه عوامل جذابة لأنها، تسمح بالرسو الاقليمي.
التنافسية	لا يجعلون المنطقة تنافسية.	يمكن أن تجعل المنطقة تنافسية.	هذه هي المزايا التنافسية للإقليم.
التمثيل	تحديد وكثافة الجهات الفاعلة في الإقليم.	انشاء شبكة رسمية أو غير رسمية بين هذه الجهات المختلفة. الحوكمة هي طريقة تنظيم هذه العلاقات.	يجتمع الممثلون حول تنسيق المشروع في بيئة متجانسة

Source : Proposition d'une approche d'évaluation des ressources locales (H.NEKKA et K.DOKOU 2004 p47**)**

المطلب الثاني: ماهية التشخيص الاقليمي

❖ **تعريف التشخيص :**

قبل التطرق إلى مفهوم التشخيص الإقليمي يجب أن نعرج إلى مفهوم التشخيص فكلمة "تشخيص" كلمة يونانية الأصل وتعني "القدرة على الإدراك « Capacité de perception » وهي مستخدمة بشكل واسع في ميدان الطب حيث تشمل على تحديد طبيعة المرض بهدف التوصل إلى الشفاء عبر ملاحظة الأعراض وتحديد الأسباب؛ وقي الوقت الحالي أصبح لكلمة التشخيص مستعملين في مختلف الميادين والتي من بينها ميدان تسيير المؤسسات حيث يمكن التشخيص في هذا الميدان من تحديد طبيعة الاختلالات والصعوبات التي تعاني منها المؤسسة.[1]

- كما يرى C.Bottin أن التشخيص هو تلك الطريقة الخاصة التي نصل بها إلى المعرفة، والتي تحدد الوضع الحالي للمؤسسة من اجل تحديد أهدافها وسياساتها.

- اما Ph.Lorino فيعرف التشخيص على أنه "القدرة على التحليل و فهم الآداء" كذلك : "التشخيص هو ربط للأسباب" كما أنه "تحديد لركائز الآداء الأكثر فعالية". [2]

- وقد اقترح AFNOR تعريفا أخر أكثر دقة وتفصيلا لمفهوم التشخيص؛ بحيث عرفه كما يلي : "التشخيص اختبار طوعي يميز كيانا (شخص أو مؤسسة؛ وظيفة» المواد ..). وفقا لعدد من المعايير المحددة (عادة ما تسمى الخصائص) لتحديد نقاط الضعف وأسباب الخلل فيها ومن ثم اقتراح التوصيات المناسبة لها.

❖ **التشخيص الاقليمي :**

وفقًا لتعريف Rouxel.F.RistD ، فإن التشخيص الإقليمي هو "جرد للتركيبات التي تندرج تحت نهج استراتيجي لتطوير منطقة ما ، والتشخيص ليس دراسة أو وصفًا موضوعيًا بسيطًا للإقليم ، إنه المرجع الذي يهيئ النقاش حول فضاء مأهول به هوية ، يطور ويدعم منطق التنمية "[3]

تعريفات اخرى للتشخيص الاقليمي :

- تعريف التشخيص الإقليمي في المنظور الإقليمي لل DATAR: " الجرد الذي يحدد في إقليم معين المشاكل و نقاط القوة و الضعف و توقعات الناس و المخاطر الاقتصادية و البيئية والإجتماعية...، كما يقدم تفسيرات عن التطور السابق و تقييمات للتطور المستقبلي " [4]
- التشخيص الإقليمي هو جزء من نهج التنمية الإقليمية ، "ينظر إليه على أنه زيادة قدرة الفاعلين في اقليم ما للسيطرة على العمليات التي تهمهم"[5]
- التشخيص هو عملية عمل تشاركية تسلط الضوء على نقاط القوة والضعف والإمكانيات والتهديدات في المنطقة ، فهو يبحث عن التناقضات بين تمثيلات الجهات الفاعلة المختلفة ، ويسلط الضوء على نقاط القوة والتوقعات ، ويبحث عن أسباب الخلل وقبل كل شيء يبحث عن مجالات التقدم.[6]

---

[1] خليفة الحاج، وكال نورالدين ، **"التشخيص المالي آداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة"**، الملتقى الوطني الاول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية ، جامعة محمد شريف مساعدية -سوق أهراس- يومي 22-2012/05/23، ص 03

[2] الطالبة اسماء بشبيل ، مذكرة ماستر بعنوان **التشخيص المالي لجدول تدفقات الخزينة حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع** ، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، السنة 2015 – 2016 ، ص 40

[3] Rouxel.F.Rist D, **« le développement durable, approche dans les diagnostic territoriaux »**, Ed le certu, dossier n °35

[4] Zouad rajaa, **« diagnostic territorial et développement local »** mémoire de magister de science économique, diagnostic territorial et développement local, 2011/2012 , p 12

[5] Deffontaines J.-P., Marcelpoil E., Moquay P., 2001, « **Le développement territorial : une diversité d'interprétations** », in Lardon S., Maurel P., Piveteau V. (dir.), Représentations spatiales et développement territorial, Editions Hermès, Paris, chap. 2, p. 39-56.

[6] **La démarche de diagnostic de territoire** : DÉFINITIONS & MÉTHODES, www.diagnostic-territoire.org , 2016, 28 mai 2022

- ويمكن تعريفه على أنه: "جهد يتم فيه استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية يتم تنظيمها بطرق جديدة للاضطلاع بنوع معين من العمل ، وفقا لمواصفات معينة ، ضمن قيود التكلفة والوقت ، وذلك لإحداث تغيير مفيد تحدده الأهداف الكمية والنوعية" .[1]

- باختصار يعتبر التشخيص الإقليمي شرطا ضروريا بقدر ما هو محدد في عمليات صنع القرار في مجال إدارة و تخطيط الإقليم .[2]

❖ **خطوات عمل تشخيص إقليمي :**

يشكل التشخيص لحظة مهمة في عملية تطوير الإقليم فهو يراقبها و يسعى الى توجيهها . انه يؤدي الى ديناميكية الأعمال التي يجب أن تكون مستعدة. وللقيام بذلك، نفترض أنه يتكون من أربع مراحل مترابطة[3] (الشكل 1)، غالبا ما يتكون المخزون منها:

- الجرد نفسه : أي التحليل المنظم للحقائق و الأفعال التي تميز منطقة ما. غالبا ما يتكون المخزون من اعتبار الإقليم كنظام منظم و هرمي، نقوم بتحليل كل من عناصر الهيكلة و العلاقة بين هذه العناصر.
- تحديد القضايا: وهي صياغة من الناحية الاقتصادية أو الإجتماعية أو البيئية للتأثيرات المحتملة لديناميكيات العمل و المخاطر المتكبدة.
- اختيار الاستراتيجية : تحديد أولويات القضايا وفقا للديناميكيات الملاحظة و الأهداف المستهدفة
- إقتراح مسارات العمل الممكنة : هو النقاش المفتوح للتدابير أو الاجراءات التي تسمح بتغيير الاتجاه الذي يرغب فيه الفاعلون.

❖ **المراحل المختلفة لتشخيص المنطقة**

الشكل رقم 1 : المراحل المختلفة لتشخيص المنطقة

Les différentes phases du diagnostic de territoire

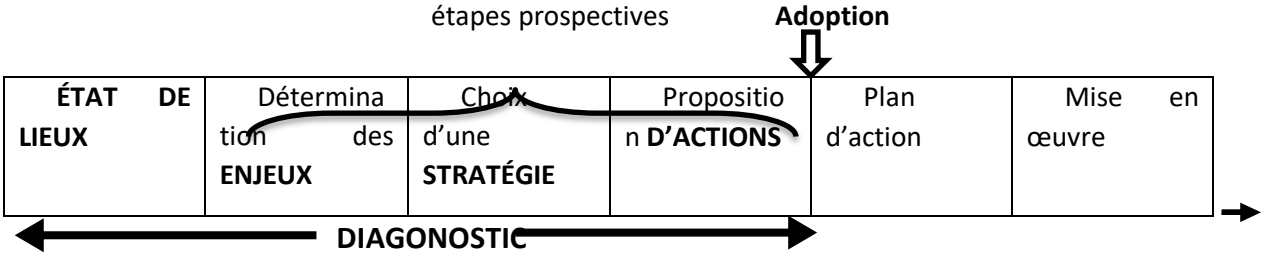

Source : Géocarrefour vol 80/2/2005

❖ **أنواع و مصادر البيانات :**

لإجراء تشخيص إقليمي يجب ان يتم جمع البيانات المناسبة له، فهنالك نوعين رئيسيين من البيانات هما البيانات الكمية و البيانات النوعية، فالتحدي المتمثل في تشخيص الإقليم هو تحقيق الإثراء المتبادل للبيانات الكمية و النوعية. وهما كما يلي:[4]

1) **البيانات الكمية :**

- هذه بشكل عام أرقام أو مؤشرات قابلة للقياس الكمي.

[1] Turner, J.R, **The handbook of project based management**. McGraw-Hill, London, 1993

[2] Roche.S et Hodel.T (2004), « **L'information géographique peut-elle améliorer l'efficacité des diagnostics de territoire ?** », Revue Internationale de Géomantique, 14(1), p 9-34.

[3] https://journals.openedition.org/geocarrefour/980#tocfrom2n1 , 18 mai 2022

[4] La démarche de diagnostic de territoire, 2016, Référence précédent, 30 mai 2022

- تجعل من الممكن قياس أو تقدير الحالة و التطور.
- هي مفيدة عند محاولة وصف من و ماذا و كم و أين و متى.

2) **البيانات النوعية:**

- تأتي من ملاحظات الإقليم او كلمات الناس الذين يعيشون أو يعملون هناك.
- تجعل بالإمكان وصف الحقائق و الظواهر.
- هي مفيدة عند محاولة شرح كيف و لماذا.

فعلى سبيل المثال يمكننا أن نجعل الجهات الفاعلة تناقش أهم البيانات الكمية لتقييم الفجوات بين تمثيلات الأشخاص و الواقع الإحصائي.

❖ **أهمية و أهداف التشخيص الاقليمي:**

أولا: أهمية التشخيص الاقليمي:

إن أهمية التشخيص الاقليمي تكمن في اعتباره:[1]

- أداة مساعدة لاتخاذ القرار وإيضاحه من خلال تدعيم الاقتراحات القوية.
- أداة لإضفاء الشرعية للمنهج الشامل لإعداد استراتيجية التنمية الاقليمية عموما واستراتيجية التسويق الاقليمي.
- أداة للمعرفة الجيدة للإقليم (نقاط قوته ونقاط ضعفه / الفرص والتهديدات) وكذلك جمهوره (حاجاته ومتطلباته).
- أداة الوساطة والحوار بين مختلف الفاعلين حول المشروع المشترك.

ثانيا: أهداف التشخيص الإقليمي :

كما أن هنالك أهداف كثيرة و عديدة يمكن التوصل إليها من خلال القيام بعملية التشخيص الاقليمي "DT" و تمكن من الاجابة على العديد من التساؤلات حول الوضعية الحالية و المستقبل، و تتمحور هذه الاهداف حول صياغة الحكم على الوضعية الحالية و التغيير الذي يمكن أن يرافقه، و يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

- **الجدول رقم 2 :** اهداف التشخيص الإقليمي

	التشخيص الاقليمي "DT" يصف	التشخيص الاقليمي هو جزء من عملية

[1] La démarche de diagnostic de territoire, 2016, Référence précédent, 30 mai 2022

	الوضعية	البناء
يسمح التشخيص "DT" بصياغة **"الحكم على الوضعية الحالية"** **Formuler un jugement**	يسمح التشخيص بإمكانية الحكم على انسجام الاقليم. - هل يعبر عن نظام؟ - ماهي التفاعلات و العناصر الأساسية؟	يجعل التشخيص من الممكن الحكم على مدى "تعبئة" الجهات الفاعلة - هل هناك ارادة لجعل الامور تحدث "تحريك الأمور"؟ - هل هناك القدرة على تحريك الأمور؟
يسمح التشخيص ب **"جلب التغيير"** DT apporte un changement	يزودنا التشخيص بالصورة الحالية كمرجعية تفيدنا فيما بعد في التقييم: - من أين انطلقنا؟ - ما الذي نريد تغييره؟	يمثل التشخيص وقت "فترة" التعبئة للفاعلين حول المشروع - ماذا نريد ان نفعل؟ Que voulons-nous faire ? - ماذا يمكننا ان نفعل؟ Que pouvons-nous faire ?

Source : Projet de recherche DATAR sur une « méthodologie de diagnostic de territoire », à partir des expériences de différentes équipes et d'études de car sur le Massif Central, Déposé par ENGREF, avril 2001- Février 2004, P.6

في بداية الأمر، يجب أن يجعل "DT" من الممكن صياغة حكم، يركز على جانبين هما:
- اتساق أو انسجام الإقليم: يتم في هذا الجانب معرفة ما يوجد أو يمنح معنى للفضاء المدروس،

والنظر في اشكالية تحديد الفضاء المدروس بشكل صحيح، ومن ثم ضمان أن الاقليم المدروس يشكل حقا "نظاما".

- كما يغطي أيضا قابليته للبقاء والنمو وبالتالي امكانية اعتماد المشروع في هذا الاقليم، توفره على قادة المشاريع، ومن ثم ضمان أن يكون الاقليم يمثل رهان بالنسبة للجهات الفاعلة فيه.

وبعد ذلك، يجب أن يجعل التشخيص الإقليمي "DT" مرافقة التغيير ممكنا، والمنتظر منه من جهة أن يوفر الفرصة للتشاور وحتى تجنيد الجهات الفاعلة، ويمكن أن يكون "DT" في بعض الحالات كاشفا للوعي واستعادة المستقبل والحيوية للإقليم؛ ومن جهة أخرى، يمكن أن يستخدم لتهيئة مرصد الإقليم، حيث أنه من المهم اعتبار أن "DT" يوفر لنا صورة مرجعية والتي يمكن الإشارة إليها لاحقا لقياس التغييرات وتقييم نطاق السياسات والإجراءات المتخذة، اضافة لذلك يجب أن يمس التغيير أيضا ممارسات الجهات الفاعلة والطرق الجديدة للحوكمة. ومن هنا تأتي أهمية شرعية الجهات الفاعلة التي تشترك في العملية، وهو ما يعطي ل "DT" غرضا جديدا و هو ارساء إقليم منسجم مع تكامل الفضاءات و تنسيق الجهات الفاعلة على مستويات مختلفة من التنظيم.[1]

المطلب الثالث: أهمية التشخيص الاقليمي في التنمية المحلية

[1] Projet de recherche DATAR sur une **« méthodologie de diagnostic de territoire »**, à partir des expériences de différentes équipes et d'études de car sur le Massif Central, Déposé par ENGREF, avril 2001- Février 2004, P.6-7

تواجه الأقاليم تحولات كبيرة مثل الثورة الرقمية ، وتأكيد الاقتصاد القائم على الخدمات ، وتغير المناخ وتحول الطاقة أو حتى التطور الدائم لأنماط الحياة. لكن الأقاليم المختلفة ليست معنية بنفس الطريقة بهذه الظواهر وكلها لها فسحة حقيقية لبناء المستقبل.

فالهدف من تشخيص الاقليم هو السماح للجهات الفاعلة في الميدان بملائمة نفس الرؤية لأراضيها ومستقبلها، لذلك يجب أن تكون تشاركية ويتم تقديمها بطريقة متكاملة و تطلعية: إنها رؤية استراتيجية وليست وصفا بسيطا.

و في مواجهة هذه التغييرات ، تعد الموارد الداخلية للمناطق ضرورية أكثر من أي وقت مضى ، بدءًا من قدرة الجهات الفاعلة المحلية على التعبئة حول المشاريع المشتركة.

وبهذا فإن التبصر الإقليمي نهج يشكل حافزًا قويًا لهذه المقاربات الجماعية ، من خلال توفير مفاتيح لفهم "المستقبل المحتمل" للأقاليم ومن خلال السماح للجهات الفاعلة المحلية بالتعبئة حول رؤية جماعية واستراتيجية منسقة وأيضًا الابتكار والتجريب. وبذلك فإن الاهتمام بالتشخيص الإقليمي ينبع من قدرة هذا النهج على إنشاء رؤية واضحة للمستقبل.

ولما عليه الحال فإننا نتطرق في نقطة أخيرة من هذا القسم إلى مسألة المنظور الإقليمي للقيام بذلك ، حيث نقدم أولاً عرَضا محتملاً لتمييزه عن التنبؤ واستدعاء أساسه ، ثم نقوم بتوسيع هذا المنظور على الأرض التي قدمت حقلاً مثمرًا لتطبيق المستقبل مع استنادها إلى أبعادها المختلفة.

❖ **التبصر:**

الفكرة الأساسية الكامنة في البصيرة هي أن المستقبل ليس حتميًا ، وأنه يُبنى خطوة بخطوة ، وأن اكتشافه أقل مما يجب اختراعه، و لتكون قادرًا على بنائه عليك أن تكون استباقيًا بدون ترقب ، حيث تبقى حالات الطوارئ الوحيدة التي لا تترك مجالًا للمناورة.

في المرحلة الاستكشافية ، يسعى التبصر إلى تقليل عدم اليقين بشأن المستقبل ، وفك رموز المستقبل المحتمل والتخمين فيه بشكل جماعي، ثم في مرحلة معيارية أكثر فإنه يجعل من الممكن إبراز رؤية مستقبل مرغوب فيه ، وكذلك المسار لتحقيق ذلك من خلال منح نفسه المجال اللازم للمناورة ، حتى ولو تم تقليل هذا الأخير تدريجيًا ، نظرًا للأهمية المتزايدة للمتغيرات الخارجية التي تؤثر بشكل كبير على المستقبل.

وفقًا لفيليب ديستات (Philippe destatte) : "البصيرة هي نهج مستقل وديالكتيكي صارم ، يتم تنفيذه بطريقة جماعية و عبر منهجية، والمقصود هو تسليط الضوء على مسائل الحاضر والمستقبل ، من خلال النظر إليها في إطارها النظامي والمعقد من ناحية ، ومن ناحية أخرى من خلال وضعها في الوقت المناسب.[1]

و يعرّفها كلوي فيدال (Cloë Vidal) على أنها " فلسفة للعمل الجماعي تسعى جاهدة للاستجابة للحاجة السياسية إلى تجميع الأوقات (الماضي والحاضر والمستقبل) وتقديم تمثيل متماسك للمستقبل ". و السؤال المطروح بالنسبة لها هو ما إذا كان في مجتمع عدم الثقة ، وفي وقت الحياة الرقمية (التي تؤدي إلى تغييرات في ثقافتنا المكانية والزمانية) ،و يمكن أن يجعل التبصر من الممكن إعادة التفكير في الكائن الجماعي و التمثيل. [2]

فالبصيرة هي فن تأسيس القرار ليس على امتداد البيانات من الماضي ، ولكن على الفرضيات التي يمكن شرعياً صنعها حول المستقبل،...كما انها أيضًا "إتقان مشترك للذاكرة والخيال" ، مما يجعل من الممكن تجنب إعادة إنتاج الأخطاء المعمارية في الماضي من حيث التنمية وتخطيط المدن.[3]

❖ **أسس التبصر:**

[1] Spohr.C (2009), **« Vers une prospective territoriale post-Grenelle de l'environnement. Questions et modes d'emploi »** Collection « Études et documents »

[2] Vidal Chloë, **« La prospective territoriale dans tous ses états. Rationalités »**, savoirs et pratiques de la prospective (1957-2014). Thèse de doctorat dirigée par Michel Lussault et Jean-Jacques Wunenburger, université de Lyon, 2015. P 257

[3] http://geoconfluences.ens-lyon.fr/glossaire/prospective , 15 juin 2022

أسس البصيرة الاستراتيجية هو انعكاس للمستقبل لإلقاء الضوء على العمل الحالي ، ووضعه موضع التنفيذ من الانفتاح ، والرؤية ، والحالة الذهنية القائمة على المكونات الخمسة للموقف المرتقب لغاستون بيرغر (1958) ، والتي سيقدمها ميشيل جوديه و تحوي ثمانية مكونات:

- ✓ انظر بعيدا. تجاوز الاستقراء من الماضي القريب. يجب وضع الإجراءات المختلفة التي يقوم بها الرجال في منظور شامل طويل الأجل. "في الوقت الذي تولد فيه الأسباب آثارها بسرعة متزايدة باستمرار ، لم يعد من الممكن مجرد النظر في النتائج الفورية للإجراءات الجارية.
- ✓ رؤية واسعة. للدفاع عن المقاربة المنهجية ، لتحديد الروابط والتعبيرات ، ولجعل الشكوك والخلافات والرهانات واضحة ، ... إنها استعادة معنى الحوار ، من حيث كفاءة الفعل. "لتجاوز وجهات النظر الضيقة للمتخصصين ووصف بطريقة ملموسة موقفًا بعيدًا في المستقبل ، لا شيء يتفوق على ندوة بين الرجال ذوي الخبرة ، مع تدريب ومسؤوليات مختلفة ".
- ✓ حلل بعمق. أن يجتذب في شباكه المنطق العميق للمناطق ("التعرق المحتمل"). تجاوز مرحلة التنبؤ. إنه عمل إيماني غير مبرر تمامًا أن نعتقد أن كل شيء سيستمر دون التأكد من أن نفس الأسباب ستستمر في العمل. من الضروري الكشف عن أعمق الدوافع والاستراتيجيات الأولية لصانعي القرار في خدمة هذا البناء الجماعي للمستقبل. "البحث عن العوامل المحددة والميول التي تدفع الرجال في اتجاهات معينة ، دون أن يدركوا ذلك دائمًا".
- ✓ المخاطرة . اليوتوبيا (المدينة الفاضلة أو المكان الجيد) ، النهج البصري ، مقاومة التغيير. يسمح مجال التبصر "بحرية لا يسمح بها الالتزام الذي يخضعنا للإلحاح" (جي بيرجر ، 1958). الحكمة في "أفعال الحياة التي لا تتأخر في كثير من الأحيان" (ديكارت) ، ولكن التخيل يفجر الأطر الجامدة للغاية التي قد تدعي أنها تحكم المستقبل.
- ✓ أفكر في الرجل. بدون أن يكون "مقياس كل الأشياء" (جي بيرجر ، 1958) ، يعطي الإنسان المقياس في الدراسات المستقبلية. "مثل التاريخ أيضًا ، فإن البصيرة تركز فقط على الحقائق الإنسانية. لا تهمه الأحداث الكونية أو التقدم التقني إلا من حيث عواقبها على الإنسان.
- ✓ انظر خلاف ذلك. الهروب من الصواب السياسي ، وتحدي الأفكار الحالية ، وجعل الناس يفهمون بدلاً من أن يعرفوا ، للهروب من توافق الأفكار التي يتم تلقيه
- ✓ انظروا معًا. الذكاء الجماعي لتسهيل الاستيلاء على المهارات وتجميعها. عرض وجهات نظر كل منكما الآخر ، ولكن لا تكن محايدًا ، لأن الحياد يعادل اللامبالاة
- ✓ استخدم أدوات وأساليب صارمة وتشاركية قدر الإمكان لتنظيم التفكير وتقليل التناقضات الجماعية التي لا مفر منها.

❖ **التبصر الاستراتيجي ضروري داخل المناطق :**

القوة المتنامية للمجتمع المدني والمنافسة بين المناطق تلزم ممثلي هذه الأخيرة ، حتى أكثر مما كانت عليه في الماضي بتوقع المستقبل بطريقة مختلفة. إنهم مطالبون باتخاذ قرارات تكون في نفس الوقت عقلانية ومجدية اقتصاديًا ومقبولة اجتماعياً وتتحرك في اتجاه التنمية المستدامة. تفترض هذه المتطلبات الجديدة نهجًا مستقبليًا "أي منهجي" لفهم التغييرات التي تواجه المناطق بشكل أفضل ، لتسليط الضوء على القضايا الرئيسية وتحديد الأهداف الاستراتيجية ، وأخيراً اقتراح الإجراءات الملموسة المقابلة المختارة.

إن تصميم وتطوير المناهج المستقبلية المطبقة على الإقليم يجعل من الممكن فهم ديناميكياتها الداخلية والخارجية على المدى الطويل بشكل أفضل من أجل هيكلة المستقبل ، مع وضع الإنسان في قلب التفكير والعمل[1]

وبالتالي فإن الموقف المستقبلي وبشكل أكثر تحديدًا المنظور الاستراتيجي المطبق على نطاق واسع داخل الشركات الكبيرة ، وبأدواته وأساليبه ، يعد ضروريًا اليوم في الممارسات الإقليمية والمحلية. كانت الطبيعة المبتكرة للاستشراف الاستراتيجي جزءًا من تجديد الإدارة العامة لمدة عشر سنوات.

[1] G., Loinger, 2001, **« Développement des territoires et prospective stratégique »,** Collection « Administration aménagement du territoire », Editions L'harmattan, Paris

لسوء الحظ هناك العديد من المناطق التي دخلت في مجال البصيرة دون أن يمتلك مديروها الأسس المفاهيمية والمنهجية المطلوبة ، والتي تعتبر مع ذلك ضرورية لتنفيذ هذا النوع من النهج بنجاح ودقة ، والذي دائمًا ما يكون البدء به معقدًا للغاية. في الواقع ، يجب الاعتراف بأن المناهج الإقليمية المحتملة تولد بعض القيود ، لا سيما تلك المتعلقة ببدئها مسبقًا في مفاهيم وأساليب وأدوات ودراية هذا التخصص. من ناحية أخرى يتطلب الانتقال من استكشاف "المستقبلات" (العقود الآجلة المحتملة) إلى التعبير عن المستقبل المرغوب فيه تخصيصًا قويًا للجهات الفاعلة المحلية المعنية ، حتى لجميع المواطنين الذين يشكلون الإقليم ، ويشكل قيدًا آخر لا يمكن إهماله.

ومن ثم فان تحديد استراتيجية التنمية لأي مشروع اقليمي حقيقي لا ينطوي على نفس القضايا بالنسبة للسلطة المحلية كما هو الحال بالنسبة للمنظمة الخاصة. و تنجذب مجموعة كبيرة ومتنوعة من الجهات الفاعلة والمحاورين حول النهج الإقليمي المستقبلي (الجسم الاجتماعي ، والسكان المتفاوتون ، والهيئة المؤسسية والمسؤولون المنتخبون). و لا ينطبق الأمر نفسه على الشركات التي تستفيد من مركز صنع القرار الأقل تعقيدًا والمشاركة الداخلية الأكبر ، والميل الأسهل لممارسة أدوات وأساليب صارمة ومبتكرة. و أخيرًا ، يتعلق القيد الأخير بالمستشارين الذين يقومون بإجراء التنبؤ الإقليمي، فيتعين عليهم التعامل مع عدد معين من أوجه عدم اليقين والصعوبات التي نادرًا ما يواجهونها في سياق النهج المستقبلية للشركة: الخطوط العريضة الغامضة للطلب ، والتوقعات المتناقضة للوكلاء ، وعدم التوافق بين الوسائل المالية والأهداف المنشودة كمُيسرين مُثبتين وذوي خبرة ، " المستشار هو الفتيل المثالي عندما تصبح التناقضات قوية جدًا. كلما كانت الصورة أقل خطورة ، كان التواصل أسهل بالنسبة للمستشار ويتمثل في الرضا عن تقرير الدراسة الكلاسيكي. لسوء الحظ ، هذا الحل ليس عمليًا للغاية وبدون آثار دائمة ، لأنه ينسى أن الملكية ضرورية للانتقال من التوقع إلى الفعل ".[1]

على الرغم من هذه القيود ، فإن جميع السلطات المحلية تقريبًا (البلديات ، مجتمعات البلديات ، البلدان ، المجتمعات الحضرية، الإدارات والمناطق ...الخ) ، تواجه اليوم تنفيذ المشاريع الإقليمية. و يفترض نشرها حشد المعرفة والأساليب المحددة من خلال تنفيذ نهج مستقبلي ونهج استراتيجي وعملية تشاركية. وهذا ما يجعل التبصر الإقليمي أحد جوانب التبصر الاستراتيجي.

هذه الخطوات مهمة لعدة أسباب، فمن ناحية من الضروري وضع الأطر النظرية وتنفيذ الأساليب من أجل التمكن من ربط المعرفة المنبثقة من مجالات المعرفة المتنوعة والمستعرضة، و من ناحية أخرى تتطلب أساليب التنبؤ هذه مشاركة الجهات الفاعلة التي تعيش وتعمل داخل الإقليم. أخيرًا يجب أن ينتج عن التفكير طويل المدى المعرفة النهائية والنتائج حول الاستراتيجية التشاركية للفاعلين من أجل خلق ديناميكية تشغيلية للإقليم. وبالتالي فإن هذه المشاركة هي "تعلم تنظيمي حقيقي" .[2]

❖ **أبعاد التبصر الإقليمي:**

إن التبصر ليس تمرينًا بسيطًا في الترقب، إنها طريقة لتحليل الواقع الذي نعتزم تغييره. إنها طريقة وموقف. إنها أيضًا طريقة للتأثير على المستقبل من أجل التشغيل السلس للمستقبل ، و يجب أن يتناسب مع خمسة أبعاد و هي كما يلي:

1) البصيرة المعرفية : الاستبصار الإقليمي هو أولاً وقبل كل شيء أداة تجعل من الممكن فهم ديناميكيات منطقة معينة ، وتاريخها ، وواقعها الحالي ، وديناميتها والغرض منها.
2) البصيرة التشاركية : المعرفة والفهم لا يكفي ، يجب أن تكون الجهات الفاعلة للأقاليم قادرة على مشاركة تحليلاتها ، وهذا ينطوي على تطوير تمثيل للوضع ومجالات الاحتمال "المشتركة".

لكن المشاركة لا تكون منطقية إلا إذا كان بإمكانك الخروج بأفكار جديدة ومعاني جديدة. تساعد البصيرة على الانتقال من التمثيلات الضمنية وغير المعلنة إلى صياغة "الخطاب" ، وهو تمثيل رسمي للمستقبل المحتمل والمرغوب فيه. إنه يفرض عملاً من التفكير الذي يؤثر على المجالات ذات الصلة

[1] P.Durance, M.Godet, P.Mirénowicz, V.Pacini, 2007, « **La prospective territoriale Pour quoi faire ? Comment faire »,** Série Recherche n°7, cahier du Lipsor, CNAM, Janvier, Paris

[2] P.Durance, 2005, **Futuribles,** n°314, décembre

الوثيقة ، والنهج الاستكشافية والنهج المعيارية أو النهائية. استكشافية: حول المستقبل المحتمل ، اعتمادًا على الفرضيات التي يمكن إجراؤها ، من ناحية على موضوع الدراسة (المناطق وفقًا لنهج داخلي) ، ومن ناحية أخرى على السياق وعوامل تأثير الأخير في المناطق (العوامل الخارجية التي تثقل كاهل المناطق).

3) إنها المسألة الكاملة للقيم والنهايات ، وما نسميه البصيرة المثالية و بصيرة القيم ، والتي يتم الخلط بينها أحيانًا مع الاستبصار المعياري قريبًا وإن كان متميزًا. تهدف البصيرة إلى التفكير وجعل الناس يفكرون في دوافع العمل ، وما هو منطقي في نظر السكان.

4) بعد ذلك يجب أن يكون التبصر قادراً على التجسيد في الواقع ، هذا هو البعد التشغيلي للاستبصار و ما يسمى بالبعد "الاستراتيجي". أخيرًا ، البعد الاستراتيجي هو العمود الفقري للعمل المستقبلي لأنه يوفر دعم القرار.

5) ويجب تقييم جدوى النوايا في نفس مجال التبصر ، و هو ما نسميه بعد النظر في الجدوى.

المبحث الثاني: التنمية المحلية

مقدمة :لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية حيث فالمنظور الاقتصاديون كان يركزون دراستهم في النمو الاقتصادي حيث بدأت اهتمام بتنمية المحلية الذي كان الهدف منها القضاء على الفوارق الجهوية عن طريق السياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية في اتخاذ القرارة

المطلب الأوّل: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

❖ **مفهوم التنمية المحلية :**

وممّا سبل يمكن القول أن التنمية تشكل ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية، إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، وفي مقدّمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النمال المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية، وخلل فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وتتعدد تعريفاتها، وذلك وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الأهداف التنموية، واذا كانت جهود الدولة تمثل عاملًا مهما لتحقيق التنمية المحلية، فإنّ الجهود الذاتية من خلال المنتخبين والمشاركة للمواطنين؛ لا تقل الأهمية عن ذلك.

فعرفت التنمية بأنّها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة)، للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات اقتصاديًا، واجتماعيا، وثقافيا، وحضاريًا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة[1]، ونظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، حيث كانت هناك عدّة محاولات لتعريفها بحيث يرى الدكتور **فاروق زكي** في كتابه **(تنمية المجتمع في الدول النامية)**، بأنّ التنمية المحلية في تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات، في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدّم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها، بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذّاتية، والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية[2].

وهناك تعريف آخر للتنمية المحلية يشير إلى أنّها عملية التغيير التي تتمّ في إمار سياسة عامة محلية؛ تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من حلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال

---

[1] حسين عبد القادر، **الحكم الارشد في الجزائر واشكالية التنمية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2312، ص 54.

[2] د. جمال زيدان ،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، الجزائر، دار الأمة للمباعة والنشر والتوزيع ،2314، ص 17.

الموارد المحلية، واقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصلًا إلى رفع مستوى المعيشة لكلّ أف ارد الوحدة المحلية، ودمج جميع الوحدات الدولة[1] وفي مرح مشابه عرفت التنمية المحلية سواء بمفهومها القديم أو الجديد بأنّها جزء من عملية أكثر شمولًا هي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي بهذا المعنى عملية جذرية بطبيعتها الراديكالية بتعبير آخر، وذلك في ك ونها أداة تحميم وبناء القديم الذي ينقض فهو أقرب إلى المفهوم المتداول في الفكر التنموي المبكر لما يسمى بالدائرة المفرغة للتخلف الاقتصادي، وامّا البناء الجديد الذي يقام فهو بناء الاقتصاد جديد قابل للنمو الذاتي، وبناء مجتمع جديد قادر على التطور الارتقائي المستمر[2]، كما تعرف على أنها: "حركة تعرف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع بناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك"

وتعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها:" العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الاندماج في حياة الجماعية والمساهمة في تقديمها بأقصى قدر ممكن[3] ومرح مشابه عرفت على أنها: "عملية تقوم بشكل قاعدي بمعنى من الأسفل، بحيث تعمي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي، وتبنى التنمية المحلية على المشاركة لمختلف الموارد المحلية، وكل ذلك بغاية الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج، وتعتمد على تفصيل كلّ موارد مجتمع محلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات أو الإمكانيات المحلية فاعلًا مهما في صناعة التغيّر، وضمان استمراريته مع إشراك الإنسان المحلي"[4].

وعلى ضوء ما سبل تبين أنّ القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية يتحقق بالمشاركة، فنجاح أي دولة في تجربتها التنموية يعود إلى تركيزها أو اعتمادها على مواردها المحلية، ولعلّ أبرز مورد هو العنصر البشري، أمّا إذا تمّ تجاهل هذا الأخير والتركيز على العناصر الأخرى، فإنّها ستخلل أعباء على التنمية بحيث يصبح وجود عنصر بشري يزداد عددًا ويقلّ كفاءة[5].

وعرفت التنمية المحلية بأنّها: "العملية التي تشجع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى، معتمدين في ذلك أنفسهم، فجوهر التنمية هو الذي يعالج بها المجتمع مشكلاته"[6]. و الجدير بالذكر؛ أنّه لا يوجد إجماع حول هذا المفهوم، ولكن يمكن استخلاص مجموعة العناصر يرتكز عليها التعريف:

- التركيز على العنصر البشري واعتباره مورد ثمين.
- اتخاذ إقليم محدّد مجالًا لها.
- اعتبارها عملية وليست مجرد حالة.
- مقاربة ذات مجالات أو أبعاد متعددة: اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا ، واقليميا.

❖ خصائص التنمية المحلية

تتسم عملية التنمية الجيدة بالخصائص التالية:

✓ **هادفة:**

---

[1] - وفاء معاوي ،**الحكم المحلي الرشيد للتنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم سياسات عامة وحكومات مقارنة كلية الحقول والعلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2312، ص 54.

[2] - ولد صديل ميلود وآخرون، **آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري دارسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون**، دار الندونية للنشر والتوزيع ،2315، ص 112.

[3] - فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون**، م1عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2315، ص 21.

[4] الحاج أحمد الأمين عوض حاج أحمد وآخرون، ورقة بعن وان :الأمر المؤسسية للمجتمع المحلي والش اركة في تحقيق التنمية ورشة التنمية الاجتماعية، وازرة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم، 11/31-13/23، 2337، ص 9.

[5] بومدين طاشمة، مداخلة بعنوان: الحكم ال ارشد ومشكلة بناء قد ارت الإدارة المحلية في الجزائر، الملتقى **الوطني حول التحولات السياسية، إشكالية التنمية في الجزائر –واقع وتحديات-** يومي 17/17 ديسمبر 2338، جامعة جيجل، ص 2.

[6] دارر محمد، **آفاق التنمية المحلية في ولاية سعيد دارسة حالة**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة والتنمية ، جامعة سعيدة، 2315، ص 22.

ويعني ذلك أنّها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات، وتلك الإمكانات والّا فإنّ هذه الأهداف لن تتحقق[1].

✓ **علمية:**

التنمية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة، ودارسات وبحوث جدوى متقنة يتحدد على ضوئها مدخلات وعمليات التنمية، ومن ثم المخرجات أو النواتج المتوقع بلوغها.

✓ **نظامية:**

لا تتمّ عمليات التنمية عرضا بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة فكلّ عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات، والعمليات، والمخرجات، وتضم المدخلات متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية، والموارد البشرية والتمويل... وغيرها.

وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خمم التنمية أمّا المخرجات فتضم النواتج والأهداف التي أمكن بلوغها أو تحقيقها[2].

✓ **إيجابية:**

ينبغي أن تكون التنمية إيجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ينتقل به من مور أقل إلى مور أرقى، أو من جيد إلى أجود، وليس من المنمل أن تكون التنمية سلبية، فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة، وتقوم على الاستخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية، تكون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية والاجتماعية.

✓ **مستمر:**

ومن أهمّ خصائص عمليات التنمية الديمومة والاستمرارية فمدخلات التنمية متغيرة ومن ثمَّ فإنّ ذلك يستلزم استمرار م ارحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات، كما أنّ احتياجات ومتطلبات أفارد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغيير وأهداف التنمية، ومن ثمّ استمرا رية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ومن أهم دواعي استمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى... [3].

✓ **الشمول والتكامل:**

ويعني ذلك تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلا يمكن –مثلا- الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بقضايا الصحة أو الزارعة أو السكن أو المشروعات الإنتاجية الأخرى، ويقصد بالشمولية كذلك شمول التنمية على كلّ قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تحقل العدالة، وتكافؤ الفرص، وارضاء لكل المواطنين فلا يصح أن تستفيد فئة من المجتمع بعائد برامج التنمية، بينما يحرم الآخرون وقد يكونون من الفئات الفقيرة الأقلّ قوة وتأثيرا في المجتمع وهم أصحاب الحل في التنمية.

ويعني التكامل كذلك التكافل بين الجهود الأهلية والحكومية ومشاركة جميع فئات المواطنين رجالًا ونساء وأغنياء وفقراء، ومتعلمين وغير متعلمين، والعمل بروح الفريق بين جميع العاملين في حقل التنمية سواء أكانوا رسميين أم شعبيين [4].

مراعاة أن تكون برامج التنمية قائمة على أساس إشباع مطالب وحاجات الإنسان الأساسية، والتي وتتمثل في حاجاته البيولوجية، وحاجاته النفسية، وحاجاته الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك من خلال النظم والمؤسسات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع وما يصاحبها من قيم ومعايير تحدد نوع العلاقات التي تسود بين أفارد المجتمع.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2339، ص 37.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 74.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق ، ص 74.

[4] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص 75.

إنّ التكريس الفكري والقانوني للتنمية سواء قبل التعددية أو في ظلها كان الغرض منه ضرورة إبراز الأهداف المتوخّاة منها، حيث أنّ النصوص المتعلقة بالجماعات المحلية أو غيرها لم تتناول بالحديث الصريح أهداف التنمية المحلية، وهذا خلافا لتناولها لاختصاصات الجماعات المحلية صراحة وفي مختلف الميادين، ممّا يجعلنا بالتالي أمام صعوبة لحصر الأهداف، غير أنّه مادامت التنمية بصفة عامّة ككل متكامل لا يمكن تجزئته كما ذكر، ومادامت التنمية المحلية هي الأخرى لا تخرج عن هذه القاعدة حيث ينبغي النظر إليها بدون فصل أي قطاع نشاط يراد تنميته عن باقي قطاعات النشاطات الأخرى، وقبل ذا وذلك ما دامت هذه التنمية نفسها في الأخير جزء من التنمية الوطنية وتنبثق عنها في غالب الأحيان فإنّه يمكن القول أنّ أهداف التنمية المحلية هي ذات أهداف التنمية الوطنية، كما أنّ للتنمية المحلية أبعاد هام لا تكاد تختلف عما شوهد عن أبعاد التنمية سابقا ويمكن تحديدها في:

❖ **أبعاد التنمية المحلية:**

أوّلًا - البعد الاقتصادي:

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديًّا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميّز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصّناعي أو الحرفي، ولهذا فنجد أنّ المنمقة التي تحدّد مميّزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن مريل المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة[1]، وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميّز بها المنمقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلية أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات والمستشفيات...إلخ، هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنّها الطريق نحو الجو المناسب للأفراد القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة[2].

ثانيًّا- البعد الاجتماعي:

يرتكز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أساس أنّ الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرار بكلّ شفافية، ولهذا نجد أنّ البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية، لأنّ توفير الحياة الاجتماعية المتمورة من شأنها أن تدمج كلّ طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمعًا يتصف بالنّيل وينبذ الجريمة ومحبّا لوطنه وينفع منطقته، وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل: التعليم والصحة والأمن...إلخ.

ثالثا- البعد البيئي:

إنّ تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلًا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل البيئة تتعدّى الحدود الجغرافية للدول والدّعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، وعلى إثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة في "ري ودي جانيرو" بالبرازيل سنة 1992م، ومن أهدافه الدعوة إلى دمج الاهتمام الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهمّ المسائل التي تطرق إليها هي وضع وتقييد استراتيجيات واجراءات لتحقيق تنمية مستدامة[3].

---

[1] أحمد غربي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، **مجلة البحوث والدارسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة المدية، العدد 12، 2313م، ص 1.

[2] - أحمد غربي، مرجع سابق، ص 7.

[3] شويخ بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقول والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2311م، ص 81،(منشورة).

ومن أسس الاقتصاد التقليدي أنّ الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني، كما أنّ الاقتصاد البيئي التقليدي أشار إلى مشكلتين: الأولى هي مشكلة الآثار البيئية والثانية هي الإدارة السليمة للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية غير المحددة بين الأجيال).

يركّز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكلّ نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أمّا حالة تجاوز تلك الحدود فإنه حتما يؤدي إلى تدهور النظام البيئي.

أهداف التنمية المحلية:

تختلف أهداف التنمية المحلية في الوحدات المركزية عن الأهداف العامة للدولة فالهدف العام لها يرمي إلى تحقيق مستوى رفاه متوازن لكلّ الأفراد والجماعات في أي مجتمع بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتحقيق جميع الحاجيات على مختلف الأصعدة ولجميع الفئات، وتتمثل أهداف التنمية المحلية في:

- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها.
- القضاء على الفقر والجهل والتخلف، ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع مما يخفض من معدل البطالة، ويرفع من القدرة الشرائية للأفراد.
- توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والمجتمعات السكنية، خاصة في الريف[1].
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحدّ من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية أو ما يعرف بالنزوح الريفي.
- شمول مختلف مناطق الدولة بالمشاريع التنموية مما يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.
- ازدياد القد ارت المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامهم بواجباتها وتدعيم استقلالها.
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية، بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المنامل.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكّن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذّات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.
- تعزيز القد ارت العامة والبنية التحتية للمجتمع كالنقل، والمياه، والكهرباء، وبناء الهياكل القاعدية ،وشق الطرقات، واستصلاح الأراضي.
- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين سواء الإنتاجية أو الخدماتية.
- الاستفادة من اللامركزية والتي تعني استقلالية السلمة والإدارة مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها باعتبارها أقرب من الدولة إلى السكان المحليين وأعلم باحتياجاتهم.

ومن كلّ ما سبل يمكن استنتاج الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في جانبين أساسين هما:

- تحقيق حاجيات المجتمع المحلي باختلاف أنواعها: اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا،...إلخ بالإضافة إلى تحسين نوعية المعيشة لتلك الوحدات المحلية.
- استغلال كلّ الموارد الذاتية الممكنة بما فيها العنصر البشري وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية واقلاع محلي.

[1] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية/ ممارسات وفاعلون**، م1، عمان دار صفاء للنشر والتوزيع، 2315م، ص ص 28، 29.

المطلب الثاني: الاقتصاد الإقليمي ودوره في التنمية المحلية

مقدمة:

سوف نحاول في هذا المطلب توضيح كيف تساعد المقاربة المؤسساتية في تحقيق التنمية المحلية، من خلال البدء بإعطاء نظرة حول الاقتصاد الاقليمي وأهم النظريات التي عالجت هذا الموضوع، مختلف

الموارد التي يتميز بها الاقليم وأهم وأنواع التقسيمات الاقليمية من اقتصادية، ادارية وهيكلية، حيث هذه الأخيرة تكون من قبل الدولة التي لها الدور التنظيمي والرقابي الظاهر في النصوص والقوانين التنظيمية التي تضعها السلطات المركزية من أجل تنمية مختلف أقاليم الدولة وبالتالي تنمية الاقتصاد القومي، وكذا الدور المالي من تمويل المشاريع، تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية والاعانات الموجهة لمختلف الأقاليم بمعنى توضيح النظرة الاستراتيجية للدولة.

❖ **مدخل إلى الاقتصاد الإقليمي**

1) **مفاهيم عامة حول الاقتصاد الاقليمي**

أ) **مراحل تطور الاقتصاد الاقليمي**

يرتبط الاقتصاد الاقليمي بشكل كبير مع الاقتصاد الحضري الذي يعد هذا الأخير أحد اختصاصات فروع الاقتصاد الجديدة الحديثة، حيث اقيمت دراسات عن هيكل المدينة والأرض الحضرية والمشاكل الحضرية وخاصة الأمريكيون أمثال بورجيز (Burgess 1925) وهويت(Hoyt 1933) وخاصة ما قدمه ولتر ايزارد (Walter Isard 1956) من دراسات في تطبيقات التحليلات

الاقتصادية على القرارات المتعلقة بالموقع ضمن المناطق الحضرية، كما نجد الكثير من المتخصصين

بعلم الاقتصاد بالمنطقة العربية يهتمون باقتصادات المدن أو الاقتصاد العمراني الحضري والريفي .يقول الدكتور عدنان عبد الله الشيحة الأستاذ المشارك في صحيفة الاقتصادية الالكترونية "أن التوجه العالمي الحالي وبفضل تقنية الاتصال هو الانتقال من اقتصاد الموقع الى اقتصاد المكان، حيث أصبح بإمكان أي مدينة المنافسة عالميا بغض النظر عن موقعها بتطوير ذاتها عبر التميز وتعزيز الهوية والمزج بين الحضارة (الحفاظ على الطابع التاريخي) والعصارة (التطور والحداثة) وخلق الشعور الجماعي والترابط بين سكان المدينة وبالتالي يتطلب هذا تنمية اقتصادية محلية أساسها التعرف على المقومات والميزات التنافسية الخاصة بالمدينة أو الاقليم ككل ومنه تحقيق تنمية مستدامة، ويرى أيضا الدكتور عدنان أن المدن هي قاعدة وأساس التنمية الاقتصادية الوطنية وفي ظل التطور الاقتصادي والسياسي الذي تشهده المجتمعات الحضرية من خلال اتساع المدن وازدياد عدد سكانها مع توافر الكفاءات وارتفاع المستوى الثقافي والانفتاح الاقتصادي نحو الخارج (العالم أو العولمة)، فالأمر اذا يتطلب مدنا أو أقاليما (حضر وريف) قادرة على المنافسة ليس محليا فقط وانما دوليا (مع مدن عالمية)ما يزيد من شدة المنافسة ما أجبر الدول على حماية صناعاتها المحلية(الوطنية) والاعتماد على القدرات المحلية لإنتاج سلع وخدمات تنافسية تكون متقنة في تقديمها بتميز وجودة وبتكاليف منخفضة .

لقد تحول دور المدن من مواقع لتجمعات سكانية للعيش والعمل فقط الى مواقع للنشاطات الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية تساهم في التنمية المحلية وبالتالي التنمية القومية (على المستوى الكلي الوطني). تشكل المدن جزءا من نظام اقتصادي كبير حيث معظم المدن تلعب دورا مهما في النشاطات الاقليمية أما المدن الكبرى فتؤثر على مجمل الاقتصاد القومي.[1]

[1] عادل عبد الغني محبوب، سهام صديق خروفة، **"الاقتصاد الحضري: نظرية وسياسة"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 18

ميز هوف نورسي (Hugh Nourse) في دراسات اقتصادية بين الاقتصاد الاقليمي والاقتصاد الحضري واقتصاد القطاع العام الحضري حيث أن الاقتصاد الحضري في نظره يركز على التحليلات المكانية للأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المدن أما علم الاقتصاد الاقليمي فيهتم بدراسة المدينة في اطار الاقتصاد القومي (أي للمدينة أثر بارز في النمو والتنمية الاقتصادية القومية).

مع تطور حياة المدينة الحديثة وتكتل الأنشطة الاقتصادية وضخامة الاستثمارات واجه الاقتصاديين مشاكل حضرية عديدة لا يمكن معالجتها بالاعتماد على النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية الأمر الذي تطلب ظهور نظرية اقتصادية عن الموقع الذي عالجها الاقتصاد الاقليمي والذي هو اقتصاد المكان، حيث أن المدن والمناطق الحضرية هي عبارة عن أقاليم أو مناطق ادارية في الدولة الواحدة تقوم فيها علاقات وأنشطة اقتصادية تتأثر بالخصائص المكانية للمناطق وكذا حجم المدينة وكثافتها السكانية وهياكلها واستعمالات أراضيها وبما أن الخصائص المكانية وتأثيراتها سريعة التغير فان الاقتصاد المكاني يقوم بدراسة عوامل قوى جذب أو طرد الأنشطة الاقتصادية، الاستثمارات المختلفة والسكان والتي يمكن أن تنمو أو تنكمش في الاقليم (المدينة أو المناطق الحضرية)، فمثلا مؤسسة متعددة الجنسيات لها نظرة استراتيجية عالمية للاقتصاد (الأسواق، الأسعار...الخ) لكنها تعالج مختلف القدرات المحلية الخاصة بالمناطق أو الأقاليم التي تريد الاستثمار فيها أو تتموقع وحداتها الانتاجية ، التوزيعية ووحدات البحث والتطوير والمناطق الفائزة بهذه المؤسسات هي المناطق القادرة على جذب التدفقات التي تخلق الثروة فتقدمها مبني على عناصر محلية المنشأ (نوعية) أي دور الجماعات الاقليمية، الادارات العمومية، مختلف المؤسسات الاقتصادية وعناصر خارجية المنشأ)(قدرتها على الاندماج أو المشاركة في الاقتصاد العالمي)، فالأمر متعلق بالانسجام والتكامل بين المؤسسات المحلية والتنافسية في الأسواق الدولية.[1] اذن ينظر الى المدينة كأنها مؤسسة أو منظمة اقتصادية تستخدم الأرض، رأس المال والعمل لإنتاج سلع وخدمات بهدف تعظيم الأرباح.

ان اقتصاد المكان كما يعرفه علي كريم العمار هو فرع من فروع الاقتصاد الحديثة الذي يهتم بطريقة وكيفية التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية على المستوى القومي، الاقليمي أو المحلي .فالاقتصاد العام بمفهومه العام هو وضع قوانين لتحقيق التوازن الأمثل والتوزيع الأمثل للموارد وتعظيم كفاءة الانتاج أما الاقتصاد الحضري أو اقتصاد المكان يهتم بمبدأ الكفاءة والعدالة أيضا ويقترب من الاقتصاد السياسي يتعامل بطريقة موضوعية مع مختلف الأحداث والوقائع المحلية من اسكان، تلوث البيئة، التمييز العنصري، الآفات الاجتماعية وغيرها. جاءت النظريات الاقليمية عبر سلسلة من الاجراءات والتطورات العلمية المتعلقة بالمكان حيث يعتبر مركز اهتمام العلم الاقليمي وهذا العلم وجد ليفسر العوامل التي تؤثر على كيفية توقيع الفعاليات الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية والعلاقات الوظيفية فيما بينها في الحيز المكاني وبالتالي تنطلق من خلالها العلاقات المتفاعلة التي تجعل من المكان يتميز بالديناميكية التي تحدث وفق آليات متبادلة تحدث بشكل مستمر.

ب . تحليل آليات العلاقات الاقتصادية المكانية داخل الاقليم

لمعرفة كيفية تحليل آليات العلاقات الاقتصادية المكانية يجب الاشارة الى أهم النظريات المتمثلة في نظرية المواقع الصناعية التي تعمل على تحليل النشاط الاقتصادي ابتداءً من متطلبات عمليات الانتاج وكفاءة تحقيقها ثم نوع العلاقة مع مدخلات ومخرجات هذه العملية ثم نطاق تداول الانتاج، ومنه فنتائج هذه النظرية هي تحقيق هدف المكان المناسب للنشاط الاقتصادي على أساس ما يحققه من فائدة وفق العلاقة الوظيفية في المحيط الموجودة فيه وفق عنصر أو مجموعة عناصر الانتاج. بالرغم من اهتمام النظرية بعناصر العمل، السوق أو المستخدمات من المواد الأولية الا أن آليات التفاعل الاقليمية التي يمكن اعادة تقويمها لاستكشاف أهم العناصر في التنظيم المكاني للموقع الصناعي المتمثلة في عنصر التكلفة باعتباره المحدد المكاني للموقع، فاختيار منشأ صناعي لموقع من مجموع المواقع المتوفرة فانه سيختار الموقع الذي يحقق له أقل قدر ممكن من التكلفة وهنا تظهر آلية لارتباطات الصناعية بين وحدات

[1] Bernard Pecqueur, **« l'économie territoriale : une autre analyse de la globalisation »**, l'Economie politique, 2007/1 n°33, p 41-52. Article disponible en ligne à l'adresse http://www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2007-1-page-41.htm

الانتاج وبالتالي التكتلات الصناعية مما يعزز فرص الاستقطاب لوحدات انتاجية أخرى من داخل أو خارج الاقليم (المحيط)[1].ومنه فان تحليل الموقع الصناعي يجب الاعتماد على:

- دراسة التنظيم والعلاقات المكانية للنشاط الصناعي بهدف تحديد وزيادة دوره في الاقتصاد الاقليمي وفي العلاقات الاقتصادية ما بين الأقاليم.
- الاعتماد ليس فقط على مستلزمات الانتاج الصناعي المحلية (داخل الاقليم) وانما أيضا الخارجية (خارج الاقليم، من أماكن أخرى) وأحيانا نجد اقتصادات موقع لديها القدرة على تحقيق مبدأ لإحلال بين عوامل الانتاج.
- الاختيار الدقيق لمجموعة الصناعات في موقع ما يؤدي الى نمو المكان من خلال عنصر الترابط القائم على رفع العائد الاقليمي على المدى المتوسط والبعيد وبالتالي خلق الفرصة لتطور باقي الصناعات أو الخدمات المرتبطة بها عموديا و أفقيا.

فمن خلال هذه الأسباب وكثيرة أخرى نجد أن الأقاليم تختلف في عروضها المقدمة (مواقع صناعية ومواقع النشاط) لاستقطاب المشروعات الصناعية، فمن خلالها (العروض) تحدد عمليات الاستثمار الصناعي التي بدورها تحدد الهيكل الاقتصادي الاقليمي وأيضا تعمل على تنظيم البعد المكاني لمواقع المستقرات البشرية من خلال العلاقة التبادلية فيما بينها لا وكذا بينها وبين مواقع الأنشطة الاقتصادية الأخرى في الهيكل المكاني. ان مواقع التكتل الصناعي تشكل نواة للتنمية الصناعية اذ تحقق نوع من التوازن المكاني للنشاط الاقتصادي فهي تعبر عن علاقات بين المجتمع الصناعي التي تعبر عن الفعالية الاقليمية مما يعزز دورها من خلال البعد القطاعي لمستخدمات الانتاج والتأثير المنتشر في المحيط الاقليمي وهذا وصولا الى النتائج التالية:

- رفع المستوى المعيشي داخل الاقليم.
- العمل على تحقيق آلية التدفق التشغيلي على المستوى المكاني وبالتالي حركة تفاعل مستمرة.
- خلق قوة عمل مكانيا اقليميا عن طريق التكتلات الصناعية.
- زيادة فرص الاستثمار الاقليمي الذي يؤدي الى ظهور آليات لعلاقة جديدة وظيفية على المستوى الاقليمي المحدد وكذا مع الاقاليم الأخرى.

وأخيرا فآليات العلاقات الاقتصادية المفسرة لتحليل النظرية (نظرية المواقع الصناعية) أدت الى تحليل وتحديد هوية الاقليم الذي تقع فيه الفعالية الصناعية وهي بالتالي أساسا مهما وأوليا في تفسير الهيكل المكاني ككل للإقليم وتحديد فرصه الاقتصادية، فبتحليل معطيات وعوامل تحديد الموقع الصناعي والوصول الى قرار تحديد واختيار الموقع الملائم تظهر عوامل أخرى منها التنظيم والسلوك الاجتماعي تساعد متخذ القرار في كسب معلومات حول الهيكل الاقتصادي للمكان وبالتالي مساعدته في التخطيط المستقبلي وتحديد المواقع الصناعية المناسبة.

حسب ريتشارد فلوريدا[2](Richard Florida) يوجد نوعين من التنمية المحلية ،أما الأول فمتعلق بالموقع التايلوري الذي يعتمد على تقسيم العمل والتفريق المادي والمكاني بين مواقع اتخاذ القرارات ومواقع الانتاج، أما النوع الثاني فهو المكان الثقافي الذي يعتمد على تقريب مختلف مكونات المؤسسة وشركائها (اتحاد الكفاءات) ، والجدول التالي يوضح اتجاهين للتنمية الاقليمية حسب الخصائص التي تتميز بها المنطقة.

جدول رقم (03) اتجاهي التنمية الاقليمية

الخصائص	منطقة الانتاج الجماهيري	منطقة معرفية "متعلمة"(المناطق الذكية)

[1] علي كريم العمار، **"مساهمة نظرية تحليلية في تفسير آليات العلاقات الاقتصادية المكانية"**، مجلة آداب الكوفة، العدد 04 مقال متوفر على الموقع http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/kufa_arts/article/view/148/pdf_66

[2] : professeur de management est le premier auteur à définir la notion de région apprenante comme une structure en réseau territorialisé regroupant une forte diversité d'acteurs économiques, sociaux,

قواعد التنافسية	ميزة مقارنة تعتمد على: - الموارد لطبيعية. - العمل المادي.	ميزة مستدامة تعتمد على: - خلق المعرفة. - التحسين المتواصل.
النظام الانتاجي	الانتاج الجماهيري (يعتمد على الكمية): - العمل المادي كمصدر للقيمة. - الفصل بين مراحل الابتكار والانتاج.	انتاج يعتمد على المعرفة: - المعرفة كمصدر للقيمة. - الارتباط والادماج بين مراحل الابتكار والانتاج.
بنى تحتية صناعية	علاقات كلاسيكية بالنسبة للموردين.	شبكة المنظمة ونظام الموردين كمصدر للابتكار.
بنى تحتية بشرية	- يد عاملة ذات تأهيل ضعيف وغير مكلفة (تايلورية). - نظام تعليمي وتكوين تايلوري.	- عمال مثقفين. - التطوير والتحسين المتواصل للموارد البشرية. - نظام تعليمي وتكويني مستمر.
بنى تحتية مادية والاتصال	بنية تحتية مادية موجهة نحو المحيط الداخلي.	- بنية تحتية واتصالات موجهة نحو العالمية (العولمة). - تبادل الكتروني للمعطيات.
نظام حوكمة صناعي	- علاقات محدودة. - المعالجة ترتكز على السلم الاداري والمراقبة.	- تنظيم شبكي. - معالجة مرنة. - علاقات ارتباط متبادل

Source : Olivier Torrès-Blay, « économie d'entreprise : organisation, stratégie et territoire à l'aube de la nouvelle économie », ECONOMICA,2e édition, paris, 2004, p 286

2) الجاذبية الاقليمية و الذكاء الاقليمي

يعتمد تسيير الاقليم على التسيير الفعال للمعلومات الاستراتيجية وخاصة بعدما تحول الحكم الاداري من المركزية الى اللامركزية لذا اهتمت السلطات العمومية بتركيز اهتماماتها حول تدعيم المؤسسات بتحسين فعاليتها وبالتالي تحقيق الجاذبية الاقليمية، فصورة الاقليم تقوم على فعالية المؤسسات الاقتصادية الموجودة فيه وطبيعة تسيير السلطات المحلية لها تحت فكرة التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة وبالتالي التنمية القومية، ومنه تأتي فكرة أو مبدأ الذكاء الاقليمي الذي جاء به الكاتب (Ludovic Francois) في كتابه الذكاء الاقليمي حيث عرفه بأنه "تطبيقات لمبادئ الذكاء الاقتصادي في التنمية الاقليمية وهو بمعنى آخر وضع تنظيم يثري النسيج الاقتصادي المحلي بالمعلومات التي تسمح بأن يكون أكثر تنافسية".[1] فحسب الكاتب المعرفة هي الأداة الأساسية لتسيير الخطر في المؤسسة وكذا لاغتنام الفرص الموجودة في السوق، فالذكاء الاقليمي يسمح للمؤسسة وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يتوفر لديها هيكل داخلي للذكاء الاقتصادي بالدخول الى المعلومات وادماجها في نظام المؤسسة حتى يتسنى للمسيرين اتخاذ القرارات المناسبة. ويوصف الذكاء الاقليمي أيضا بالتنظيم الشبكي بين المؤسسات، خدمات الدولة العمومية ومراكز التكوين والبحث اضافة الى أنه يعتبر كسياسة صناعية تركز على الجانب الانتاجي الصناعي، فالهدف هو استقبال الاقليم للاستثمارات الأجنبية المباشرة

[1] : Ludovic Francois, « l'intelligence territorial », interview publier sur le site web : http://www.carnetsdubusiness.com/L-intelligence-territoriale-expliquee-par-Ludovic-Francois_a25.html

المختلفة أي تحقيق الجاذبية الاقليمية وذلك بتشجيع المؤسسات الاقتصادية المحلية على تطوير نظرتها الاستراتيجية و تموقعها في السوق المحلي والأجنبي وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية تواجه بها المؤسسات الأجنبية المستثمرة.

وأخيرا كملخص لما قام به فريق بحث (Ludovic Francois) حول الذكاء الاقليمي بأن الذكاء الاقتصادي ككل يقبل بالعلاقة) تكلفة/ فعالية (مخصصة للجماعات الاقليمية بما أنها تعتمد على أعمال المراقبة، التنظيم والاتصال.

أ) التنافسية الاقليمية

ان مفهوم التنافسية مرتبط بنشاط المؤسسة في سوق معين، حيث ظهر هذا المفهوم مع تطور الاقتصاد العالمي وبروز العولمة واتساعها في مختلف مجالات الحياة والتوجه الى تطبيق اقتصاديات السوق وتحرير التجارة الدولية، ويمكن اعطاء تعريف للتنافسية بأنها قدرة المؤسسة على انتاج السلع والخدمات بسعر مناسب وجودة جيدة وفي الوقت المناسب لتلبية حاجات ورغبات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة وفعالية أداء مقارنة بالمؤسسات الأخرى المنافسة في سوق معين قصد البقاء والاستمرارية والتي يمكن قياسها وتحديدها من خلال الحصة السوقية.

فالتنافسية يمكن اعتبارها محفز ودافع الى تحسين الأداء وجودة المنتوجات والخدمات للمؤسسة من خلال الابداع والابتكار الذي يحقق ميزة تنافسية تستطيع بها المؤسسة بلوغ حصة سوقية ومكانة واسعة في السوق سواء محليا أو دوليا. ان كلمة تنافسية كما أشرنا تنطبق على مؤسسة ولكن يمكن اسقاطها على الاقليم تحت اسم تنافسية الاقليم بحيث نعتبر الاقليم كمؤسسة من خلال موارده وقدراته التي يتميز بها ومن خلال تطوير وتحسين أداء مختلف مؤسساته وادارته، وانتاجه الزراعي أو الصناعي ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تقوم الجماعات الاقليمية محليا بتسيير الاقليم سواءً ماليا أو اجتماعيا لتحقيق التوازن والنهوض به اقتصاديا محليا توفيرا وتلبية لحاجات ورغبات سكانه، فكل اقليم يتميز بطريقة تسيير معينة واختيار أنواع مشاريع معينة حسب الامكانيات ينتج عنها ميزة نسبية يتنافس بها مع الأقاليم الأخرى تظهر لنا من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن أسباب التنافسية ما يلي:

- تحرير التجارة الدولية واتساع السوق الدولية.
- تطور شبكات ووسائل الاتصال والأنظمة المعلوماتية التي تساعد على توفير المعلومات عن الأسواق

والتبادلات التجارية والأعمال الاقتصادية.

- زيادة الطاقات الانتاجية وارتفاع نسبة المنافسة وتنوع المنافسين مما أدى الى تحول السوق الى سوق

قائمة على أساس اختيار العملاء بين البدائل الموجودة داخله لإشباع الرغبات، وبالتالي تتحقق التنافسية من خلال العمل على تنمية القدرات التنافسية.

انتقل مفهوم الميزة النسبية إلى مفهوم الميزة التنافسية الذي جاء به بورتر والتي هي عبارة عن حاصل التفاعلات بين المؤسسة ومكونات محيطها، حيث جاء بورتر بنموذج القوى الخمسة التي بتحكم المؤسسة فيها تتحقق الميزة التنافسية وهذه القوى الخمسة هي[1]:

- شدة المنافسة في السوق: حيث تسعى المؤسسات الموجودة في نفس القطاع الفوز بحصة سوقية هامة

وموقع متميز في السوق وذلك من خلال اطلاق منتجات جديدة، اعلانات متميزة ذات قوة تأثيرية على قرارات الزبائن، أسعار منافسة، تحسين الخدمات المقدمة، أما بالنسبة للإقليم يسعى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والفوز بالمشاريع المهمة أمام الأقاليم المنافسة وذلك من خلال تفعيل الموارد الاقليمية وتحسين القدرات التنافسية.

[1] مجدد عبد النور، "تكنولوجيا الإعلام والاتصال وأثارها على تنافسية المؤسسة"، مقال في مجلة اقتصاد وتسيير، العدد 08، جامعة وهران ،2013 ، ص16

- تهديد الدخلاء المحتملين: وذلك من خلال القدرات التي يحملها المنافسين سواء المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع أو الأقاليم المنافسة التي تسعى للوصول الى نفس الهدف وتحقيق تنمية محلية، وما يشكل التهديدات في الأسواق هو حرب الأسعار وتخفيض التكاليف وتقديم أحسن العروض التقنية والمالية.
- تهديد المنتجات والخدمات البديلة.
- القوى التفاوضية للموردين (تنوع الموردين).
- القوى التفاوضية للزبائن (زبائن جدد).

الشكل 02 :نموذج القوى الخمسة لمايكل بورتر

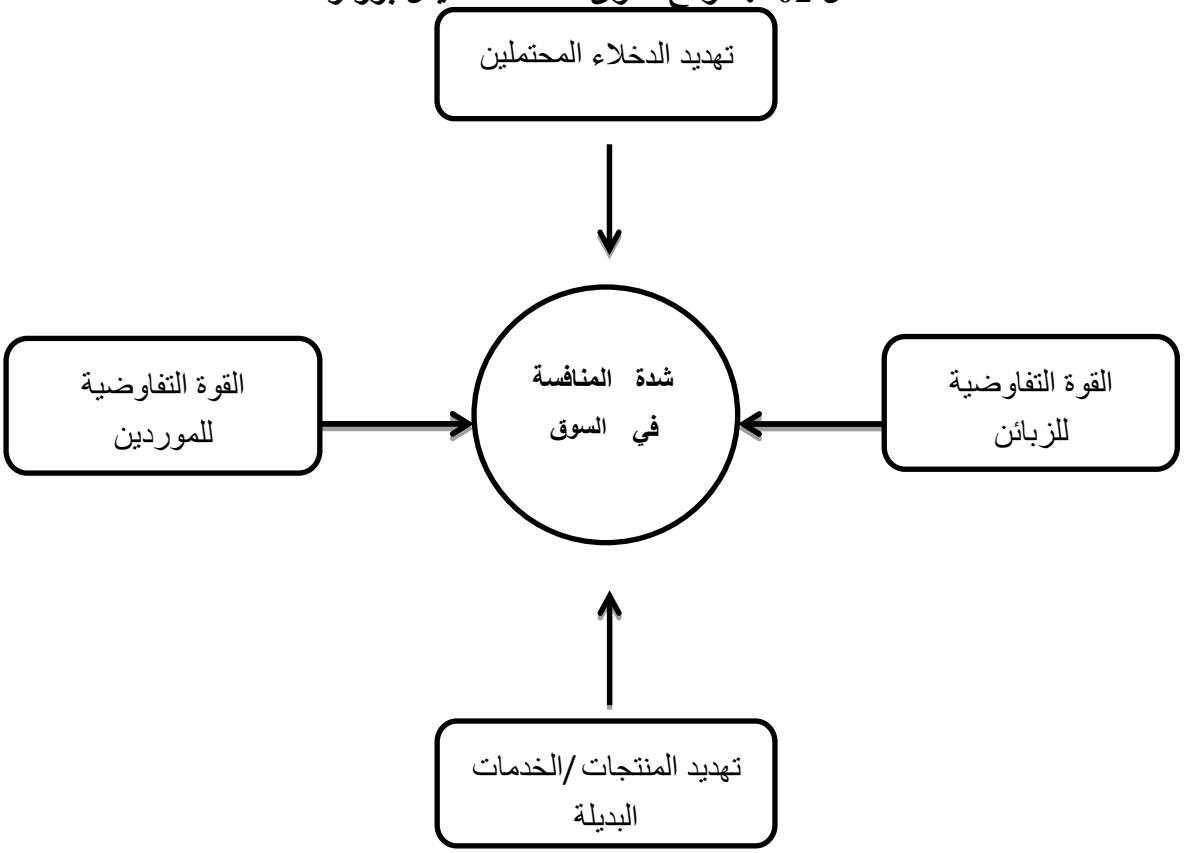

Source : https://www.cafedelabourse.com/dossiers/article/avantages-concurrentiels-les-5-forces-de-porter#

وتعد القدرة التنافسية بمثابة عامل هام في تحديد مدى نجاح أو فشل مؤسسة ما، فهي تعبر عن جوانب التفوق والتميز التي تحقق للمؤسسة ميزة تنافسية حيث تختص بالفرص المستقبلية وبنظرة طويلة المدى وتظهر من خلال تخفيض التكاليف أو التميز من خلال الجودة وتقديم منتوج أو خدمة في سوق معين وبالتالي تجسيد الثنائية جودة/سعر في الواقع، فلقد اقترح بورتر حلقة القيم (سلسلة القيم) التي هي أداة تحليل تسمح للمؤسسة بتحديد النشاطات الأساسية من أجل الوصول الى الميزة التنافسية التي بها تحقق رغبات السوق المستهدف وكل تلك الأنشطة متعلقة بالتكاليف كما سنوضح لاحقا في المبحث الأول من الفصل الثاني. ان القدرة التنافسية تستند إلى مجموعة من المعايير والسبل
الضرورية التي تبقي المؤسسة صامدة وسط بيئة مضطربة، ومن أمثلة هذه السبل: السعر، الجودة، تميز السلعة أو الخدمة، المرونة وأخيرا الوقت.
بالنسبة لتطور الاقليم وازدهار المدينة الحديثة هو مرتبط بحالة المحيط الذي يتميز بعدم الثبات والمستقبل المجهول، وهذا مرتبط بالاضطرابات أو المتغيرات الداخلية للإقليم وكذا الخارجية، ومن أجل تنمية محلية يجب الاستغلال الأمثل للموارد الاقليمية للوصول الى الميزة التنافسية التي يمكن ربطها

بالجاذبية الاقليمية لمواجهة المنافسة الاقليمية، ولقد حلل كوتلر ديناميكية التفوق و التخلف الاقليمي يمكن تلخيصه في الشكل التالي:

الشكل 03 : دورة بناء الاقليم

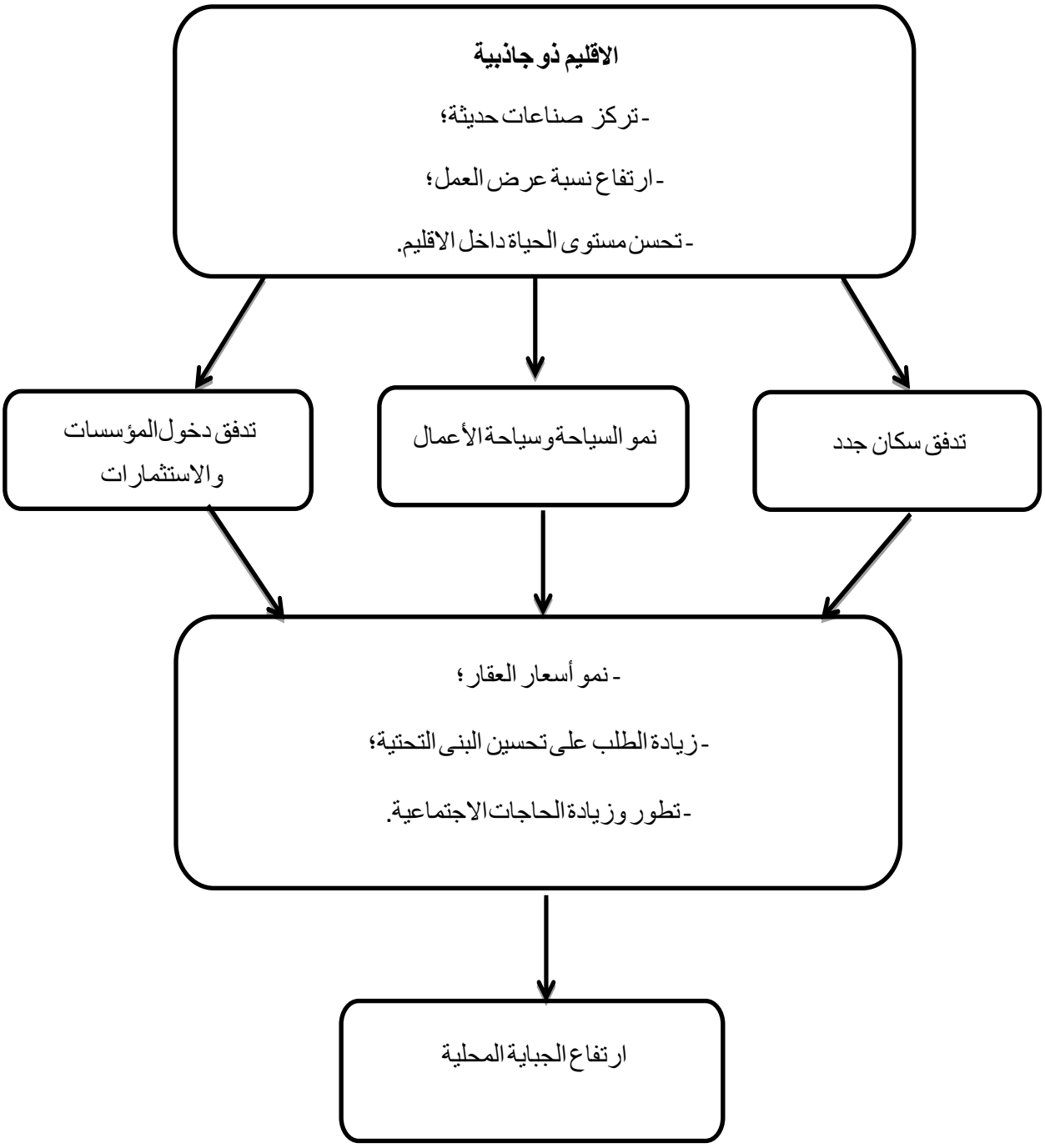

Source:1 KHELOUI Nassima, « la communication territorial et le développement local : étude de cassure les communes de la wilaya d'Oran », mémoire de magister en science économique option : économie régionale et urbaine appliquée, 2011/2012, université d'Oran

ب) الجاذبية الاقليمية

الجاذبية الاقليمية هي قدرة الاقليم على جذب والحفاظ على الاستثمارات وهي تضم ثلاث متغيرات:[2]

[2] Hind OUGUENOUNE, article sur « attractivité et pouvoir publics », revue économie et gestion, n°09, université d'Oran,2014, p70

- مناخ الاستثمار: يقصد به الاستقرار الاقتصادي والحالة الاقتصادية للبلد، سياسة البلد التي تترجم مختلف تغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي للبلد، معدل التضخم، معدل البطالة ومعدل تغير الاستثمار المحلي، اضافة الى أهم توجيهات السياسة الاقتصادية.

- مخاطر البلد: هذا العنصر مرتبط بالأزمات المالية والاقتصادية للبلد وخاصة أزمات الديون
الخارجية والتي يمكن أن تحدد من قبل المؤسسات المالية الدولية)البنك الدولي، صندوق النقد الدولي...(وحركة الأموال اضافة الى الأزمات الاجتماعية والصحية، فمعرفة مخاطر البلد مهمة لكل مؤسسة تريد أو تملك نشاط تجاري في بلد معين أجنبي أي يجب دراسة مختلف العوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تسبب أخطارا أثناء التعاملات الاقتصادية مع البلد الأجنبي.

- معالجة الاستثمارات الأجنبية المباشرة: وذلك بمعرفة مجموع القواعد والقوانين المؤسساتية والجبائية
الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ونجد قانون الاستثمار الأجنبي، نظامه الجبائي، قواعد
المنافسة، قواعد الحصول على القروض البنكية المحلية وبرامج الخوصصة.

ومنه فان الجاذبية مفهومها مرتبط بـ:

- نوع وهيكل المشروع: فكل مشروع يحتاج الى طبيعة مناخ استثماري معين يتناسب مع طبيعة المشروع وأهدافه الاستراتيجية، فجاذبية الاقليم تختلف من مشروع لآخر فقد يكون اقليم ذو جاذبية بالنسبة لمشروع ما ولا يشكل جاذبية بالنسبة لمشروع آخر. ان الأهم في تحقيق الجاذبية الاقليمية هو أن يكون المشروع ذو فائدة تعود عليه ويحقق حصة سوقية معتبرة؛ الأقاليم المنافسة: فالمؤسسة المستثمرة تقوم باختيار أحسن اقليم الذي يحقق المعادلة جودة/تكاليف وليس فقط ما يملكه الاقليم من قدرات؛

- هوية المستثمر.

- الارتباط بالزمن: جاذبية الاقليم يمكن أن تتطور مع الزمن مع تطور المتغيرات (تغير التكاليف، تطور البنى التحتية.)... ان جذب الاستثمارات الأجنبية الى الأقاليم المحلية يعني تكوين رأس المال، خلق مناصب شغل، استراد وتحويل التكنولوجيا واختراق الأسواق العالمية بالمنتوجات والخدمات المحلية والتي تكون للسلطات العمومية دور هام في تبني سياسات تحقيق الجاذبية الاقليمية.

ت) دور الدولة في التنسيق الاقليمي

لقد بدأ دور الدولة من ادارة المرافق المهمة والدفاع عن حدودها من الاعتداء الخارجي حماية سكانها، ومع مرور الوقت وتطور حياة الأفراد تعددت واتسعت وظائف الدولة وشملت مختلف أوجه الحياة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وخلال القرن 18 م أكدت الثورة الصناعية على ضرورة لجوء الدولة الى التخطيط ووضع برامج التنمية من خلال التدخل المباشر والدائم في حياة الأفراد لتنظيم حركة المجتمع بالأسلوب الذي يضمن نجاح تنفيذ تلك الخطط والبرامج، ولتحقيق هذا قامت الدولة بالتركيز على جهازها الاداري بتدعيمه واصلاحه وصولا الى الرفاهية الاجتماعية ولكن مع مرور الوقت وزيادة الأعباء على أجهزة الدولة وتطور حياة الأفراد ضعف الجهاز الاداري الحكومي مما أدى الى ضرورة اسناد جزء من مهام الحكومات المركزية الى الأفراد بواسطة هيئات محلية تمثلهم في مختلف أقاليم الدولة حتى يسهل المعرفة الدقيقة بالوضعيات والقضايا المحلية الموجودة " .فتعدد وظائف الدولة وتنوع قضاياها ومشاكلها الادارية على الصعيد الوطني والصعيد المحلي نتيجة اتساع رقعة ومساحة الدولة الحديثة وتطور نشاطاتها وتدخلها في النشاط الاقتصادي أدى الى ضرورة قيام الدولة بتسيير وتنظيم جميع مصالحها بتوزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين الهيئات المحلية

المستقلة عن السلطة المركزية تباشر اختصاصاتها المحددة لإدارة مصالحها مع المحافظة على وحدة الدولة الادارية والسياسية والأهداف العامة".[1]

منذ النصف الثاني من القرن 20 م اتجهت الدولة نحو الأخذ بنظم الحكم المحلي ونظم الادارة المحلية نتيجة المتغيرات السياسية، الثقافية، الاجتماعية والتكنولوجية والتي كان لها الأثر الفعال في تغيير أسلوب ادارة المجتمعات المحلية مما دفع الكثير من الدول النامية الى الاصلاح الاداري ومن بينها الجزائر التي قامت بإصلاح نظام الجماعات المحلية من خلال اصدارها لقانون البلدية 1967 وقانون الولاية 1969 والهدف كان اعادة تحديد المهام الاقتصادية والاجتماعية للوحدات الادارية الجزائرية وإدراج اللامركزية، وظهور فكرة الدولة الخادمة وليست الحارسة فقط أو الحاكمة فقط أي أنها تسعى الى اشباع حاجات مواطنيها والاستجابة لتطلعاتهم وتحقيق العدالة، الرفاهية والرخاء الاجتماعي ومنه ظهرت الديمقراطية من الشعب والى الشعب وكذا فكرة الهيئات المحلية التي سنتطرق اليها في المبحث الثالث من الموضوع. أما أساليب الادارة فتختلف تبعا للظروف المحلية، فعند قيام الادارة المركزية بأداء الخدمات تضع أساليب متشابهة في جميع أقاليم الدولة الواحدة وهذا لا يشكل حرجا بالنسبة للخدمات الوطنية ذات النفع والفائدة العامة التي تعم على جميع المواطنين، ولكن بالنسبة للخدمات المحلية فهي تختلف من اقليم لآخر مما يؤدي الى اختلاف الأساليب المتبعة لأداء تلك الخدمات. فإقليم واسع المساحة وكثيف السكان تختلف مشاكله ومتطلباته عن اقليم محدود المساحة والسكان، وكذا المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية تختلف من اقليم ذو طبيعة زراعية عن اقليم ذو بيئة صناعية أو تجارية أما بالنسبة لقطاع الصحة، التعليم والتكوين فتطوره يختلف من اقليم لآخر حسب موقعه الجغرافي، حالته المناخية ومستواه الثقافي.

❖ دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية

أولا: مهام وصلاحيات الجماعات الاقليمية

أ/ المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية

1- الادارة المحلية

"الادارة المحلية هي أسلوب من أساليب التنظيم المحلي، يتضمن توزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة وتمارس ما يناط اليها من اختصاصات تحت اشراف الحكومة المركزية".[2] ويوجد مقومات يجب توافرها حتى يحقق نظام الادارة الأهداف المرجوة وهي الاقليم المحلي، التمويل والمشاركة المحلية للأفراد في المجال السياسي، الاجتماعي، الاداري والثقافي والادارة التي تعني تنسيق الجهود المتعددة وتنظيم نشاطات بشرية اجتماعية بقصد تحقيق السياسة العامة هي الادارة العامة بالتعاون مع الادارة الخاصة، ونجد علاقة بين الادارة العامة والنشاط الاداري حيث تختص بالأنشطة الادارية الحكومية وتسيير المرافق العامة[3]. وتتمثل أهداف الادارة المحلية فيما يلي:

-"الأهداف السياسية: التي تتمثل في تقريب الادارة السياسية من الأفراد المحليين، لأن الادارة المحلية تمكن من الاتصال المباشر بين الأفراد والجماعات الاقليمية وذلك أن المجالس المحلية القائمة على أساس

الانتخاب تعد قاعدة النظام المحلي والتي تعبر عنها عبارة "من الشعب والى الشعب".

- الأهداف الاجتماعية: المتمثلة في التجاوب بين الجهاز المركزي والقطاعات الشعبية ودعم العلاقات بين أفراد المجتمع المحلي لقيام الديمقراطية وذلك بإتاحة فرص المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق

بالمواطنين.

---

[1] أمين ساعاتي، "أصول الادارة العامة"، دار الفكر العربي، القاهرة ،1996، ص 181

[2] ناجي عبد النور، دور الادارة المحلية في تقديم الخدمات العامة)تجربة البلديات الجزائرية(http://www.bchaib.net/mas/?option=com_content&view=article&id=82:-w-&catid=12:2010-12-09-22-

[3] : محمد نصر مهنا، "تحديث في الادارة العامة والمحلية"، مؤسسة شباب االجامعة، الاسكندرية ،2005، ص 30

- لأهداف الادارية: لضمان تحقيق كفاءة الادارة والتخفيف من أعباء الأجهزة المركزية ومحاربة البيروقراطية وتحقيق فعالية صنع واتخاذ القرار.
- الأهداف الثقافية: وذلك بتقديم الثقافة للمواطنين عن طريق المكتبات العمومية، والتعبير عن ثقافة الاقليم بالاهتمام بإنشاء المتاحف، والمحافظة على المواقع الأثرية، اضافة الى تقديم الخدمات الترفيهية كالإشراف على الحدائق العمومية والمتنزهات، الاذاعة والتلفزيون وتشجيع السياحة المحلية ولا ننسى الجانب الفني من اقامة المسارح والمعارض الفنية والثقافية".[1]

فالتغيير الذي حدث في مفهوم الدولة تحت وحدات الادارة المحلية، أدى الى الحكومات الوطنية والادارة المحلية الى تحديد قوانين اختصاصات البلدية ودور الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في كل اقاليم الدولة الواحدة وصولا الى تحقيق التنمية تنمية شاملة وفق السياسة العامة للدولة في المجال الاجتماعي (تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية)، المجال الثقافي والتعليمي (انجاز المؤسسات التعليمية، حماية التراث العمراني والثقافي وترقية المواقع السياحية والترفيهية)، المجال الفني (تسيير المصالح الفنية كالمسارح والملاعب...الخ)، مجال الرعاية الصحية (المحافظة على النظافة العمومية توزيع المياه الصالحة للشرب، انشاء وتصليح قنوات الصرف الصحي...الخ)، المجال الاقتصادي (انشاء مشروعات اقتصادية انتاجية وتنمية النشاط الاقتصادي في الأرياف، تشجيع المتعاملين الاقتصاديين والاستثمارات المحلية الوطنية والأجنبية...الخ) ومجال حماية البيئة (ضرورة احداث توازن بين النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة من خلال مساندة وتشجيع الاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية للمحافظة على التوازن الايكولوجي و محاربة البناء الفوضوي وحماية المناطق الزراعية في مخطط التهيئة العمرانية...الخ) وأخيرا في مجال الأمن والخدمات الطارئة (حفظ النظام العام والأمن بواسطة جهاز الشرطة البلدية أو الحرس البلدي والحماية المدنية في حالة الكوارث).

2- المركزية واللامركزية في الادارة

يأخذ نظام الادارة في الدولة الحديثة صورتين هما المركزية واللامركزية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في كل المجالات، وفيما يلي مفهوم كل من المركزية واللامركزية:

- المركزية: هي بصفة عامة تركيز السلطة في يد رئيسية واحدة، شخص معنوي عام هو الدولة حيث يتولى ويهيمن على النشاط السياسي، الاقتصادي و الاداري وان تعددت الهيئات والأفراد القائمين به أي دون تفويض لممثليها في الأقاليم سواء من ناحية اتخاذ القرارات أو من الناحية المالية. ومنه نجد في الدول المعاصرة ثلاث مجالات للمركزية:

- "المركزية السياسية: وفيها يخضع الاقليم لإدارة سلطة سياسية واحدة وبالتالي تكون الوظيفة التشريعية.
  القضائية والتنفيذية مركزة في يد الحكومة المركزية دون مشاركة أي من هذه السلطات.
- المركزية الاقتصادية: حيث تتولى السلطات المركزية في الدولة توجيه الاقتصاد.
- المركزية الادارية: حيث تكون سلطة البت النهائي في شؤون الادارة بيد الحكومة المركزية في العاصمة".[2]

- اللامركزية: يقصد بها توزيع السلطة ما بين جهات مختلفة بحيث لا تركز في يد الحكومة المركزية فقط بل تشاركها هيئات اقليمية، وتكمن أهمية اللامركزية في ارتباطها بنقل الاختصاصات واستقلالية اتخاذ
  القرار بهدف رفع مستوى تقديم الخدمات الأساسية ونجد ثلاث أشكال لنقل السلطة هي:
- "اللامركزية السياسية: المرتبطة بتوفير درجة عالية من الديمقراطية على المستويات المحلية لضمان

[1] :http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=11483 le10 mars2014 à23h00

[2] : صفوان المبيضين وأخرون، "المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،2011، ص 25

درجة عالية من المشاركة الشعبية في صنع القرار دون الغاء حق الجهة المركزية في اتخاذ القرار.

- اللامركزية المالية: حيث تمنح صلاحيات أكبر في جمع وانفاق الأموال مما يحقق الاستخدام الأفضل

للموارد، لأن الوحدات المحلية أدرى بكفاءة وموجودات الاقليم المحلية.

- اللامركزية الادارية: حيث يتم فيها نقل سلطة اتخاذ القرار الى المستويات الدنيا في السلم الاداري من أجل الاستجابة وتحقيق رغبات المواطنين، وذلك لأن الادارة المحلية والجماعات الاقليمية على تواصل مباشر مع الأفراد المحليين".[1]

ونلخص اللامركزية في الشكل التالي:

شكل رقم 04 : نقل السلطة والاختصاصات في اللامركزية

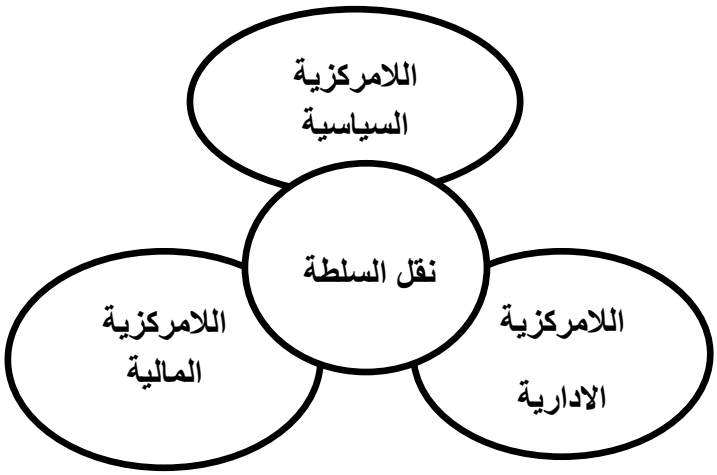

Source : http://www.cpas-egypt.com/pdf/Baher/Dr/005.pdf

للامركزية أهمية في ادارة التنمية المحلية الاقليمية والعمرانية لتحقيق التنمية المستدامة، وهي الأسلوب الأقدر على ادارة المدن وذلك بالاهتمام بتدعيم دور الجماعات الاقليمية، كما تركز اللامركزية على تدعيم الاتصال بين الاقليم والحكومة المركزية والمشاركة بين ممثلي الدولة وممثلي المجتمع في اتخاذ القرار، وكذا تركز اللامركزية على تحقيق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي ومراقبة معدلات التلوث ومتابعة برامج التنمية، "فهي تساعد على تخصيص ميزانيات مستقلة للأقاليم حيث تعتبر هذه الميزانيات احدى أدوات تشجيع التنمية المحلية الأمر الذي يساعد في تنمية المناطق والأقاليم بمعدلات متقاربة"[2].

3- صلاحيات الجماعات الاقليمية

تعتبر الجماعات الاقليمية ادارات محلية مسؤولة عن تسيير مختلف شؤون الاقليم الاقتصادية الاجتماعية، السياسية والثقافية بالتعاون مع المؤسسات العمومية)الخزينة العمومية التي تقوم بتحصيل الايرادات العامة وتنفيذ النفقات العامة أي تسيير ميزانية الاقليم، مديريات الضرائب، المؤسسات التعليمية والانتاجية...(وكذا المؤسسات الخاصة التي تشترك في تنفيذ المشاريع التنموية للدولة عن طريق

الاتفاقيات، المناقصات والصفقات العمومية في المجال الاقتصادي تطبيقا لسياسات الدولة من أجل تحقيق تنمية محلية اقليمية وصولا الى تنمية قومية على مستوى الدولة اقتصاديا (رفع نسبة النمو

[1] :http://www.cpas-egypt.com/pdf/Baher/Dr/005.pdf

[2] ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص 138

الحقيقي) واجتماعيا (خلق مناصب شغل وتخفيض نسبة البطالة). تتمثل الجماعات المحلية في البلدية، الدائرة والولاية، ولها مهام وصلاحيات مختلفة ذات هدف مشترك ألا وهو تنمية الاقليم اقتصاديا وتحسين المستوى المعيشي لسكانه، كإنشاء الأسواق، اقامة المعارض، تشجيع الاستثمارات المحلية وخلق مناصب شغل كما يمكن للوحدات المحلية القيام ببرامج التنمية مثل تعليم الكبار، محو الأمية، ومشروعات التنمية الذاتية ورعاية المسنين والمعوقين من خلال منح العجز.

1-3: صلاحيات البلدية

جاء دستور 1996 في المادة 15 بذكر البلدية حيث صرح بأن "الجماعات الاقليمية للدولة هي الولاية والبلدية، البلدية هي الجماعة القاعدية" أما القانون 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 في المادة الأولى فجاء بتعريف أن "البلدية هي الجماعة الاقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون"، فهي تعد السبيل لتحقيق مشاركة المواطنين وتسيير شؤونهم المحلية.

للبلدية دور كبير في تنمية المجتمع في المجال الاقتصادي، حيث منحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن وهذا لن يأتي الا اذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها البشرية والمادية خاصة لأنها تعتبر ضرورية لتمويل البرامج التنموية، فهذه الأخيرة تعتبر أساسية في تطبيق السياسات التنموية الموضوعة في ميدان التجهيز وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة للسكان المحليين وهذا في ظل الأهداف والسياسات الوطنية العامة. وللبلدية هيئتان منتخبتان هما هيئة تداولية تتمثل في المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية تتمثل في رئيس المجلس الشعبي البلدي، أما المجلس الشعبي البلدي فله عدة صلاحيات في مجال التهيئة العمرانية (منح الأراضي للبناء وللزراعة وغيرها)، المجال الاجتماعي، المجال المالي والمجال الاقتصادي. وبالنسبة لرئيس المجلس الشعبي البلدي فله عدة صلاحيات بصفته رئيس للهيئة التنفيذية يشرف على سير شؤون المجلس الشعبي البلدي، بصفته ممثل للبلدية وبصفته ممثل للدولة، فهو يمثل سكان الاقليم ويعبر عن احتياجاتهم وطموحاتهم أمام البرلمان لذلك يجب أن تتوفر فيه روح الانتماء و صفة الاقناع للوصول الى الأهداف المسطرة التي على أساسها تم انتخابه من الشعب (سكان الاقليم الذي يمثله).

ان البلدية هي الوحدة الادارية اللامركزية الاقليم، هي الجهاز التنظيمي الأساسي والقاعدة في الميدان السياسي، الاداري، الاجتماعي، والاقتصادي:

-" في الميدان السياسي: البلدية هي ميدان يتحقق فيه المواجهة الايديولوجية و التجربة الاجتماعية؛

- في الميدان الاداري: البلدية هي امتداد ومكمل للدولة، وترجع لها مهمة التحقيق المباشر لنشاط اقتصادي بفضل انتاج وحدات جديدة للإنتاج وكذلك تطوير وتحديث الوحدات الموجودة وهذا في مختلف القطاعات الحيوية (الفلاحة، الصناعة، والصناعة التقليدية، والسياحة).؛

- في الميدان الاجتماعي والثقافي: فالبلدية يجب أن توجه نحو تحقيق رغبة أفراد المجتمع حتى تتحقق

العدالة الاجتماعية".[1]

تشجع البلدية وتدعم كل نشاط أو مساهمة أو مبادرة فردية أو جماعية تهدف الى انجاز مشاريع ذات منفعة عامة.

2-3: صلاحيات الولاية

"الولاية هي الجماعة الاقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي الادارة الغير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الاقليمية والدولة، فهي تساهم مع الدولة في ادارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية

[1] عمار عوابدي، "دروس في القانون الاداري الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية ،1974، الجزائر، ص 194

والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة"[1]. وللولاية هيئتان هما المجلس الشعبي الولائي والوالي، ولها خصائص متعددة نذكرها كما يلي:

- الولاية وحدة ادارية: لامركزية اقليمية وجغرافية، فقد منحت الاستقلال والشخصية المعنوية ومنحت

قسطا من سلطة الدولة على أساس اقليمي جغرافي، حيث تعتبر عاملا فعالا وحيويا ووسيلة فنية منطقية

ناجعة في تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل بين وظائف واختصاصات المجموعات الجهوية المحلية (البلديات) وبين أعمال السلطات المركزية في الدولة.

-الولاية صورة لنظام اللامركزية الادارية النسبية: وذلك لأن أعضاء الهيئة وجهاز تسييرها وادارتها لم

يتم اختيارهم كلهم بالانتخاب فبعضهم يتم اختيارهم بالاقتراع العام هم أعضاء المجلس الشعبي الولائي وهم أعضاء الولاية بينما يعين باقي الأعضاء من أعضاء المجلس التنفيذي ووالي الولاية من قبل السلطات الادارية المركزية بمرسوم حيث يتولى ادارة الولاية مجلس شعبي منتخب بطريقة الاقتراع العام وهيئة تنفيذية تعين من قبل الحكومة ويديرها الوالي.

- تتشارك الولاية مع الدولة في أداء الخدمات اللازمة للمصلحة الجهوية لسكان الولاية، فالولاية ليست

مجرد جماعة لامركزية تشكل أعمالها امتداد لأعمال البلدية وأعمال الدولة وانما هي أيضا دائرة ادارية

تمكن الادارات المركزية للدولة من أن تعكس عملها لخدمة المواطنين على أكمل وجه.

تعمل الولاية على تحقيق التنسيق والتعاون بين وظائف واختصاصات البلديات وبين مهام السلطة المركزية في الدولة، وتقوم بتحقيق التوازن بين المصلحة المحلية الاقليمية والمصلحة العامة في الدولة. ونجد فيها مجموعة لجان يشكلها المجلس الشعبي الولائي متعلقة بما يلي:

- التربية، التعليم العالي والتكوين المهني.
- الاقتصاد والمالية.
- الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- الاتصال وتكنولوجيات الاعلام.
- تهيئة الاقليم والنقل.
- التعمير والسكن.
- الري، الفلاحة، الغابات، الصيد البحري والسياحة.
- الشؤون الاجتماعية، الثقافة، الشؤون الدينية، الوقف، الرياضة والشباب.
- التنمية المحلية، التجهيز، الاستثمار والتشغيل.

كما يمكن تشكيل لجان خاصة لدراسة كل المسائل الأخرى التي تهم الولاية.

3-3: صلاحيات الدائرة

الدائرة حسب القانون الجزائري عبارة عن مقاطعة ادارية تابعة للولاية وتضم عدة بلديات تعين وفق مرسوم وزاري وبالتالي هي همزة وصل بين الولاية والبلدية، تسير من قبل رئيس معين بمرسوم رئاسي

وباقتراح من الوالي وتنتهي مهامه بنفس الطريقة. جاء في المرسوم التنفيذي 215/94 مجموعة صلاحيات رئيس الدائرة نلخصها فيما يلي:

-"مساعدة الوالي في تنفيذ القوانين والتنظيمات.

[1] المادة الأولى من قانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع أول عام 1433 الموافق لـ 21 فبراير 2012، المتعلق بالولاية

- متابعة مخططات البلدية للتنمية (PCD).
- المراقبة والمصادقة على مداولات وقرارات المجلس الشعبي البلدي.
- اطلاع الوالي دوريا بالحالة العامة للبلديات التي يشرف عليها.
- اعطاء رأي استشاري في تعيين مسؤولي الهياكل التقنية التابعة للدولة في الدائرة[1]
- التنسيق بين البلديات والدائرة.
- المصادقة على بعض الوثائق الادارية (جواز السفر، رخصة السياقة، بطاقة التعريف الوطنية...)
- كما تضم الدائرة مجموعة لجان تتمثل في:
- لجنة التنازل عن أملاك الدولة العمومية ذات الاستعمال السكني، المهني والتجاري أو الحرفي.
- لجنة مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه بالتنسيق مع مكتب النظافة للبلدية، مديرية الصحة
- والسكان، شركة المياه والتطهير وديوان الترقية والتسيير العقاري.
- لجنة تسوية مطابقة البناءات.
- لجنة توزيع السكنات الاجتماعية (السكن العمومي الايجاري المنشور بالجريدة الرسمية رقم 24).
- مصلحة الوصاية البلدية (لمتابعة نشاطات البلدية من المصادقة على المداولات وميزانية البلدية).
- مكتب الانتخابات والمنتخبين (تحضير العمليات الانتخابية والمراقبة السنوية للقوائم الانتخابية).
- مكتب التجهيز (متابعة تنفيذ البرامج التنموية للبلدية وخاصة PCD لأن لها علاقة مباشرة بتحسين المستوى المعيشي للأفراد أو المواطنين وكذا البناءات المدرسية المسجلة في برنامج ميزانية الدولة وبرنامج ميزانية الولاية والمشاريع المسجلة في برنامج الصندوق المشترك للجماعات المحلية).

المطلب الثالث: نظريات التنمية المحلية

مرحت التنمية المحلية كبديل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدًا، يعود التنظير في التنمية المحلية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أنّ الحياة الواقعية بينت أنّ هناك تناقضات بين تنمية الدولة من جهة، وتنمية المنامل من جهة أخرى مما أدى إلى ظهور توجهات جديدة.

1- نظرية أقطاب النمو:

يعتبر)François Perroux(السّبال في شرح ما يعرف بنظرية م اركز وأقطاب النمو، وان كان الكثير من الباحثين ينسبون هذه النظرية إلى نظريات التوطن الصناعي، بحيث يرى (Perroux) أنّ التنمية الصناعية لا تحدث في كلّ مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقام معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدّة قِوى اقتصادية؛ جاذبة وماردة بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأتي ارتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمسّ جوانب اقتصاد الوطني، كما أنّ (Boudeville) عرف قطب النمو الإقليمي بأنّه: "مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منمقة حضارية، والتي تؤدي إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها"[2].

[1] Decret exécutif n° 94-215 du 14 Safar 1415 correspandant au 23 juillet 1994 déterminant les organes et les structures de l'administration de la wilaya, chapitre 04, article 09

[2] كبداني سيدي أحمد ،**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجازئر مقارنة بالدول العربية دارسة تحليلية وقياسية**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الحق ول والعلوم التجارية، جامعة تلمسان ،2312م)، ص 15.

يرى (Hermansen) أن تطبيق نظرية قطب النمو لها عدة مستويات ودرجات، حيث يمكن إنشاءه إمّا في منامل خالية من الصناعات، وهي وسيلة تنموية محضة أو في إقليم يعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يكون الهدف منه حلّ تلك المشاكل، وهي تعرف بسياسية التخفيف أو كذلك يمكن تطبيق السياستين معا، كما يمكن تطبيق قطب النمو حسب درجات الحاجة التي تفرضها مشاكله، بحيث يمكن تطبيق سياسة التوطن الصناعي الشديد في المنامل الخالية من التنمية، وهناك يعمل قطب النمو على إقامة صناعات محركة كنواة محركة للتنمية الاقتصادية، بحيث ينتقل إليها النمو بشكل مباشر من خلال زيادة الطلب على السلع وخدمات التي أنتجتها هذه الأقطاب[1]، ترى نظرية أقطاب النمو بأنّه ينطلق من منامل أو نقام جغرافية معينة تتمتع ببعض المزايا كالموقع الجغرافي أو لاحتوائها على معادن أو نفط أو مشابه، ومثل هذه النقاط أو المنامل تلعب دور الريادة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وتكون م اركز جذب للمنامل الجغرافية الأخرى في البلد الواحد.

وفي مرح آخر لا يختلف ما جاء به **بيرو** عن **هيرشمان**، فهو قد ركز على أقطاب النمو كمحرض للتنمية بدلا من الصناعات المحركة التي استخدمها **هيرشمان**، وقطب النمو حسب **بيرو** يتميز بقدرة على التأثير تتجاوز قدرة الصناعة المحركة على ذلك، بحيث يمتد تأثيره إلى البنية الاجتماعية، وقد يمتد إلى المجال العالمي، ولكنه يشترط لنجاح انملال التنمية الاقتصادية وفل هذه الآلية توفر مسبل لوسم اجتماعي واقتصادي يمتلك حدّ أدنى من التمور يوفر المرونة اللازمة لعمل آليات الجذب في أقطاب النمو[2].

مبقت نظرية قطب النمو في العديد من البلدان المتقدمة كوسيلة للتخطيط الإقليمي، وعلى سبيل الذكر فقد استعملتها بريطانيا لمعالجة سوء التوازن الجهوي الموجود بين مختلف أقاليمها ،وتنمية الأقاليم الفقيرة بها مثل تنمية شمال شرط انجلت ار، ووسم اسكتلندا، كما أقيمت أقطاب تنموية في جنوب إيطاليا تم إنشاء نقام تنموية في منامل متعددة من فرنسا، عُرفت بم اركز التوازن، أمّا البلدان النامية فمثلًا مبقتها كل من البرازيل والأرجنتين والهند والاتحاد السوفياتي سابقا، واعتمدتها الجزائر (Destanne de Bernis) في الفترة (1977 إلى 1993)؛ بإقامة الصناعات الثقيلة المرتكزة على استغلال الثروات المنجمية، وانشاء الصناعات المصنعة التي من المفروض أن تؤدي إلى التكامل بين القطاعات[3].

2- نظرية القاعدة الاقتصادية:

تعتمد هذه النظرية بشكل مباشر على فكرة الصاد ارت، واعتبارها فكرة أساسية لتنمية المنامل، فعلى حسب هذه النظرية أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منمقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير، والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي، وفي هذا المجال يقول **كلود لكور** أنّ النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل، وبالتالي يخلل مداخيل بحيث هذه الأخيرة تأتي من خلال النشاطات المتميزة، وهذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداخيل تسمح بتوفير أو إشباع مختلف الحاجيات المحلية، وتؤدي أيضا بدورها إلى توسيع النمو، وتقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنمقة إلى نشاطات قاعدية وأخرى داخلية:

- **النشاطات القاعدية**: يقصد بها النشاطات التي تغمي القطاعات المصدرة التي تساهم أيضا في خلل مناصب شغل وجلب مداخيل من الخارج، ولعلّ أبرز مثال على هذه النشاطات الاهتمام بالقطاع السياحي لما له من عوائد إيجابية على التنمية.
- **النشاطات الداخلية**: وهي ما يعرف بالأنشطة الموجهة لتلبية المتطلبات الداخلية للمنمقة، وعليه فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنمقة وبالتالي تطوير البلد بأكمله.

---

[1] توفيل عباس عبد العون، د. صفاء عبد الجبار علي الموسوي، قياس وتحليل التفاوت الإقليمي من المحفظات الع ارل ،**الفري للعلوم الاقتصادية**، العدد 18، ص 4.

[2] مصطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمٰن، مداخلة بعنوان: انملال التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي ،**الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل**، يومي 24/22 فيفري 2311، غرداية، ص 8.

[3] كيداني ، مرجع سابق ، ص 18.

3- نظرية التنمية من تحت Théorie du Développement par le Bas:

تعتمد هذه النظرية على فكرة تنظيم الاقتصاد من مرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها ،ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات، وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي، أهمها ارتفاع أسعار الطاقة، تكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية، مما مرح أفكا ارً جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى، خصوصًا بعد التحولات التي مسّت المجتمعات واهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية والبيئية، ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر بالقرارات التي تمس حياتهم ،حيث يقول **جون لويس قويقو** حسب هذه النظرية أنّ :"التنمية المحلية ما هي إلّا تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلل علاقات اجتماعية جديدة، ويظهر إرادة سكان منمقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلل بدوره تنمية اقتصادية"[1].

هذا التعريف يعمي فكرة عن مكونات التنمية المحلية، وهي:

- الجانب الثقافي الذي يظهر من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنمقة؛ والذي يقوم أمام كلّ التحديات التي تواجهها المنمقة.
- الجانب الاقتصادي والمتمثل في استغلال الثروات المحلية للمنمقة من مرف أبنائها.

4- نظرية المقاطعة الصناعية)District Industriel(:

تعود هذه النظرية في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها **ألفريد مارشال**)1893(، الذي كان أوّل من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات، والتي تنشم في نفس المجال في منمقة واحدة، والتي أملل عليها اسم **مقاطعة صناعية** هذه الأفكار طورها الاقتصادي الإيطالي **بيكانتي** (1979). خصوصًا على مستوى إيطاليا وتحديدًا في منمقة الوسم الشمالي، تقوم هذه النظرية على فكرة تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالربح، حيث سيؤدي إلى:

- تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو عند البيع.
- الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة.
- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

إنّ مميزات المقاطعة الصناعية تتمثل في:

- تركز مجموعة كبيرة من مؤسسات (PME) متخصصة في نشام معين (الألبسة، الأحذية، الآلات ،الخياطة، المرز...).
- قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسسات.
- قدرة إنتاج ومسايرة للطلب المت ازيد.
- مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنمقة.

إنّ قيام مثل هذه التجمعات الصناعية يسمح بتبادل المعلومات، نظرا للتقارب في المكان الواحد، فالعمال والإمارات والرؤساء والح ارس ستتيح لهم الفرصة للتكلم والتقارب، وبالتالي إمكانية القيام بمبادرة وخلل روابط محلية بينهم تشعرهم بالانتماء إلى حيز معين[2].

5- نظرية الوسط المجدد (Le Milieu lnnovateur) :

هذه النظرية ظهرت نتاج بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسم المجدد (GREMI) والتي يراسها **فليب إيدلو**، والتي تعتبر الإقليم هو الوسم المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، بحيث يرى أصحاب هذه النظرية أنّ التنمية المحلية هي نتاج تموّر متسلسل ومتجدد على لإقليم معين، أي أنّ التنمية لا يمكن أن تحدث إلّا بوجود وسم؛ هذا الوسم هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف، والتأقلم مع مختلف المتغيرات، وهذا من خلال

مجدد عبد النور، **"تكنولوجيا الإعلام والاتصال وأثارها على تنافسية المؤسسة"**، مقال في مجلة اقتصاد وتسيير، العدد 08، جامعة وهران ،2013 ، ص16

Olivier Torrès-Blay, « économie d'entreprise : organisation, stratégie et territoire à l'aube de la nouvelle économie », ECONOMICA,2e édition, paris, 2004, p 286

التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسم وفي هذا الإمار يقول **دينين مايلات**:" إنّ الوسم (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم، واستعمال التكنولوجيا ودخول السوق وبذلك فالوسم يفدم كوسيلة لاستيعاب الفهم والحركة المتواصلة، ويعتبر الوسم (الإقليم) حسب هذه النظرية المكان الأفضل للتطور واحداث التنمية.

بعد أن تمَّ التطرف في المبحث الأوّل إلى مفهوم التنمية المحلية، وأهمّ النظريات والاتجاهات لها س وف يتمّ عرض الوسائل المستعملة في تحقيق التنمية المحلية.

خاتمة الفصل :

التشخيص الإقليمي هو تحليل الوضع الحالي للإقليم و السياسات الموضوعة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة ، لذلك فان اجراء التشخيص جعل من الممكن مشاركة عناصر المعرفة والحكم على حالة الإقليم الى قياس هوامش التقدم المتاحة ، اضافة الى ان التشخيص يكشف عن نقاط القوة والضعف والتهديدات التي يتعين تحديدها والفرص التي يتعين اغتنامها في ملخص للقضايا ذات الأولوية التي يتم تنظيم خطة العمل حولها، و القيام بتشخيص إقليمي يعطي معرفة جيدة بالإقليم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

يجب ان يوفر التشخيص رؤية مستقبلية تسمح بتصور جماعي لمستقبل الإقليم في مواجهة الرؤى ومعرفة مختلف الجهات الفاعلة في الإقليم ، ويجب ان يعتمد التشخيص على اختيارات المحاور الاستراتيجية وطرق العمل التي تساهم في تحقيق اهداف التنمية المحلية ، و اختيار مجالات النشاط لرفعها بواسطة الامكانيات التي يختص بها الإقليم .

الفصل الثاني
دراسة تحليلية لواقع التنمية في ولاية النعامة

تمهيد :

يسمح لنا تشخيص المنطقة إمكانية إجراء تقييم إقليمي يسلط الضوء على نقاط القوة و الضعف والتهديدات التي تميز الاستيطان وتحويل الأرض.

المنطقة التي سنقيم التشخيص عليها هي ولاية النعامة، وهي تغطي مساحة 29819,30 كلم² والتي تمثل 1,25% من الأراضي الوطنية، و تقع في الجزء الغربي من البلاد ، و تحتل موقعًا استراتيجيًا هناك وتميز نفسها بوضوح عن الولايات الأخرى في المنطقة من حيث المناظر الطبيعية والإمكانيات والموارد.

فمن حيث المكانة الجهوية والوطنية ، تحتل الولاية مكانة تميزها عن الولايات الأخرى ، حيث تحتل مكانة مهمة في تربية المواشي و الأغنام فهي منطقة رعوية ، كما تسمح لها المساحة الكبيرة و الاستراتيجية بتنوع الزراعة، كما تحوي مناطق سياحية بامتياز.

إن المميزات التي تسخر بها ولاية النعامة مواتية للغاية للحصول على مكان بارز لهذه الولاية و لكن نرى أن الأداء ومستوى التطور لا يتناسبان مع هذه الإمكانات.

على الصعيد الوطني ، تلعب الولاية دورًا رائدًا باعتبارها حاجزًا مناخيًا متقدمًا في مواجهة عدوان التصحر الذي تعاني منه المنطقة بأكملها، حيث تعتبر ولاية النعامة منطقة مهمة ضد التصحر والتقدم المدمر للجفاف من الجنوب والجنوب الغربي خاصة ، فهي بوابة للصحراء لوقوعها بين الأطلسين التلي و الصحراوي ، و تعد البيئات الطبيعية المختلفة لهذه الولاية ذات أهمية كبيرة على المستوى الإقليمي والوطني.

إن الهدف من هذا الفصل هو إجراء تشخيص اجتماعي واقتصادي للولاية ، وهذا التشخيص سيجعل من الممكن مقارنة خصوصيات وخصائص البلديات التي يتكون منها الإقليم ، لتنظيم تطورهم بشكل أفضل ، و للقيام بذلك ، ننظم الفصل بالترتيب التالي:

أولاً سنقوم بمراجعة عرض عام للولاية من أجل تحديد موقعها في إطارها الجغرافي والجيولوجي ومعرفة موقعها على المستوى الإقليمي و الوطني، ثم نتطرق الى الجانب الاجتماعي للولاية ثم السياق الاقتصادي حيث نضع حصرًا مفصلاً لكل الجوانب الاقتصادية و ذلك لتحديد إقليم النعامة بوضوح على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

المبحث الأول : واقع التنمية المحلية في إقليم ولاية النعامة

المطلب الأول: نبذة عن ولاية النعامة

ظهرت ولاية النعامة من التقسيم الإداري المنشأ بموجب القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 أبريل من سنة 1984، مع العلم أنها كانت تابعة لولاية سعيدة التي انبثقت عنها ولايتي النعامة و البيض.

1) موقع الولاية و إطارها المؤسسي و الاعداد المادي الخاص بها .

- التنظيم الإداري:

ولاية النعامة تتكون من سبع (07) دوائر تضم اثنتي عشرة (12) بلدية ، وتقع بين الأطلس التلي و الاطلس الصحراوي. و تمتد على مساحة 29819,30 كيلومتر مربع .

الشكل 05: بطاقة الولاية

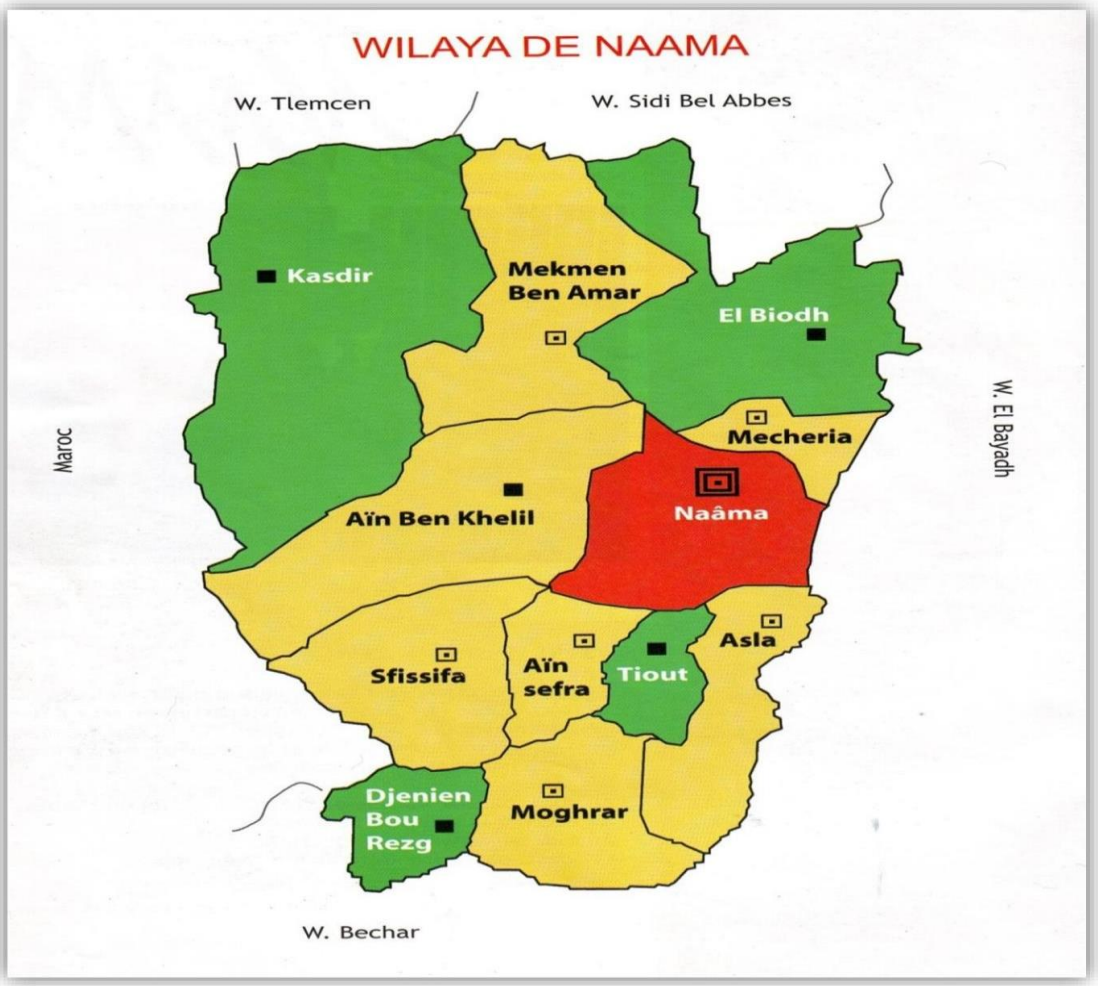

المصدر : DPAT de Naama

- الجدول 4 : دوائر و بلديات ولاية النعامة 2020

الدوائر	البلديات
النعامة	النعامة
المشرية	المشرية
	عين بن خليل
	البيوض
عين الصفراء	عين الصفراء
	تيوت
صفيصيفة	صفيصيفة
مغرار	مغرار
	الجنين بو رزق
عسلة	عسلة
مكمن بن عمار	مكمن بن عمار
	القصدير

المصدر: DPAT Naama 2020

الموقع الجغرافي :

ولاية النعامة إحدى ولايات الجزائر، تقع في الشمال الغربي للوطن كما أنها حدودية مع المملكة المغربية حيث يحدها :

- شمالاً : ولايتي تلمسان وسيدي بلعباس
- شرقا : ولاية البيض
- جنوبا : ولاية بشار
- أما غربا فالحدود الجزائرية المغربية

- **الشكل 06 : ولاية النعامة في المنطقة**

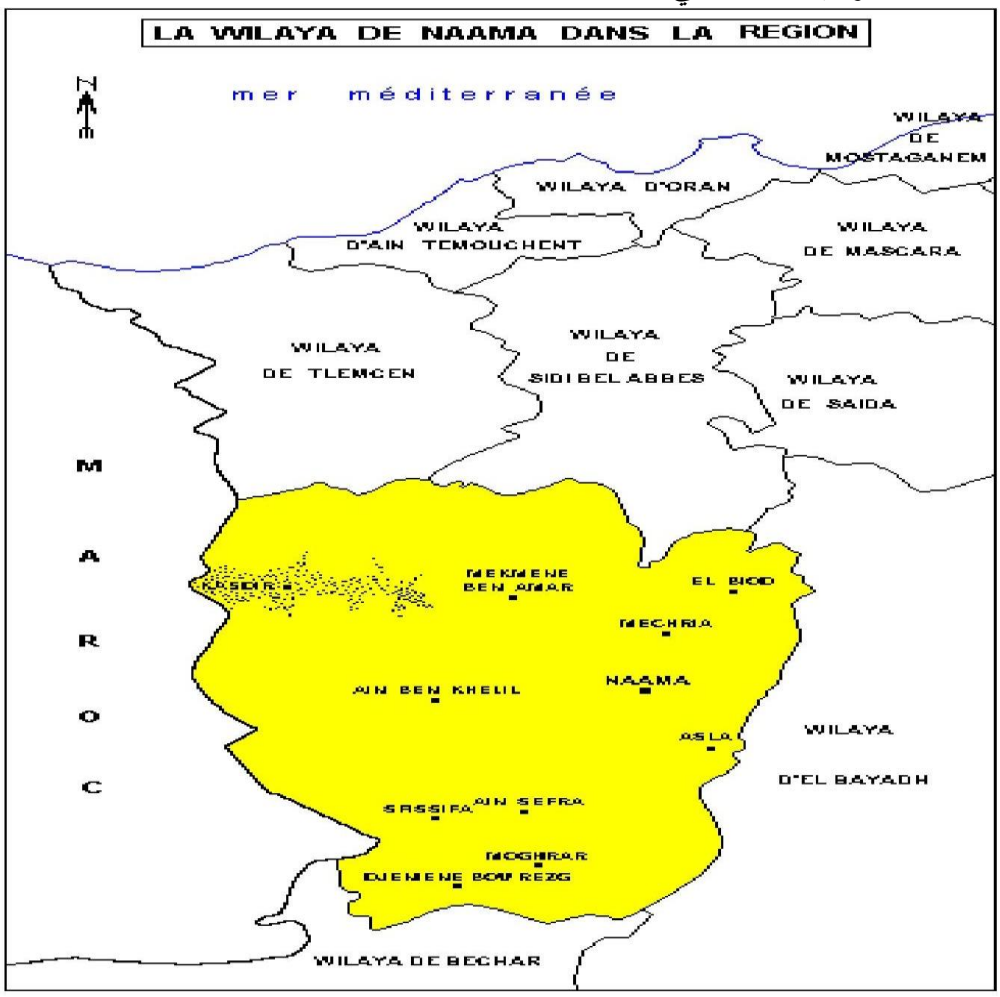

المصدر : DPAT Naama

المشهد الجغرافي : يتسم إقليم ولاية النعامة بثلاث مناطق جغرافية واسعة:

1. منطقة سهوب شمالية مسطحة تمثل 74٪ من إجمالي مساحة الولاية أي 22066 كيلومتر مربع.

2. منطقة جبلية تحتل 12٪ من أراضي الولاية أي 3578 كيلومتر مربع وتشكل جزءاً من الأطلس الصحراوي.
3. منطقة جنوبية قبل الصحراء تمتد على نسبة 14٪ المتبقية من الولاية أي 4175 كيلومتر مربع.

تتميز هذه المجموعات الكبيرة بأنشطة متباينة:

- 4/3 من الإقليم الشمالي هي جزء من مجال السهول المرتفعة التي تسمى خطأً "الهضاب العليا".
- يتميز هذا الفضاء بغلبة النشاط الرعوي.
- تتميز جبال القصور وسفوح الأطلس الجنوبية بزراعة الواحات مع زراعة نخيل التمور المحلية إلى جانب نشاط الترحال الشتوي.

المناخ :
بصفة عام ، تنقسم السنة المناخية للولاية إلى موسمين رئيسيين ؛ موسم بارد ورطب نسبيًا يمتد من نوفمبر إلى أبريل وموسم حار وجاف من مايو إلى أكتوبر.
ومع ذلك ، يتميز هذا المناخ بعدم انتظام، و هذا ملحوظ ليس فقط من سنة إلى أخرى ولكن أيضًا في التوزيع بين الأشهر المختلفة.
علو العموم ، لا يزال هطول الأمطار منخفضًا وغير منتظم ؛ إنه غير متجانس في الزمان والمكان.
يمكن أن تكون درجات الحرارة الشديدة هي السبب في تدهور الغطاء النباتي ولها فترتين:

- فترة درجات الحرارة المنخفضة ، من نوفمبر إلى فبراير ، هي سبب شدة الصقيع الشتوي الذي يمكن أن يؤدي إلى أضرار نباتية مثل النخر.

- فترة ارتفاع درجات الحرارة الممتدة من يونيو إلى أكتوبر يمكن أن تسبب الحروق نتيجة زيادة النتح.

مواصفات ولاية النعامة:

- من الواضح أن ولاية النعامة متفردة من خلال جوانب معينة:

1. الأراضي الشاسعة
2. الاستقطاب الثنائي للسكان
3. الولاية المتاخمة للمغرب
4. مشكلة التصحر
5. الإمكانات المحلية
6. النعامة تتأثر بالعديد من برامج التنمية
7. الولاية التي يعبرها خط أنابيب الغاز MGE.

1. منطقة كبيرة نسبيًا (29819,30 كيلومتر مربع) مقسمة إلى ثلاث مناطق متميزة : منطقة سهوب شمالية مسطحة ، منطقة جبلية ، منطقة جنوبية قبل الصحراء.

2. توزيع سكاني ضعيف في الفضاء: من بين 296597 ساكنًا يشغلون أراضي الولاية ، يتركز الثلث (3/1) في بلديتي مشرية وعين الصفراء التي لا تتجاوز مساحتها 6٪ من إجمالي المساحة.

3. ولاية حدودية مع المغرب على مسافة 260 كم: وتشمل أربع بلديات حدودية مع المغرب هم القصدير ، عين بن خليل ، صفيصيفة و الجنين بورزق ، وهذه البلديات ضعيفة السكان.

4. التصحر عقبة أمام التنمية: تشهد ولاية النعامة تقدمًا سريعًا في التصحر ، ومن العلامات المرئية غزو الطرق والتجمعات السكانية والسكك الحديدية والأراضي الزراعية بالرمال. تم اتخاذ العديد من الإجراءات لمكافحة التصحر، بما في ذلك تثبيت الكثبان الرملية وإعادة تشجير المحاذاة على طول الطرق.

غالبًا ما يكون الهدف من البرامج التي ينفذها قطاع الغابات بوسائل محدودة هو وقف أكثر مظاهر تدهور البيئة وضوحًا محليًا ، فهي لا تهاجم أسباب أو عوامل التصحر. هذه المعركة المحلية تبقى غير فعالة ، يجب أن تكون إقليمية أو وطنية أو حتى دولية.

5. الإمكانات المحلية المستغلة بشكل ضعيف: تحتوي ولاية النعامة على إمكانات هائلة في المحميات الطبيعية والمواد الخام التي يحتمل أن يتم تقييمها:

أ) الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

نلاحظ توافر المواد الخام التالية التي تتطلب إنشاء وحدات صناعية صغيرة ومتوسطة الحجم:

** الطين: يقع في بلدية تيوت ، ويمكن استغلال هذه الرواسب التي تعد احتياطياتها كبيرة في إنتاج بلاط الأرضيات والألواح الزجاجية و صناعة المواد الزخرفية من الطين المزجج.

** رمال الكثبان الرملية: تنتشر رمال الكثبان الرملية في ولاية النعامة و تعتبر المؤشرات المدروسة (6 مؤشرات) مناسبة لإنتاج الزجاج المجوف شبه الملون .

** الحجر الرملي: تتميز تكوينات الحجر الرملي لجبال القصور بخصائص جيدة جدًا لإنتاج الزجاج المسطح والزجاج شبه الأبيض المجوف ، وكذلك في مجال الخرسانة الهيدروليكية (تمت دراسة 4 مؤشرات).

** الأحجار الجيرية: تتمتع المؤشرات السبعة لتبرز الحجر الجيري في ولاية النعامة بتركيب كيميائي جيد وخصائص فيزيائية ميكانيكية تسمح باستخدامها في مجال إنتاج الإسمنت والجير وفي أنواع مختلفة من الرخام.

** الدولوميت: تتواجد الدولوميت الجوراسي بكثرة في ولاية النعامة ، ويمكن استخدامها كإضافة للزجاج وفي إنتاج الطوب الحراري.

ب) الرعي و الزراعة :

** الماشية: تقدر بأكثر من 1.793.470 رأساً. يمكن تطوير الوحدات الصناعية المصب لهذا النشاط:

- الحليب ومشتقاته
- مسالخ صناعية موصولة بسلسلة تبريد.
- معالجة الصوف.
- دباغة الجلود وصناعة الجلد (Cuir).

** الحصول على ملكية الأراضي الزراعية (APFA) : تتمتع ولاية النعامة بإمكانيات هائلة لتوسيع نطاق المساحات الزراعية المستخدمة (SAU) الحالية. وبالفعل ، فقد زاد من 855 هكتارًا في عام 1984 إلى 28283 هكتارًا في عام 2020.

ت) الإمكانات الهيدروليكية:

من حيث تعبئة المياه ، كانت الآبار ونقاط المياه جميعها إيجابية. تتراوح معدلات التدفق المحققة بين 5 و 80 لترًا / ثانية.

ث) الإمكانات السياحية:

ولاية النعامة تخفي موارد وإمكانات كبيرة في مجال السياحة:

** القصور: تقع في بلديات مغرار و عسلة و صفيصيفة وعين الصفراء وتيوت ، وتشكل تراثًا علمانيًا يتعايش فيه الماضي والحاضر.

** المحطات الرئيسية للنحت على الصخور: عسلة ، تيوت ، عين الصفراء ، مغرار ، الجنين بورزق.

** منتجع مدينة عين ورقة : بها المياه مُعالجة بالكلور والصوديوم وكبريتات الكالسيوم بشكل خاص ، وتبلغ درجة حرارتها عند الخروج 46 درجة مئوية.

** فندق مكتر : يقع هذا الفندق السياحي بالقرب من الكثبان الرملية العملاقة في عين الصفراء ، ويتسع لـ 104 سرير.

6. النعامة في برامج التنمية الوطنية والإقليمية:

- ✓ ولاية النعامة جزء من منطقة المرتفعات الغربية كما حددها مخطط التخطيط المكاني الوطني (SNAT) ، وهي مشمولة بالكامل.
- ✓ حدودها مع المغرب على مسافة 260 كلم ، وهي معنية أيضا ببرنامج المناطق الحدودية.
- ✓ يوفر برنامج المندوبية السامية لتنمية السهوب للمنطقة الشمالية بأكملها لولاية النعامة إجراءات تنموية لتشجيع تربية الأغنام ومكافحة التصحر.

من المؤكد أن تنفيذ هذه البرامج المختلفة لتحقيق الخيارات الوطنية والإقليمية سيغير تدريجياً المشهد الحالي للولاية.

8. مرور خط أنابيب الغاز MGE عبر أراضي الولاية:

يمثل المرور عبر أراضي الولاية بنية تحتية ذات أهمية وطنية ، في هذه الحالة ، يشكل خط أنابيب الغاز المغاربي - الأوروبي حافزًا لتطوير بعض المراكز بما في ذلك مدينة المستقبل مشرع – الأنوار (محطة وصول خط أنابيب الغاز) ، الواقعة على الطريق السريع RN 13.

2) الديموغرافيا و السكان :

منذ الاستقلال استمر عدد البلديات الاثنتي عشر في ولاية النعامة في النمو بنسبة 2,7% سنويا، فقد كان عدد سكانها 82555 نسمة في التعداد العام للسكان و المساكن لعام 1977، و في سنة 2020 قدر عدد السكان ب 296597 نسمة (اي أكثر من ثلاث أضعاف عدد السكان قبل 40 عاما)

في الواقع ، على الرغم من اتساع أراضي الولاية ، فإن سكان النعامة يمثلون في عام 1987 نسبة تكتل تبلغ 80٪ على المراكز الرئيسية على طول الطرق الوطنية رقم 6 و 47 و 22.

تعطينا الكثافة صورة شاملة لاحتلال المنطقة المشتركة وتعلمنا بدرجة الضغط السكاني على كل كيلومتر مربع من الولاية، فوفقًا لتقديرات عام 2020 ، فإن الكثافة السكانية متغيرة جدًا وفقًا للبلديات ، فهي تعطي ثلاث فئات رئيسية للبلدية:

- فئة ذات كثافة عالية ، أكثر من 100 نسمة لكل كيلومتر مربع و التي تتوافق مع بلدية مشرية.
- فئة ذات كثافة تتراوح بين 50 و 100 نسمة/كلم² و التي تتوافق مع بلدية عين الصفراء.
- فئة ذات كثافة تتراوح بين 1 و 15 نسمة/كلم ² و التي تتوافق مع باقي بلديات ولاية النعامة (النعامة، عين بن خليل، البيوض، تيوت ، صفيصيفة، مغرار ، الجنين بورزق، عسلة، مكمن بن عمار، القصدير).

الجدول 5 : عدد السكان و الكثافة السكانية لبلديات و دوائر ولاية النعامة إعتبارا من تاريخ 2020/12/31

البلديات	الدوائر	السكان	المساحة ب Km^2	كثافة السكان (Hab/Km^2)
النعامة	النعامة	28753	2525,93	11,38
المشرية	المشرية	106666	750,12	142,20
	عين بن خليل	14072	3800,03	3,70
	البيوض	12012	3728,18	3,22
عين الصفراء	عين الصفراء	79758	1004,94	79,37
	تيوت	7296	851,10	8,57
صفيصيفة	صفيصيفة	7704	2438,61	3,16
مغرار	مغرار	4791	1746,26	2,74
	الجنين بو رزق	4709	1193,19	3,95
عسلة	عسلة	11884	2069,00	5,74
مكمن بن عمار	مكمن بن عمار	11151	3325,48	3,35
	القصدير	7801	6386,46	1,22
المجموع		**296597**	**29819,30**	**9,95**

المصدر: الحالة المدنية + DPSB

هيكل السكان :

التركيبة السكانية حسب الطبقة (حضرية وريفية):

تضم ولاية النعامة ثلاثة (03) مراكز للحياة الحضرية، وهي مشرية وعين الصفراء و النعامة. حيث لا تزال مدينة النعامة مركزًا حضريًا محتملاً.

- **جدول 6 : معدل التحضر حسب البلدية**

البلدية	معدل التحضر %
النعامة	83,25
المشرية	96,50
عين الصفراء	89,28
تيوت	0,00
صفيصيفة	0,00
مغرار	0,00
عسلة	0,00
الجنين بو رزق	0,00
هين بن خليل	0,00
مكمن بن عمار	0,00
القصدير	0,00
البيوض	0,00
المجموع	**66,79**

المصدر : DPSB

يعيش أكثر من نصف إجمالي السكان في التجمعات الحضرية ، وقد ارتفع معدل التحضر من 56,45٪ في عام 1998 إلى 66,67٪ في عام 2020 ، ويعكس هذا المعدل التدفق المستمر بشكل رئيسي من سكان الريف إلى المناطق الحضرية ، وبالتحديد النعامة والمشرية وعين الصفراء.

الشكل 07: معدل النمو بين التعدادات العامة للسكان و المساكن (RGPH)

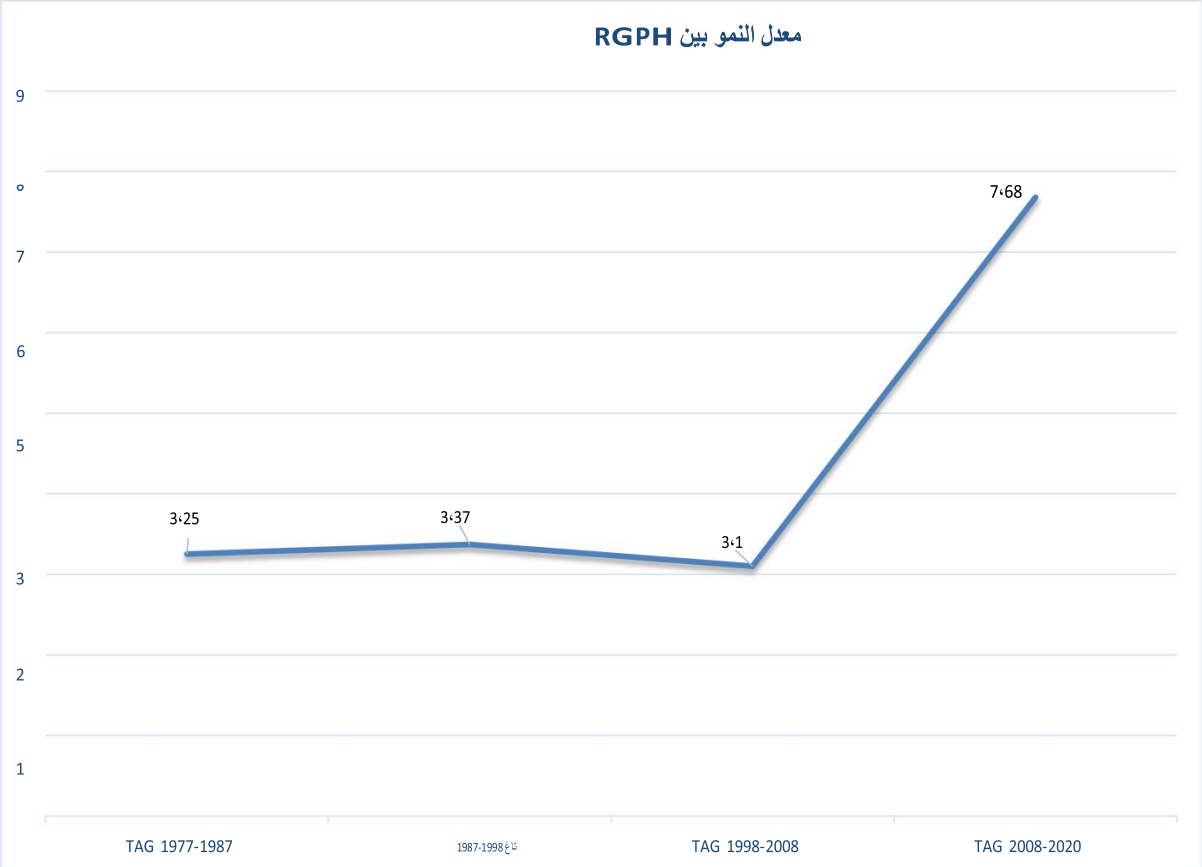

اضافة الى انه لا يزال المتوسط العام لمعدل النمو السكاني السنوي مرتفعا، و معدل الزيادة متجانس خلال الفترة من 1977 إلى 2008 حيث بلغت حوالي 3٪، فحسب التعداد العام للسكان والمساكن قد كانت :

- 3,25% بين عامي 1977 و 1987
- 3,40% بين عامي 1987 و 1998
- 3,37% بين عامي 1977 و 1998
- 3,10% بين عامي 1998 و 2008
- 7,68% بين عامي 2008 و 2020

كما لوحظ ان هناك زيادة واضحة في متوسط معدل النمو الاجمالي بين سنة 2008 و سنة 2020، و يمكن اعتبار هذه الزيادة بمثابة انتقال في السلوك الديموغرافي للسكان

الجدول 07 : تقدير السكان حسب الفئات العمرية الواسعة سنة 2020

البلديات	0-4 سنوات	5-14 سنة	15-64 سنة	65 سنة وأكثر	المجموع
النعامة	3635	6749	17516	853	28753
المشرية	13487	25037	64979	3163	106666
عين الصفراء	10084	18721	48587	2365	79758
تيوت	922	1713	4445	216	7296

صفيصيفة	974	1808	4693	228	7704
مغرار	606	1125	2919	142	4791
عسلة	1503	2789	7239	352	11884
الجنين بو رزق	595	1105	2869	140	4709
عين بن خليل	1779	3303	8572	417	14072
مكمن بن عمار	1410	2617	6793	331	11151
القصدير	986	1831	4752	231	7801
البيوض	1519	2820	7317	356	12012
المجموع	37501	69619	180681	8796	296597
%	12,64	23,47	60,92	2,97	100,00

المصدر : DPSB

- يمثل عدد الأطفال دون سن الخامسة 12,64% من إجمالي عدد السكان.
- الفئة العمرية من خمسة سنوات إلى أقل من خمسة عشرة سنة أي المتمدرسين (الإبتدائى و المتوسط) تمثل 23,47% من مجموع سكان الولاية.
- الفئة العمرية من خمسة عشرة سنة إلى اربعة و ستون سنة و التي من المفترض ان تمثل السكان في سن العمل يقدر بأكثر من 180681 فردا أي 60,92 من مجموع السكان.
- الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاما يمثلون نظريا السكان المتقاعدين ، تمثل 2,97% من إجمالي الولاية.
- السكان الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشرة و أكثر من خمسة و ستون سنة ، و اللذين يطلق عليهم إسم السكان المعالين، ما يقرب 115916 أي 39,08% من إجمالي السكان، و يعتمد ذلك عمليا على السكان العاملين.

المطلب الثاني : التشخيص الإجتماعي لولاية النعامة

1) التعليم :

تتمثل سياسة الدولة الجزائرية في التكوين و التعليم في إعطاء فرصة لأي جزائري يبلغ من العمر ستة سنوات ليبدأ الإستفادة من التعليم المجاني.

❖ **التعليم الإبتدائى:**

لقد بلغ عدد تلاميذ التعليم الإبتدائى في عام 2020 نحو 32744 تلميذا، بالإضافة الى ذلك يوجد في الولاية 138 مدرسة يبلغ مجموع فصولها 1373 فصلا.

الجدول 8 : توزيع المدارس الإبتدائية و التلاميذ و المعلمين لسنة 2020.

البلدية	القطاع العام							القطاع الخاص
	المدارس	الفصول الدراسية	الأماكن التعليمية	التلاميذ الملتحقون	متوسط عدد التلاميذ في الفصل	المعلمون	مقاصف المدرسة	المدارس الداخلية
النعامة	12	135	126	3725	28	152	12	0
المشرية	37	442	369	11251	25	436	27	2
عين الصفراء	32	352	290	8285	24	347	28	1
تيوت	8	55	48	948	17	60	8	0

صفيصيفة	7	49	45	1096	22	56	6	1	
مغرار	8	49	40	738	15	48	7	0	
عسلة	11	70	66	1361	19	82	11	1	
الجنين بو رزق	4	28	24	591	21	29	4	0	**لا أحد**
عين بن خليل	6	58	52	1411	24	62	6	0	
مكمن بن عمار	3	44	36	1204	27	43	3	0	
القصدير	5	36	27	661	18	34	5	0	
البيوض	5	55	47	1473	27	56	5	0	
المجموع	138	1373	1170	32744	24	1405	122	5	

المصدر: D. Education

يقدر العبء الطلابي لكل فصل بـ 24 طالب / فصل كمتوسط على مستوى الولاية ، وبحسب الجدول الموضح أعلاه نرى أن البلديات التي لديها معدل أقل من المتوسط مساو للبلديات التي لديها معدل أكبر او يساوي المتوسط

الجدول 9 : معدل الإلتحاق بالمدارس لأطفال 6 سنوات ، إحصائيات 2020

البلدية	عدد الطلاب		عدد أطفال المدارس		معدل الإلتحاق بالمدارس (%)	
	المجموع	إناث DT	المجموع	إناث DT	المجموع	إناث
النعامة	745	329	747	330	99,73	99,70
المشرية	2211	1071	2215	1073	99,82	99,81
عين الصفراء	1618	808	1635	814	98,96	99,26
تيوت	187	102	191	103	97,91	99,03
صفيصيفة	213	100	221	103	96,38	97,09
مغرار	131	65	133	66	98,50	98,48
عسلة	197	104	204	105	96,57	99,05
الجنين بورزق	136	69	143	73	95,10	94,52
عين بن خليل	307	150	322	153	95,34	98,04
مكمن بن عمار	235	117	238	119	98,74	98,32
القصدير	136	74	146	79	93,15	93,67
البيوض	274	141	279	145	98,21	97,24
المجموع	**6390**	**3130**	**6474**	**3163**	**98,70**	**98,96**

المصدر : D. Éducation + DPSB

الشكل 08 : توزيع الطلاب المسجلين

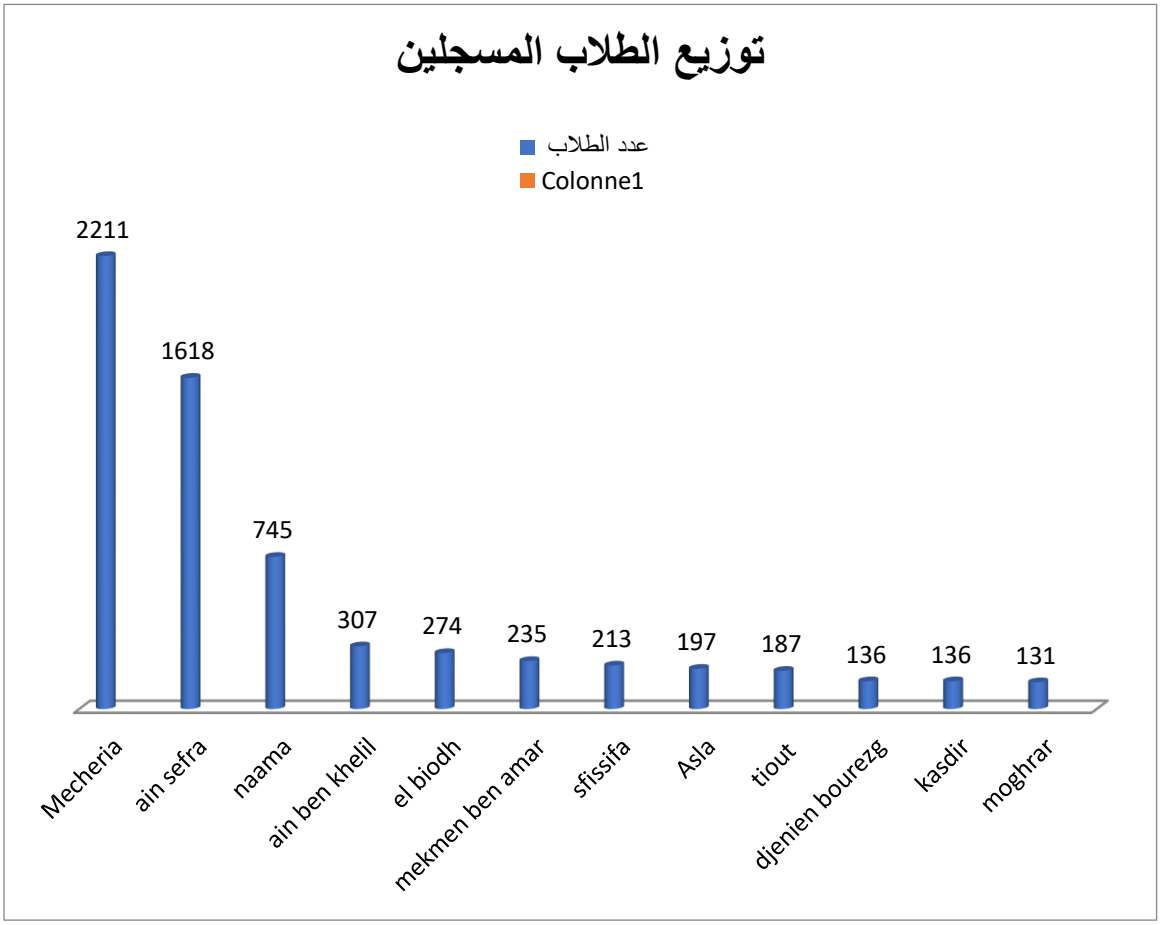

المصدر : DPAT Naama

لقد انخفض معدل الإشغال لكل فصل في الفترة الأخيرة ، وقد تكون هذه الاختلافات نتيجة لانخفاض عدد طلاب المدارس ، و بناء مدارس جديدة في نفس الفترة .

❖ **التعليم المتوسط :**

في المرحلة المتوسطة تستضيف ولاية النعامة 49 مؤسسة (CEM) سنة 2020 تضم 711 قسما دراسيا بإجمالي تسجيل 20601 طالبا.

الجدول 10 : توزيع المؤسسات و التلاميذ و المعلمين لسنة 2020.

البلدية	القطاع العام								القطاع الخاص
	المدارس	الفصول الدراسية	الأماكن التعليمية	التلاميذ الملتحقون	متوسط عدد التلاميذ على	المعلمون	مقاصف المدرسة	المدارس الداخلية	

				الفصل					
النعامة	5	69	73	2329	34	147	1	1	
المشرية	17	273	243	7561	28	477	2	1	
عين الصفراء	12	187	164	5247	28	325	2	1	
تيوت	1	14	14	504	36	29	1	0	
صفيصيفة	1	14	16	528	38	34	0	1	
مغرار	2	19	14	412	22	31	1	1	
عسلة	2	26	31	683	26	49	0	1	
الجنين بو رزق	1	16	13	380	24	27	1	0	لا أحد
عين بن خليل	2	23	27	902	39	54	0	1	
مكمن بن عمار	2	29	23	709	24	48	0	1	
القصدير	2	15	13	422	28	29	1	1	
البيوض	2	26	27	924	36	54	0	0	
المجموع	**49**	**711**	**658**	**20601**	**29**	**1304**	**9**	**9**	

المصدر: D. Education

خلال الفترة الأخيرة إكتسبت ولاية النعامة عدة منشآة جديدة وعلى الرغم من الاستثمارات في هذا المستوى فقد تحسنت نسبة الإشغال للفئة بشكل طفيف. و يرجع ذلك الى زيادة عدد الملتحقين بالمدارس الذي ارتفع الى 20601 طالبا في عام 2020.

فيما يتعلق بالبنية التحتية، استفادت عدة بلديات من مؤسسات جديدة مثل النعامة ، عين الصفراء و المشرية، وهذه الزيادة تعني زيادة في عدد المعلمين ، مما بلغ عدد المدرسين 1304 مدرس في سنة 2020.

الجدول 11 : معدل النجاح إلى الأولى متوسط و إلى الأولى ثانوي (%) 2020/2019

البلدية	الإنتقال من الخامسة إبتدائي إلى الأولى متوسط			الإنتقال من الرابعة متوسط إلى الأولى ثانوي		
	عدد تلاميذ 5 إبتدائي	إجتياز التلاميذ في 1 متوسط	معدل النجاح (%)	عدد تلاميذ 4 متوسط	إجتياز التلاميذ في 1 ثانوي	معدل النجاح (%)
النعامة	576	576	100	503	491	97,6
المشرية	1910	1869	97,85	1460	1404	96,2
عين الصفراء	1386	1341	96,75	916	791	86,4
تيوت	147	147	100	74	53	71,6
صفيصيفة	200	184	92,00	102	71	69,6
مغرار	124	123	99,19	83	70	84,3
عسلة	200	199	99,50	139	134	96,4
الجنين بو رزق	95	94	98,95	62	68	109,7
عين بن خليل	253	253	100	177	154	87,0
مكمن بن عمار	181	181	100	131	122	93,1
القصدير	135	135	100	106	70	66,0
البيوض	247	247	100	193	181	93,8
المجموع	**5454**	**5349**	**98,07**	**3946**	**3609**	**91,46**

المصدر : D.Education

الشكل 09 : توزيع الطلاب المنتقلين إلى الأولى ثانوي

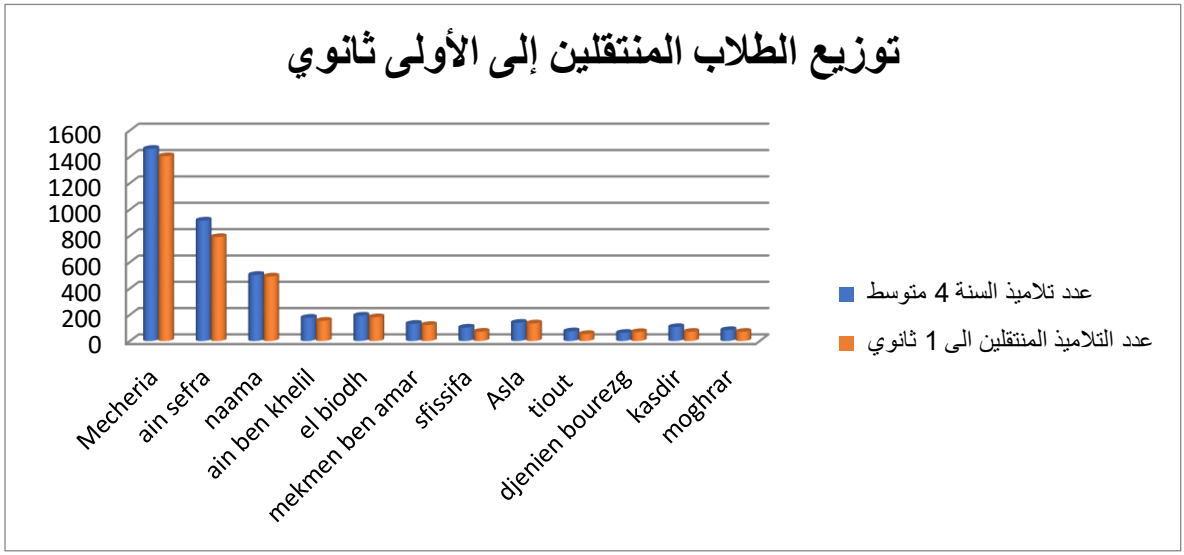

المصدر : DPAT de naâma

❖ **التعليم الثانوي :**

يوجد في ولاية النعامة 26 مدرسة ثانوية ، بإجمالي 473 فصلا دراسيا و يبلغ عدد طلابها 9337 طالبا .

فقد شهدت الولاية تحسنًا واضحًا على مستوى المؤسسات وعدد الفصول ، وكذلك على مستوى التعليم ، و شهد متوسط الطلاب لكل فصل أيضًا تحسنًا طفيفًا حيث وصل الى 20 طالبًا في الفصل في عام 2020.

الجدول 12 : تفصيل المؤسسات و التلاميذ و المعلمين في التعليم الثانوي 2020

البلدية	القطاع العام								القطاع الخاص
	المدارس	الفصول الدراسية	الأماكن التعليمية	التلاميذ الملتحقون	متوسط عدد التلاميذ في الفصل	المعلمون	مقاصف المدرسة	المدارس الداخلية	
النعامة	2	39	51	1136	29	99	1	1	لا أحد
المشرية	8	160	166	3742	23	331	2	1	
عين الصفراء	7	135	113	2238	17	238	1	2	
تيوت	1	16	10	144	9	21	1	0	
صفيصيفة	1	14	8	178	13	18	0	1	
مغرار	1	14	14	261	19	32	0	1	
عسلة	1	13	14	253	19	25	0	1	
الجنين بو رزق	1	16	8	176	11	20	1	0	
عين بن خليل	1	14	16	327	23	32	1	0	

مكمن بن عمار	1	15	16	256	17	32	0	1
القصدير	1	15	7	131	9	18	1	0
البيوض	1	22	20	495	23	42	0	1
المجموع	**26**	**473**	**443**	**9337**	**20**	**908**	**8**	**9**

المصدر : D.Education

بالنسبة لتقسيم التلاميذ ، نرى أن معظم البلديات لها عدد تلاميذ منخفض مقارنة بالبلديات الرئيسية النعامة و المشرية و عين الصفراء التي تشهد زيادة في عدد التلاميذ لكل فصل، و ذلك يعود إلى زيادة عدد الملتحقين بالمدارس في هذه المناطق.

الشكل 10 : توزيع الطلاب المقبولين بالجامعة

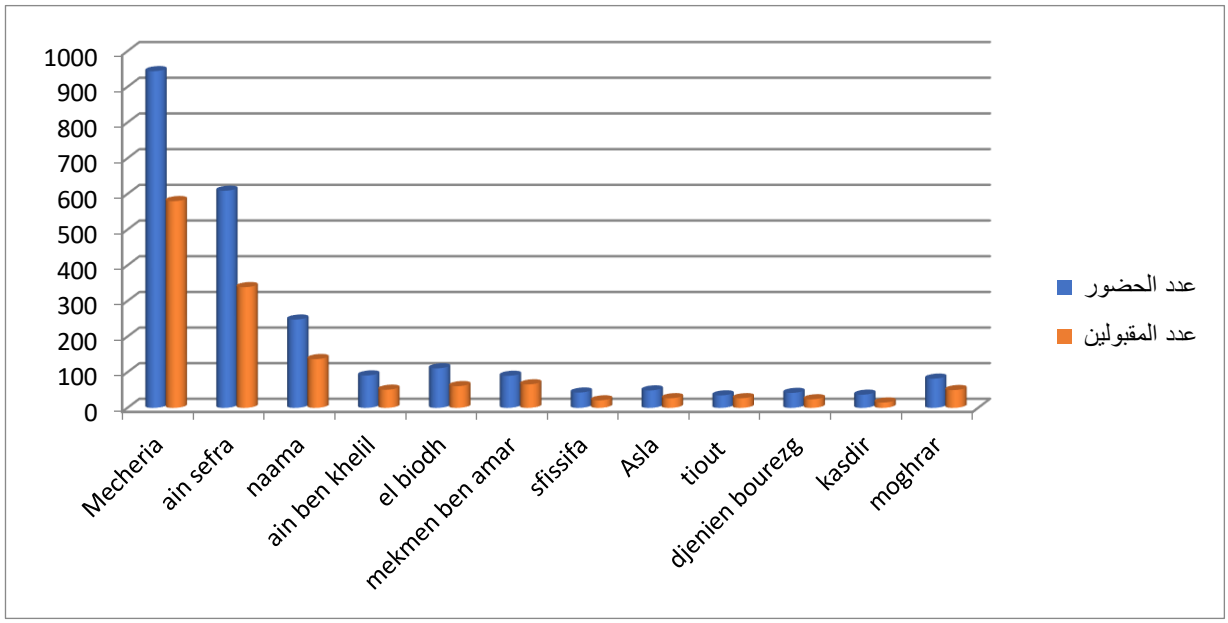

المصدر : DPAT Naama

نلاحظ أن أغلب نسب الحضور و المقبولين بالجامعة متمركزة في البلديات الرئيسية المذكورة سابقا (النعامة، المشرية، عين الصفراء) وهذا يعود الى زيادة عدد الملتحقين بالمدارس في هذه المناطق.

❖ **التعليم العالي :**

يتنوع التعليم العالي في ولاية النعامة بتقديم تخصصات جديدة ، حيث تتيح المجموعة الواسعة من التدريب في مجالات العلوم و التكنولوجيا، و علم الاحياء، و العلوم الانسانية، و العلوم الإجتماعية من الدورات التدريبية. و تستقبل الجامعة الطلبة القاطنين بالولاية .

ولاية النعامة لديها 6023 مكان تعليمي في عام 2020 موزعة على دورات مختلفة كما يوضح الجدول التالي.

الجدول 13 : المؤسسات التعليمية

مؤسسات الدراسة	العدد	عدد أماكن التدريس	عدد الطلاب المسجلين	معدل إستغلال القدرات
الجامعات	0			
المدارس العليا و المعاهد	0			
مراكز جامعية	1	4000	6023	100
المجموع	**1**	**4000**	**6023**	**100**

المصدر : DPAT Naama 2020

أما بالنسبة للخدمات الجامعية، فقد قمنا بإحصاء إقامتين جامعيتين بسعة 2000 و بمعدل استغلال قدره 100%، بهما مطعمين بسعة نظرية تقدر ب 500 وجبة والسعة الفعلية أكثر من 1000 وجبة، و ومطعم مركزي (خارج الاقامة) بسعة نظرية تقدر ب 800 وجبة و السعة الفعلية أكثر من 3000 وجبة. و تحوي مكتبتين.

الجدول 14 : الخدمات الجامعية

الصياغة	العدد	عدد الأماكن	معدل إستغلال القدرات
الإقامة الجامعية	2	2000	%100
مطاعم مركزية (خارج الإقامة)	1	800 وجبة	%100
حافلة نقل الطلاب (1)	9	102 حافلة	%100
طلاب المنح المتخرجين	2240	/	/
طلاب المنح الدراسية في مرحلة ما بعد التخرج	911	/	/
مطاعم	2	500 وجبة	%100
مكتبات	2		/

المصدر : DPAT Naama 2020

❖ **التكوين المهني :**

يعتبر نظام التكوين المهني مكملا لنظام التعليم ، لقطاع التكوين المهني دور مهم في تكوين رأس المال البشري والمهارات الفنية مما يسمح لأولئك اللذين لم يجتازوا النظام المدرسي بالعثور على فرصة عمل، فنظام التدريب المهني يعتبر مكملا لنظام التعليم . و في الواقع ، يوجد في جميع أنحاء الولاية 9 مراكز للتدريب المهني CFPA بسعة 3300 مكان تعليمي ، و معهد وطني واحد متخصص في التدريب المهني (INSFP) بسعة 300 طالبًا.

تنتشر مراكز التكوين (CFPA) في بلديات الولاية ، مركزين لكل من عين الصفراء و المشرية ، و مركز واحد لكل من مكمن بن عمار، عين بن خليل، النعامة، صفيصيفة، البيوض ، أما باقي البلديات فتحوي ملحقات فقط وهي ملحق عسلة، ملحق مغرار، ملحق الجنين بورزق و ملحق عبد المولى بمجموع أربع ملحقات. كما ان هناك معهد وطني متخصص في التكوين المهني (INCFP) على مستوى البلدية الرئيسية النعامة.

الجدول 15 :صحيفة واقع مراكز التكوين المهني و التمهين لإحصائيات سنة 2020

المنشآت	القدرة التربوية	مدرسة داخلية قيد التشغيل	قدرة المدرسة الداخلية	سعة نصف الإقامة
م،ت،م،ت عين الصفراء 1	400	1	60	40
ملحق عسلة	50	0	0	0
م،ت،م،ت المشرية 1	350	1	60	40

م،ت،م،ت مكمن بن عمار	250	0	0	100
م،ت،م،ت عين بن خليل	150	0	0	0
م،ت،م،ت النعامة	250	1	60	40
م،ت،م،ت عين الصفراء 2	300	1	60	40
م،ت،م،ت صفيصيفة	250	0	0	0
ملحق مغرار	50	0	0	0
م،ت،م،ت المشرية 2	200	0	0	0
م،ت،م،ت البيوض	100	0	0	100
م،ت،م،ت النعامة	300	1	150	200
ملحق الجنين بورزق	50	0	0	0
ملحق عبد المولى	50	0	0	0
المؤسسات الخاصة	0	0	0	0
المجموع	**2750**	**5**	**390**	**560**

المصدر: DFP

2) القطاع الصحي

في إطار تطبيق البطاقة الصحية الجديدة وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 140-07 بتاريخ 19 ماي 2007 نلاحظ أنه تم الأن تنظيم هياكل الصحة العامة في :

1) المستشفيات العامة
2) مؤسسات الصحة العامة المحلية

وهكذا أصبحت ولاية النعامة الآن بها ثلاث (3) مستشفيات حكومية (واحد في المشرية وواحد في عين الصفراء وواحد في النعامة) ، و أربع (4) مؤسسات محلية للصحة العامة (النعامة ، المشرية ، عين الصفراء و مكمن لن عمار)

و تجمع هذه الأربع عيادات لعام 2020 ، 19 مستوصفا و 57 غرفة علاجية

❖ **البنية التحتية الصحية :**

الجدول 16 : توزيع البنية التحتية (قطاع عام)

البلديات	المركز الإستشفائي الجامعي		المؤسسات الاستشفائية العامة		الخدمات الصحية الاساسية		الأمومة		مركز غسيل الكلى	
	عدد	عدد أسرة المستشفيات	عدد	عدد أسرة المستشفيات	عدد	عدد أسرة المستشفيات	عدد	عدد الأسرة	عدد	عدد الأسرة
النعامة	**0**		**1**	**66**	**0**		**1**	**14**	**1**	**14**
المشرية	**0**		**1**	**260**	**0**		**1**	**30**	**1**	**22**
عين الصفراء	**0**		**1**	**213**	**0**		**1**	**30**	**1**	**14**
تيوت	**0**		**0**		**0**		**0**		**0**	
صفيصيفة	**0**		**0**		**0**		**1**	**4**	**0**	
مغرار	**0**		**0**		**0**		**1**	**0**	**0**	
عسلة	**0**		**0**		**0**		**1**	**3**	**0**	
الجنين بورزق	**0**		**0**		**0**		**1**	**2**	**0**	
عين ين خليل	**0**		**0**		**0**		**1**	**3**	**0**	
مكمن بن عمار	**0**		**0**		**0**		**1**	**6**	**0**	
القصدير	**0**		**0**		**0**		**0**		**0**	

البيوض	0		0		0		1	4	0
المجموع	0	0	3	539	0	0	10	96	3	50

المصدر: DSP

- **الجدول 17 : توزيع البنية التحتية (القطاع الخاص)**

البلديات	عيادات المستشفيات		الأمومة		مركز (وحدات) غسيل الكلى	
	العدد		العدد		العدد	
النعامة	0		0		0	
المشرية	0		0		0	
عين الصفراء	0		0		0	
تيوت	0		0		0	
صفيصيفة	0		0		0	
مغرار	0		0		0	
عسلة	0		0		0	
الجنين بو رزق	0		0		0	
عين بن خليل	0		0		0	
مكمن بن عمار	0		0		0	
القصدير	0		0		0	
البيوض	0		0		0	
المجموع	**0**		**0**		**0**	

المصدر: DSP

تعكس الإحصائيات الواردة في الجدولين أعلاه حجم الإنجازات المحققة في مجال تشييد البنية التحتية للهياكل الصحية في ولاية النعامة، كما تعكس لنا حجم سوء توزيعها بين مختلق مناطق الولاية، حيث نلاحظ أنه و في القطاع العام تتمركز الهياكل الصحية في ثلاث بلديات فقط وهي النعامة ، المشرية و عين الصفراء ، كما نلاحظ انعدام تام لهذه الهياكل في القطاع الخاص.

- **الجدول 18 : القدرات الإجمالية للقطاعين العام و الخاص للولاية**

	مستشفيات + عيادات+ م إ جامعي	مجمع عيادات + مجمعات للأم و الطفل + غرف علاجية + EPSE	أمومة	مركز أو وحدات غسيل الكلى	القاعات المستقلة
عدد الأسرة	539		96	50	
معدل إستخدام القدرات %	100		100	100	
عدد الأطباء العامين (1)	171				48
عدد الأطباء المتخصصين (1)	123				52
إجمالي عدد الأطباء (1)و (2)	294				100
عدد جراحي الأسنان	55				30

المصدر : DSP

- **الجدول 19 : توزيع الكادر الطبي (القطاع العام)**

البلديات	الأطباء العامين	الأطباء المتخصصين	جراحو الأسنان	الصيادلة	المجموع
النعامة	39	25	9	3	76

المشرية	50	58	19	4	131
عين الصفراء	42	37	13	5	97
تيوت	2	0	1	0	3
صفيصيفة	3	0	1	0	4
مغرار	3	0	1	0	4
عسلة	3	0	1	0	4
الجنين بو رزق	3	0	1	0	4
عين بن خليل	4	0	2	0	6
مكمن بن عمار	12	3	5	1	21
القصدير	2	0	0	0	2
البيوض	8	0	2	0	10
المجموع	**171**	**123**	**55**	**13**	**362**

المصدر : DSP

- **الجدول 20 : توزيع الكادر الطبي (القطاع الخاص)**

البلديات	الأطباء العامين	الأطباء المتخصصين	جراحو الأسنان	الصيادلة	المجموع
النعامة	6	0	4	6	16
المشرية	16	38	17	31	102
عين الصفراء	19	14	7	19	59
تيوت	0	0	0	1	1
صفيصيفة	0	0	1	1	2
مغرار	0	0	0	1	1
عسلة	1	0	0	1	2
الجنين بو رزق	0	0	0	1	1
عين بن خليل	1	0	0	3	4
مكمن بن عمار	2	0	1	4	7
القصدير	0	0	0	1	1
البيوض	3	0	0	2	5
المجموع	**48**	**52**	**30**	**71**	**201**

المصدر : DSP

تشير المعطيات الإحصائية الواردة في الجدولين أعلاه إلى عدم وجود توازن في التغطية الصحية بالموارد البشرية الطبية بين مختلف بلديات ولاية النعامة ، حيث نجد بلدية النعامة و المشرية و عين الصفراء تحوي كل الموارد البشرية الطبية عدا بلدية النعامة التي ليس بها أطباء أخصائيين أما البلديات الأخرى فلا تحوي كل الموارد البشرية الطبية فدائما ما نجد نقائص.

ونلاحظ عدم التكامل الوظيفي بين القطاع العام و الخاص في تقديم الخدمات الصحية.

- **الشكل 11: توزيع الكادر الطبي الاجمالي للقطاعين (العام + خاص)**

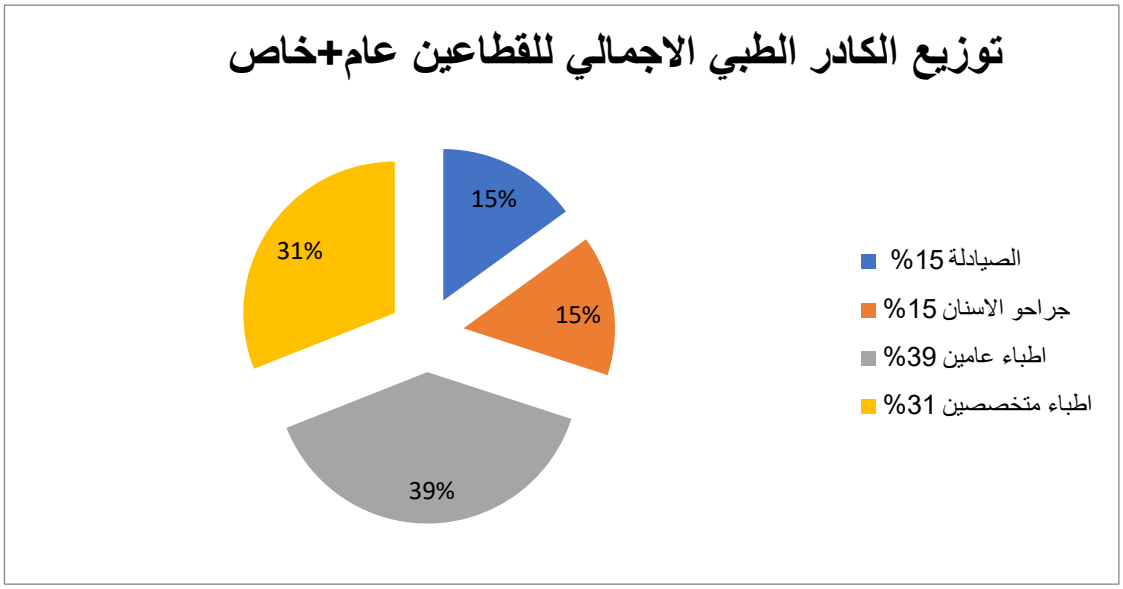

المصدر : DSP

تمثل الصحة العمومية موضوعا استراتيجيا ، يعد الإهتمام به أمرا ضروريا بالنسبة لإستمرارية المجتمع على نحو طبيعي ، كما تعكس كل مجهود المجتمع بكل قطاعاته نحو موضوع الصحة ، كما يشكل الوضع الصحي العام بكل مؤشراته المختلفة أحد أهم أشكال تقييم النظام الصحي.

في الأخير يمكن القول أن واقع الصحة العمومية لولاية النعامة رغم التطورات التي شهدته في السنوات الأخيرة ومحاولات الرفع من مستوياتها و ترقيتها إلا أنها لاتزال بعيدة عن المستوى المأهول نظرا لعدة عوامل أثرت سلبا على تطورها لعل أبرزها ضعف التنسيق بين مختلف قطاعات المجتمع من أجل المحافظة على الصحة العمومية.

إضافة إلى ذلك فإن النظام الصحي للولاية رغم ما عرفه من إصلاحات إلا أنه لايزال يسجل عدم قدرته على الإستجابة بالحجم الكافي و النوعي للمتطلبات الصحية للسكان و هو ما يعكس ضعف فعاليته.

3) البنى التحتية للإرتباط (شبكات الطرق و السكك الحديدية) :

في نهاية عام 2020 شهدت شبكة الطرق تطورا من حيث الجودة منذ :

- لم تعد الطرق الوطنية تحتوي على مسارات في بعض الأحيان.
- تجاوزت طرق الولاية 385 كيلومترا.
- تم تعبيد الممرات البلدية بطول الكبير.
- النقل بالسكك الحديدية.

تتكون الشبكة الإقتصادية الأساسية لولاية النعامة أساسا من المحاور التالية:

يبلغ طول الطرق الوطنية (RN6,RN22,RN13,RN47,RN95) 648.41 كلم²

تتكون مسارات الولاية من المسار1 (40km) و المسار 3 (24km) ، المسار 5 (187km) ، المسار 6 (42km) ، المسار 7 (49km) ، المسار 8 (31km).

في مجال الطيران، يوجد بالولاية مطار يقع في المشرية. وستكون هذه البنية التحتية الخامة مساهمة كبيرة في تنمية المنطقة.

أما بالنسبة للسكك الحديدية فلا يوجد سوى خط واحد هو خط وهران/بشار، وهذا طريق عادي تم افتتاحه حديثا ، يتم استخدامه الآن لنقل الركاب و الوقود.

- **الشكل 12 : خريطة شبكة طرق ولاية النعامة**

المصدر : DPAT de naâma

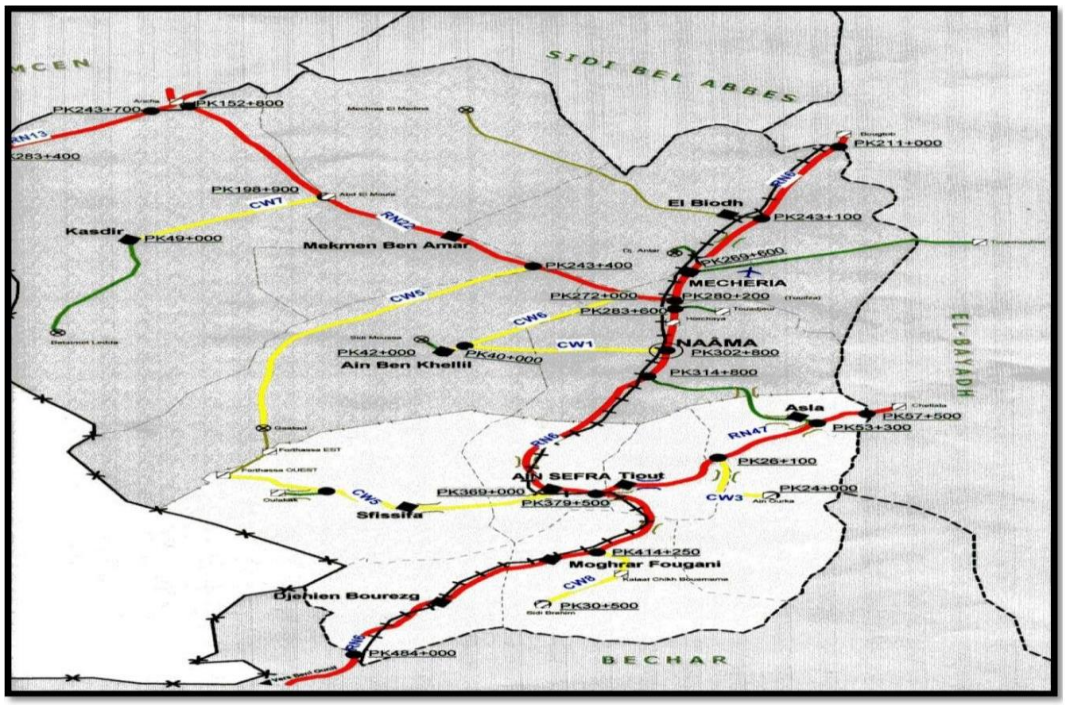

- **الجدول 21 : تفصيل الطريق الوطنية حسب البلدية**

البلديات	طول الطريق الوطني (KMS)			تعيين الطريق الوطني معبر البلدية
	المجموع	مغلقة	غير مصقول	
النعامة	62	55	0	ط.و 6
		7	0	جانبي للنعامة
المشرية	90,02	20	0	ط.و 22
		23,02	0	ط.و 06
		36	0	ط.و 119
		11	0	جانبي للمشرية
عين الصفراء	49	42	0	ط.و 6
		7	0	جانبي للعين الصفراء
تيوت	45	20	0	ط.و 6
		25	0	ط.و 47
صفيصيفة				
مغرار	49	49	0	ط.و 6
عسلة	32,5	32,5	0	ط.و 47
الجنين بو رزق	37	37	0	ط.و 6
عين بن خليل	7	7	0	ط.و 22
مكمن بن عمار	46	46	0	ط.و 22
القصدير	91,89	39,69	0	ط.و 22
		52,2	0	ط.و 13
البيوض	139	50	0	ط.و 6
		89	0	ط.و 95
المجموع	648,41	648,41	0	

المصدر : DTP

إن مجموع طرق ولاية النعامة بلغ 648,41 كلم حيث سجلت أكبر طول طرق لبلدية البيوض فهي في المرتبة الأولى بطول يبلغ 139 كلم ، و تليها المشرية.

- **الشكل 13 : هيكل شبكة الطرق**

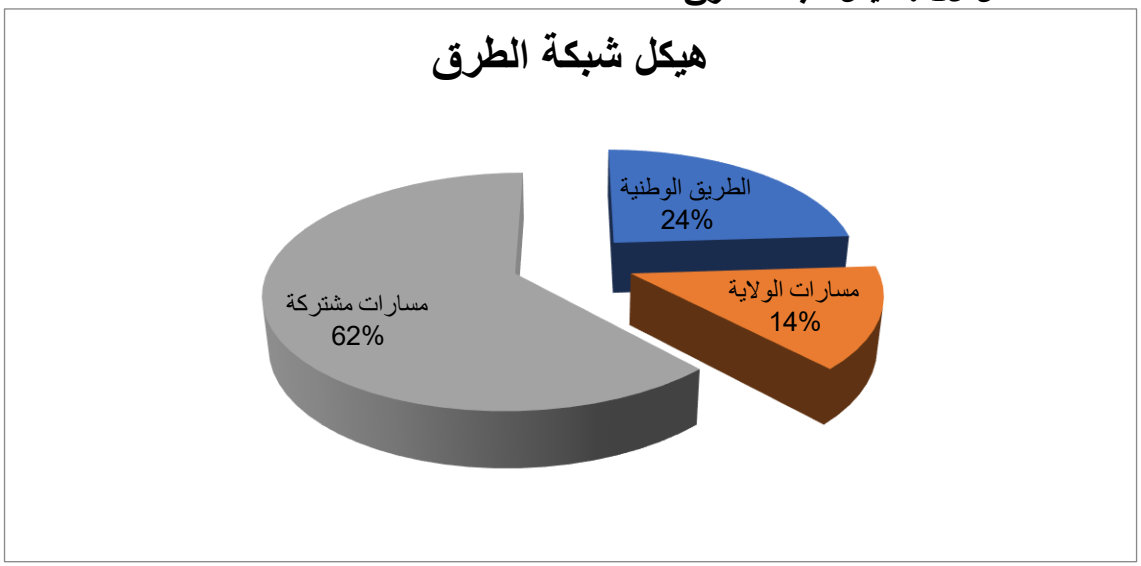

المصدر : DTP

لقد خضعت أكثر من 400 كلم من شبكة الطرقات بالولاية لأشغال تحديث ضمن مخطط النشاط لمديرية الأشغال العمومية للسنوات الفارطة، و تشكل هذه العمليات من الأولويات المدرجة في المخططات السنوية لنشاط القطاع و التي سمحت أيضا بإزالة 15 نقطة سوداء ببعض المحاور التي كانت تشهد انقطاعا في حركة السير اثر فيضانات الأودية.

أما بالنسبة لشبكة السكك الحديدية فهي تستغل بشكل جيد ، فتشير إحصائيات الولاية إلى أنها تغطي نقل الركاب و البضائع و المحروقات، و طريقها موازية مع مسار الطريق السريع (RN6).

و بشكل عام فإن الطرق تمثل دورا كبيرا في الإقتصاد الولائي و يتمثل هذا الدور بصفة خاصة في التجارة حيث تعتبر الطرق همزة وصل و نقطة ارتكاز اقتصادية بين الولايات الشمالية و الجنوبية

المطلب الثالث : الجانب الاقتصادي لولاية النعامة

ساهم تجسيد البرامج التنموية الموجهة لولاية النعامة في إنعاش و بعث الحركية التنموية بهذه المنطقة بغية تحقيق مسار واعد يرتكز على ترقية مواردها الإقتصادية.

1) القطاع الزراعي:

شهد القطاع تحسنا ملحوظا خلال سنة 2020 بفضل جهود التنمية المكرسة في إطار البرامج المختلفة التي مكنت من تحقيق نتائج مشجعة من حيث الإنتاج الزراعي و بالتالي توسيع المساحات الزراعية المروية.

للعمليات المختلفة المبرمجة خلال الفترة 2020 تأثير ايجابي على خلق فرص عمل و يوضح الجدول التالي تأثير البرامج القطاعية المختلفة في خلق فرض العمل و يوضح الرسم البياني تطور الإنتاج في السنوات العشر الماضية.

أما على المستوى المحلي، تعتبر الزراعة أول قطاع اقتصادي مهم في ولاية النعامةو الرعي على وجه التحديد . ويمكن تلخيص واقع القطاع الزراعي في الولاية بالأرقام التالية :

اجمالي المساحة الزراعية: 2203460 هكتارا منها : 28283 هكتار زراعية و 9184 هكتار مروية.

❖ **إنتاج الخضر:**

- الحبوب الشتوية 34294 قنطارا (x) في مساحة 3146 هكتار.
- البستنة السوقية :364565 قنطارا في مساحة 2181 هكتار.
- العلف الصناعي : 449395 قنطارا في مساحة 2577 هكتار.
- التشجير : 41263 قنطارا في مساحة 2715 هكتار.
- الخضر و الفواكه : 5957 قنطارا مع 21991 نخلة .

عدد المربيين : 6700

❖ **الثروة الحيوانية:**1792076 رأس منها :

- الأغنام : 1652906
- الماعز : 102817
- الأبقار : 34509
- الجمال : 1844

-التطعيمات : 65563 منها 20991 لقاح ضد مرض الحمى القلاعية و 10767لقاح ضد داء الكلب.

الجدول 22 : احصائيات و مؤشرات الولاية :

تعيين	الوحدات	البيانات
إجمالي المساحة الزراعية	هكتار	2203460
مجموع المساحات الزراعية المستخدمة	هكتار	28283
المساحات الزراعية المستخدمة الخصبة	هكتار	9184
مساحة المناطق ألفا	هكتار	436250
منطقة زراعة النخيل (التمور)	هكتار	253
الخروف	رقم	1652906
الماشية	رقم	34509
الماعز	رقم	102817
الجمال	رقم	1844
تربية الدواجن (عدد البطاريات)	رقم	96
عدد المربيين	رقم	6700
منطقة الغابات	هكتار	137158

معدل التشجير	%	0
الألبان	رقم	4
إنتاج الحليب (سنويا)	هيكتو لتر	799890
إجمالي المساحات الزراعية المستخدمة / إجمالي المساحات الزراعية	%	1,28
المساحات الزراعية المستخدمة المروية / إجمالي المساحات الزراعية المستخدمة	%	32,47
مساحة المناطق ألفا / مناطق الولاية	%	14,63

المصدر : DSA + Forêts

إن إجمالي المساحة الزراعية للولاية تقدر ب 2203460 هكتارا و تقدر المساحة المستخدمة ب 28283 هكتار، وتتمتع الولاية بإمكانيات كبيرة لتوسيع المساحات المستخدمة.

الشكل 14: تقسيم الثروة الحيوانية حسب الأنواع

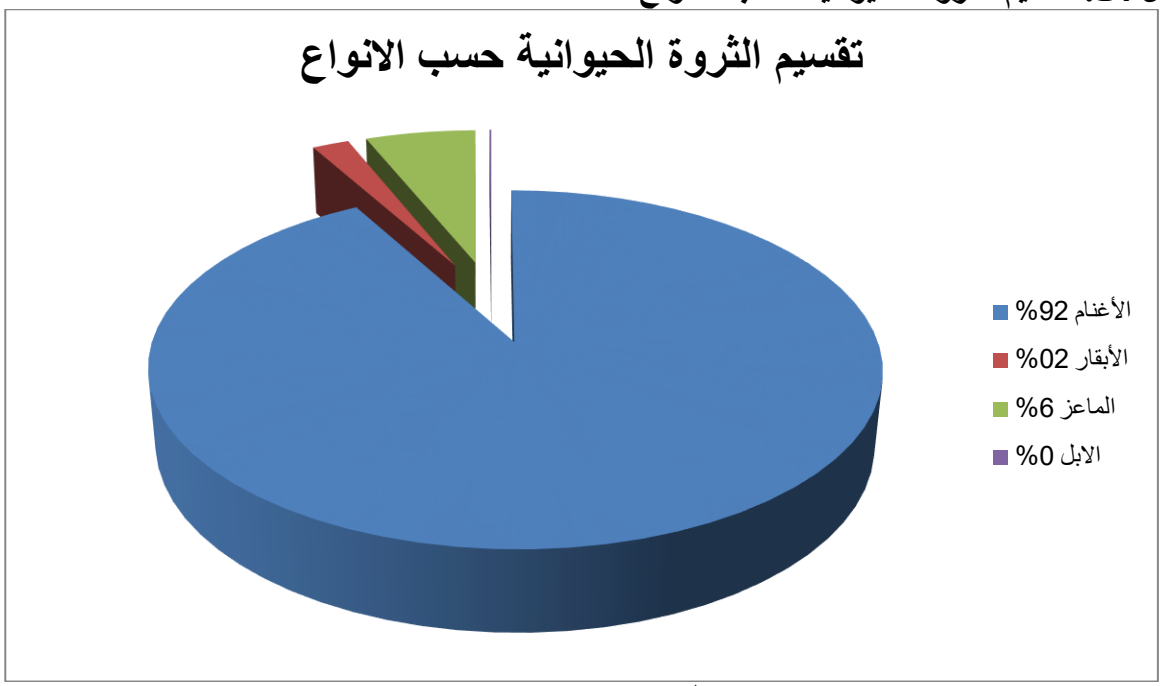

المصدر: DPAT de naama

تطوير المزارع من خلال الصندوق الوطني لتنظيم التنمية الزراعية (FNRDA) :

تطوير القطاع :

كل الجهود المبذولة تساهم في توطيد الإجراءات المختلفة المدرجة في إطار برنامج FNRDAوالارتقاء بكافة المزارع من جهة ، ومن جهة أخرى زيادة المساحة الزراعية المفيدة (SAU) من خلال التطوير .من الأرض الجديدة(APFA).

الهدف الرئيسي هو تكثيف الجيوب الزراعية عن طريق غرس الأشجار كوسيلة لمكافحة التصحر وتعزيز المحاصيل العلفية لتلبية احتياجات الثروة الحيوانية.

لقد ازداد الانتاج بفضل الزيادة في المساحات المروية التي ارتفعت خلال السنوات الأخيرة حيث في سنة 2020 بلغت 9184 هكتار نتيجة دعم من أموال الدولة، وهذا الدعم سيمكن من تطوير و تحقيق زيادة سنوية.

فيما يتعلق بالأداء فإننا نميز 4 سنوات 2009.2007.2003.2001 و التي كانت ذات أداء عالي مقارنة بالأعوام الأخرى، هذا بسبب هطول الامطار الغزيرة المسجلة في هده السنوات، وتشارك جميع بلديات النعامة في الانتاج تقريبا.

توضح الدائرة النسبية الإنتاج الزراعي للولاية :

- الشكل 15: الانتاج النباتي (QX)

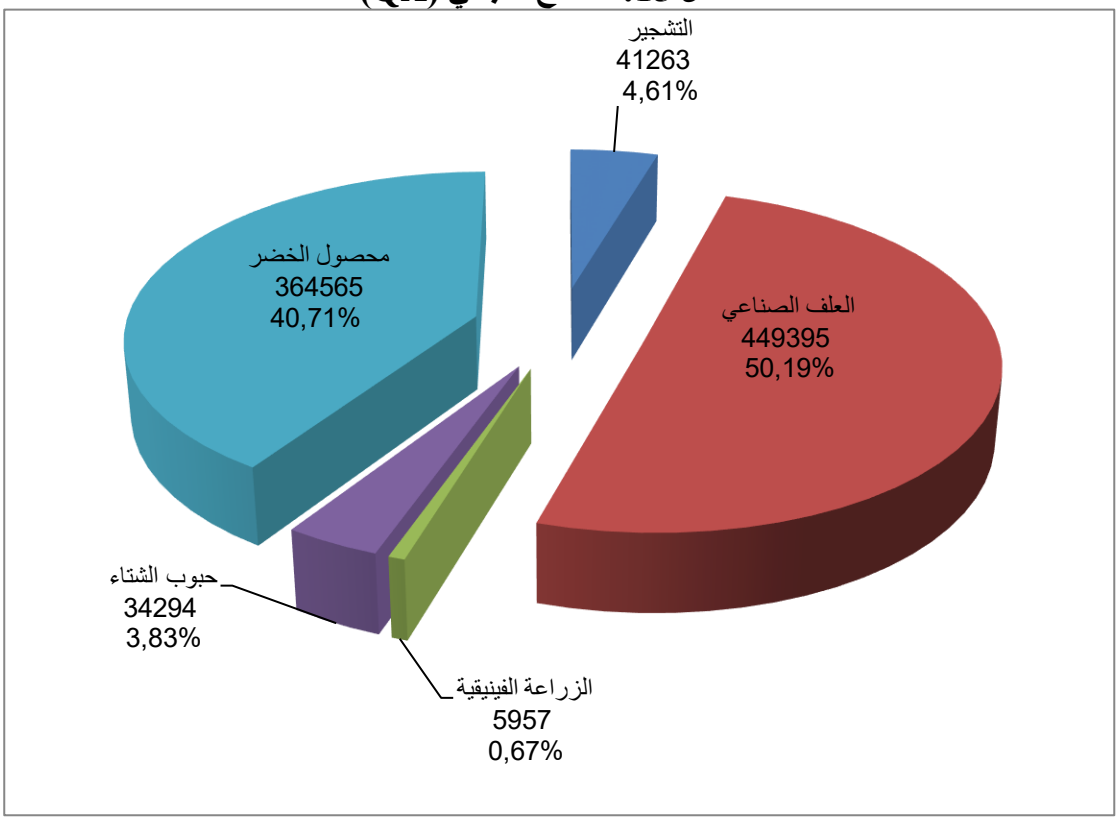

المصدر: DPAT de naama

نلاحظ أن أغلب الإنتاج الزراعي يرتكز على العلف الصناعي و الخضر أما الحبوب و التمور فتنتج بكميات معتبرة .

تمتلك كل بلديات ولاية النعامة مساحة زراعية كبيرة صالحة للاستعمال حيث يتم استخدام الأراضي التي يتم تجديدها بإستمرار بفضل التجديد الزراعي.

تعاني المناطق المروية من النقص المزمن في المعدات و نقص في استخدام إمكانياتها، مما يمنع ظهور الزراعة المروية الحقيقية التي يمكن أن تفي بجزء كبير من احتياجات المناطق الجنوبية.

❖ **مستوى و رضا السكان عن المنتوجات الزراعية:**

بلغ عدد سكان ولاية النعامة في سنة 2008 ما قدره 192891 نسمة ، حين قدر في سنة 2020 ما يقدر ب 296597 نسمة.

على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد السكان إلا أن الزيادة في المنتجات الزراعية ستجعل من الممكن اطعام هده الفئة من السكان و توليد فوائض في القمح القاسي و القمح اللين و الخضر الطازجة و الزيتون و اللحوم و الخضروات.

من ناحية أخرى سيضل هناك نقص في اللحوم البيضاء و الحليب و البيض و هدا النقص يمكن اللحاق بها بالنظر الي الامكانيات.
بينما بالنسبة لزيت الزيتون و الفواكه الطازجة و المجففة و خاصة الخضار المجففة فان الاحتياجات التي قد تكون كبيرة لن يتم تلبيتها بسهولة

❖ **الطاقة الهيدروليكية:**

عند ذكرنا للطاقة الزراعية يجب أن نتطرق الى الطاقة الهيدروليكية وإمكانيات المياه للولاية ، حيث تحتوي التربة التحتية للولاية على إمكانيات مائية كبيرة ومع ذلك فهي قليلة الإستغلال، فإحتياطات المياه متواجدة في جميع أنحاء إقليم الولاية، ولاسيما حول:

- الشط الغربي
- الشط الشرقي
- طية النعامة
- طبقات المياه الجوفية في وادي عين الصفراء و تيوت

ومع ذلك ستكون الدراسات الهيدروجيولوجية ضرورية إذا أردنا الحصول على فائدة حقيقية من هذه الإحتياطات.
يمر قطاع الهيدروجيولوجيا حاليا بمرحلة تجديد و إعادة تأهيل و توسعة تهدف إلى تعزيز البنى التحتية الحالية و البرامج المختلفة المنفذة.

الجدول 23 : إحصائيات و مؤشرات الولاية

التعيين	الوحدات	البيانات
القدرة الإجمالية للمياه للتعبئة	متر مكعب	196,3
السعة الإجمالية للمياه المعبئة	متر مكعب	39,3
عدد السدود	عدد	0
سعة السد	متر مكعب	0
خزانات التلال	عدد	3
سعة خزانات التلال	متر مكعب	2,3
حفر الأبار	عدد	1337
سعة البئر (حجم الانتاج)	متر مكعب	51055
توصيلا المنازل بالشبكة APE	عدد	71423
متوسط إستهلاك مياه الشرب للفرد (لتر/يوم/سكن) (المصدر : فواتير الأسر)	(لتر/اليوم/وحدة سكن)	109
المعدل العام لإتصال الشبكة AEP	%	92,5
معدل الخسارة في الشبكة APE	%	10
محطات التصفية	عدد	5
المعدل الإجمالي للإتصال بشبكة الصرف الصحي	%	92,38

المصدر: DRE

الشكل 16: مقصد حشد الموارد

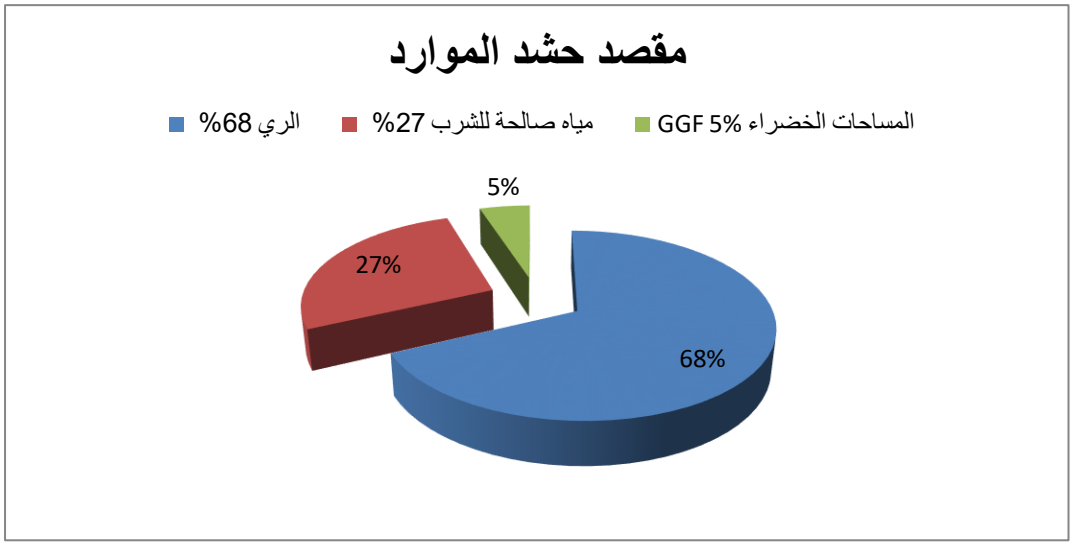

المصدر: DPAT de naama

2) القطاع الصناعي:

لا يزال قطاع الصناعة هو الأقل تطورا في ولاية النعامة مقارنة بالقطاعات الاخرى و يبين الجدول التالي الوضع الوحدات الانتاج الصناعي بالولاية.

تبلغ المساحة الكلية للمناطق الصناعية من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 167,88 هكتارا ، ومن أهم المناطق الصناعية النعامة ، المشرية و عين الصفراء.

جدول 24 : عرض شركات الصناعة بالولاية

البلديات	الشركات	الوضع القانوني	السعة (T/H)	الإنتاج (M^3/An)	الاستخدام
النعامة	EPE INFRAFER	SPA	250	102562,97	16
	CHERTVX	SARL	250	29872,13	24
	PADEN ANCIEN SITE	SARL	150	15561,33	15
	PDEN NOUVEAU SITE	SARL	400	89550,00	15
	ETRS	EURL	400	265625,00	15
	IRRIGOUT	SPA	250	60440,00	20
	SOUSTARA GTPH	EURL	80	19392,00	11
	EN NADJAH TLEMCEN	SARL	150	3348,00	8
المشرية	ISSAADI ANCIEN SITE	SNC	100	45794,00	14
	ISSAADI NOUVEAU SITE	SNC	0	26055,00	14
	CRUSHER OUEST	SARL	250	14850,00	9
	LITERNAL	SARL	250	22650,00	12
	SOIREM	SARL	100	35100,00	16
عين الصفراء	GOUNEIBER	EURL	120	8400,00	26
البيوض	EL HADABA EL GHUERBIA	SARL	100	0,00	14
	ECEBEM	EURL	80	12552,00	17
	CHAACHOUA MEFTAH ASSO	SNC	250	3712,00	9
	CONCAS ANTAR	SPA	100	2376,00	8
	STIRA	SPA	100	3000,00	15

المجموع الكلي		3380	760840,43	278

المصدر : Industrie et Mines

نلاحظ من خلال الجدول أن المناطق النشطة الموجودة في بلدية النعامة ذو شركات متعددة النشاطات فنجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للبلدية تقدر قدرة الانتاج فيها بأكثر من 583348,33 ، فتليها المشرية بمؤسساتها الاقتصادية النشطة العامة و الخاصة بقدرة انتاجية أكثر من 140650 ، أما البيوض ففي المرتبة الثالثة بقدرة إنتاجية أكثر من 22000,00 ، وأخيرا عين الصفراء بقدرة إنتاجية 8400,00 ، وبمجموع كلي يقدر ب 760840,43 على مستوى هذه البلديات و الولاية كاملة .

الجدول 25 : توزيع الشركات الصناعية العامة و الخاصة إعتبارا من 2020/12/31

الوحدات الصناعية (العامة و الخاصة)	مكان العملية	الأنشطة الرئيسية	الطاقة الانتاجية في اليوم	الاستخدام
SARL Les moulins TIDJENIENS	المشرية	سميد	60ق/ي 140 ق/ي	20
SARL Les moulins MERABET	منطقة النشاط: النعامة	سميد	250ق/ي 150ق/ي	44
Coopérative Oundjiri frères guernik	عين الصفراء	الحليب و مشتقاته	5000L/J	12
SARL Les moulins tiout	منطقة النشاط: النعامة	دقيق صافي	450ق/ي	14
SARL Les moulins bekakra	المشرية	دقيق صافي	82ق/ي	5
SARL SAHARI	منطقة النشاط : النعامة	دقيق صافي	290ق/ي	15

المصدر: Industrie et Mines

و مما سبق من الجدول نلاحظ أن منطقة المشرية لها قدرة إنتاجية في مادة السميد من 60 إلى 140 قنطارا في اليوم ، و في مادة الدقيق الصافي بقدرة 290 قنطارا في اليوم.

أما النعامة فتتميز بوحدة تنتج السميد حيث تقدر الطاقة الانتاجية لهذه المادة ما بين 150 و 250 قنطارا في اليوم ، و وحدتين لإنتاج الدقيق الصافي حيث تقدر الطاقة الانتاجية للوحدة الاولى ب 450 قنطارا في اليوم و الثانية ب 290 قنطارا في اليوم.

أما عين الصفراء فتتميز بإنتاج مادة الحليب و مشتقاته حيث تقدر الطاقة الإنتاجية ب 5000 لتر في اليوم.

- **الجدول 26 : توزيع الشركات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع القانوني (العام و الخاص)**

البلديات	الشركات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	الشركات الصغيرة و المتوسطة العامة	المجموع
النعامة	246	0	246
المشرية	534	0	534
عين الصفراء	298	1	299
تيوت	17	0	17
صفيصيفة	12	0	12
مغرار	13	0	13
عسلة	23	0	23
الجنين بورزق	14	0	14
عين بن خليل	22	0	22
مكمن بن عمار	9	0	9
القصدير	11	0	11
البيوض	19	0	19

المجموع	1218	1	1219

المصدر: Industrie et Mines

نلاحظ أن أغلب الشركات تتركز على كل من المشرية كمرتبة أولى ثم تليها عين الصفراء ثم النعامة و بمجموع 1079 شركة أي بنسبة 88,52% من إجمالي عدد شركات الولاية، كما نلاحظ غياب الشركات العامة فتتواجد واحدة فقط في بلدية عين الصفراء.

يوجد في ولاية النعامة منشأت ذات طابع صناعي تضم ما يقارب 950 فرصة عمل، و يتركز النشاط الصناعي بشكل كبير في المناطق الصناعية، و يجدر الاشارة الى أن ولاية النعامة بها مناطق صناعية و هناك تحقيق لمناطق ذات نشاط صناعي.

❖ **النسيج الاقتصادي -الشركات الصغيرة و المتوسطة- :**

تلعب الشركات الصغيرة و المتوسطة من خلال استثمارها الوظائف التي تولدها دورا جدلا في الديناميكية التنمية الاقتصادية للمناطق لهدا السبب نجد على مستوى السياسي و خاصة مند 1990 برنامج متعدد تهدف الى تشجيع و مساعدة الشركات المتوسطة و الصغيرة.

تضم ولاية النعامة الشركات صغيرة و المتوسطة و تتركز بلدية النعامة أكبر عدد من الشركات الصغيرة و المتوسطة.

فيما يتعلق بهيكل الولاية حسب قطاع النشاط: يهيمن مجلس نقابة المحامين على القطاعات الأخرى من حيث عدد الشركات و هناك ايضا مساهمة قوية في عدد التوظيف الموظفين.

أما قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بعدد شركات صغيرة و متوسطة الحجم.

أما فيما يتعلق بالتجارة تتعلق البيانات فقط بتجار الجملة بينما لا يتم تسجيل تجار التجزأة في هده الفئة.

الشركات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الزراعي قليلة جدا و تشير الارقام الى أنه لا يوجد سوى تعداد من الشركات

3) القطاع التجاري:

ان القطاع التجاري هو الاقل تطورا في الولاية، حيث يحتل النشاط التجاري شكلا كبيرا في المنطقة، و تجدر الاشارة إلى أن المناطق المختلفة لولاية النعامة تلعب دورا هاما في التجارة بالولاية.

حيث سجل حوالي 12458شخصا مسجلا في السجل التجاري نشطا في 2020 بمعدل ساكن واحد من اصل 24 لديه سجل تجاري.

شهد عام 2020 حوالي 1024 تسجيلا جديدا و 772 عملية الغاء تسجيل.

- الجدول 27 : توزيع عدد التجار النشطين حسب قطاع النشاط

البلديات	الأنشطة الصناعية	بيع بالجملة	استيراد و تصدير	تجارة التجزئة	خدمات	المجموع
النعامة	342	21	15	672	593	1643
المشرية	878	124	42	2967	1722	5733
عين الصفراء	523	80	20	1687	940	3250
تيوت	34	2	2	46	48	132
صفيصيفة	30	4	0	73	37	144
مغرار	23	0	0	81	55	159
عسلة	62	2	0	125	56	245
الجنين بو رزق	24	7	0	55	42	128

عين بن خليل	54	14	0	116	89	273
مكمن بن عمار	34	3	0	147	99	283
القصدير	54	2	0	46	35	117
البيوض	62	8	3	155	123	351
	2100	267	82	6170	3839	12458

المصدر : وزارة التجارة

ومما ذكر في الجدول نلاحظ توزيع التجار النشطين حسب القطاع الناشط فيه في الولاية و بإختلاف كل بلدية عن أخرى حيث يتركز معظمهم في المشرية ب 5733 تاجر و تليها عين الصفراء ب 3250 تاجر ثم تليها النعامة ب 1643 تاجرا ، كما نرى عدد ضئيل في باقي البلديات بمجموع لا يتعدى 2400 تاجرا مقسمة على عسلة ، البيوض ، مغرار، مكمن بن عمار ، صفيصيفة، عين بن خليل، الجنين بورزق، القصدير .

- **الشكل 17: تفصيل التسجيلات النشطة في مركز السجل التجاري**

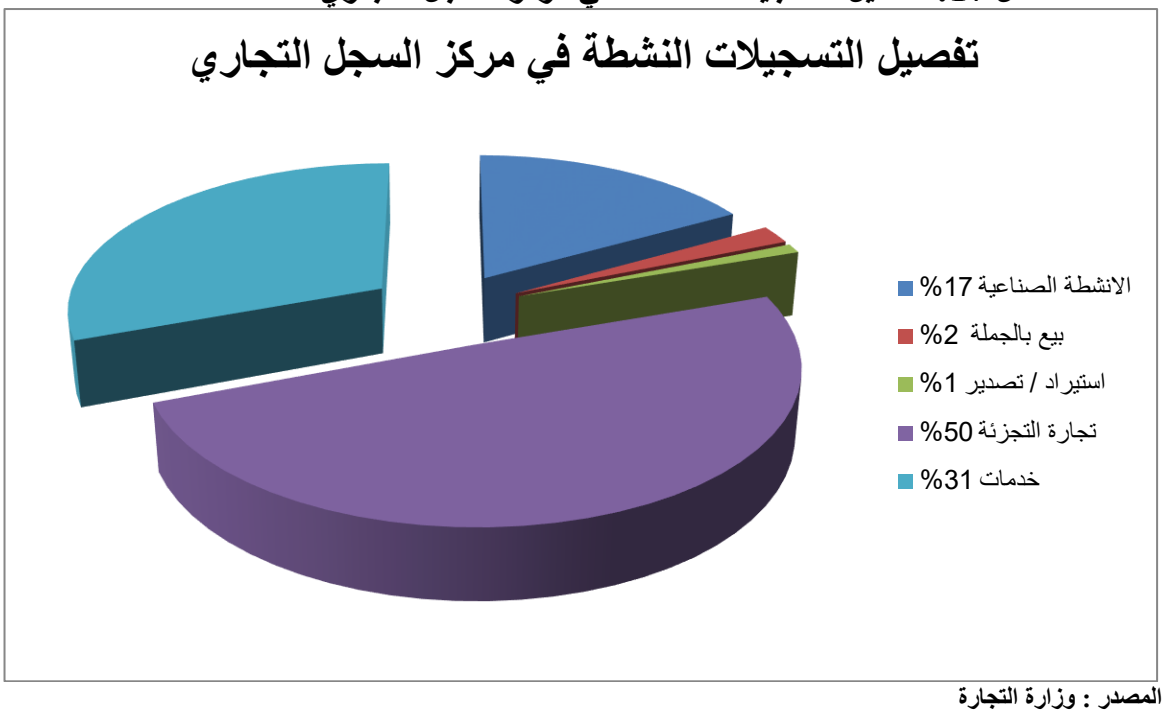

المصدر : وزارة التجارة

كما نلاحظ أنه اغلب التسجيلات النشطة في مركز السجل التجاري هي لتجارة التجزئة بنسبة 50% و تليها الخدمات بنسبة 31% أما تجارة الجملة فقد سجلت بنسبة ضئيلة تقدر ب 2% .
لا يزال القطاع التجاري في ولاية النعامة بالتطور البطيء إلا أنه و في السنوات الأخيرة شهدت الولاية تطورا ملحوظا عن السنوات الفارطة ، إضافة إلى الدعم الذي تقدمه الدولة لمزاولة هذا النشاط.

المبحث الثاني : استخدام ACP كأداة لتوضيح دور الإقليم في التنمية المحلية

المطلب الأول: لمحة عن التحليل إلى عوامل أساسية ACP

1. مفهوم التحليل العاملي :

يعتبر التحليل العاملي أسلوبا من أساليب التحليلات الإحصائية، و يستخدم هذا التحليل لعمل وصف دقيق للتبيان بين كافة المتغيرات التي يتم مشاهدتها أو ملاحظتها ، و تسمى هذه المتغيرات بالعوامل، حيث يعتبر الهدف الرئيسي للتحليل العاملي هو تحديد المتغيرات الكامنة المستقلة، ويتم في هذه الحالة نمذجة كافة المتغيرات التي تم رصدها كمجموعة خطية لمجموعة من العوامل المحتملة.

و يهدف إلى تقليص عدد المتغيرات الأصلية إلى عدد أقل من العوامل اعتمادا على العلاقات فيما بينها دون أن يؤدي إلى فقدان جوهري لنسبة التباين التي يتم تفسيرها، فهو يساعد في التخلص من مشكلة العلاقات المتداخلة التي تواجه المتغيرات المستقلة، بعبارة أخرى تكون المتغيرات التي تضمنها كل مركبة مترابطة بينهما ، في حين تكون العلاقة بين المركبات غير مترابطة. أما عند المخرجات فتسلسل العوامل يأتي وفقا لحجم التباين الذي يستطيع كل مركب أن يفسره بواسطة المتغيرات التي يتضمنها، فالمركب الأول هو الذي يفسر أعلى نسبة من التباين و بعده المركب الثاني و هكذا.

لقد أصبح التحليل العاملي ذو مكانة هامة في البحوث ، فهذه العلوم تخضع لكثير من المتغيرات المتداخلة، و التي يكون بينها مجموعة من الارتباطات الإيجابية و السلبية.

و التحليل العاملي أسلوب إحصائي لمساعدة الباحثين في دراسة المتغيرات المختلفة للتوصل إلى أهم العوامل التي قد أثرت عليها، كما أنه يقوم بتجميع متغيرات ذات طبيعة واحدة في تركيبة متجانسة مرتبطة داخليا فيما بينها في تكوين ما يسمى بالعامل ، بحيث ترتبط هذه المتغيرات بهذا العامل، أي كل متغير من هذه المتغيرات يتشبع على هذا العامل بقيم متفاوتة تبرز الأهمية النسبية لكل متغير من هذه المتغيرات بالنسبة لهذا العامل المكون.

2. أهداف التحليل العاملي :

- يلخص المتغيرات في عدد أقل من العوامل الرئيسية التي يمكن أن تفسر الظاهرة.
- إبراز مجموعة العناصر الكامنة التي يصعب الكشف عنها و التي يمكن أن يكون لها دور في تفسير العلاقات بين عدد كبير من المتغيرات.
- الحصول على مجموعة جديدة من المتغيرات (العوامل) و بعدد أقل لتحل جزئيا أو كليا محل المجموعة الأصلية من المتغيرات.

- التعرف على المتغيرات التي لها دلالة إحصائية هامة والتي تتطلب مزيدا من عمليات التحليل الأخرى كالانحدار.
- يعتبر أسلوبا مفيدا في خفض العلاقات المعقدة بين مجموعة من المتغيرات إلى صورة خطية بسيطة نسبيا كما أنها تكشف عن العلاقات غير المتوقعة.
- يحل مشكلة المتغيرات التفسيرية مثل مشكلة الارتباطات العالية بين المتغيرات المستقلة التي تؤدي إلى عدم ثبات قيم معاملاتها الانحدارية المعيارية في تحليل الانحدار.

3. خطوات التحليل العاملي :

- نجمع و نختار البيانات.
- بناء مصفوفة البيانات.
- و أخيرا معالجة و تحليل النتائج من خلال مخرجات الدراسة.

المطلب الثاني : متغيرات الدراسة

لتشخيص واقع التنمية بولاية النعامة قمنا بجمع البيانات المتعلقة ببلديات الولاية الاثنتي عشر، وقد بلغ عدد المتغيرات المأخوذة .....متغير تعبر عن مؤشرات التنمية المحلية بالولاية.

- الجدول 28 : المؤشرات المستعملة في الدراسة التحليلية

Communes	Nombre déleveurs	Longueur des Chemins de wilaya Kms
Population	Production de Céréales d'hiver Qx	Longueur des Chemins de Communaux revêtue Kms
Urbaine	Production de Culture maraichère Qx	Longueur des Chemins de Communaux Nonrevêtue Kms
Rurale	Production de Fourrage artificiel Qx	Longueur des RNK ms
Taux d'accroissement global	Rendement de Fourrage artificiel Qx Ha	Ecoles Primaire
Taux des colarisation prim	Production de Arboriculture Qx	Elèves scolarisés Primaire
Pop Active	Nbre palmiers de Phoeniciculture existants	Moyen délèves par classe Primaire
Pop Occupée	Nbre de palmiers en rapport de Phoeniciculture	Enseignants Primaire
Superficieagricoletotale Ha1	Production de Phoeniciculture Qx	Ecoles CEM
S.A.UtotaleHa2	Production animale de Viande rouge Qx 2020	Elèves scolarisés CEM
S.A.UirriguéeHa3	Production animale de Viande	Ecoles lycée

	blanche Qx 2020	
PME privées	Production animale de Lait 1000L 2020	Elèves scolarisés lycée
PEM Service	Production animale de Laine Qx 2020	Répartition Médecins généralistes Secteur public privé
PEM Bâtimentet travaux publique	Production animale de Miel Kg 2020	Répartition Médecins spécialistes Secteur public privé
Nbre dovins	Production animale de Peaux Qx 2020	Répartition Chirurgiens dentistes Secteur public privé
Nbre de bovins	Superficie totale de Z.AenHa	Répartition Pharmaciens Secteur public privé
Nbre de caprins	Superficie occupée de Z.AenHa	Répartition du personnel médical Total Secteur public privé
Nbre de camelins	Nbre total d'artisans	Mosquées Djemaa
Nbre déquins	Abonnée Internet ADSL MSAN 4G	Total Parc Logement

المطلب الثالث : معالجة نتائج التحليل العاملي ACP

1. نوع التمثيل (Variance totale expliquée)

Variance totale expliquée

	Composante	Valeurs propres initiales[a]			Sommes extraites du carré des chargements		
		Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
Brute	1	24787627376,961	80,675	80,675	24787627376,962	80,675	80,675
	2	3270071869,380	10,643	91,318	3270071869,380	10,643	91,318
	3	1703171902,646	5,543	96,861	1703171902,646	5,543	96,861

4	542179443,971	1,765	98,626			
5	270922896,039	,882	99,508			
6	106692573,141	,347	99,855			
7	33675686,167	,110	99,965			
8	4353575,521	,014	99,979			
9	3803106,827	,012	99,991			
10	2308689,206	,008	99,999			
11	437169,609	,001	100,000			
12	2,681E-6	8,727E-15	100,000			
13	1,848E-7	6,015E-16	100,000			
14	2,974E-8	9,680E-17	100,000			
15	2,426E-8	7,896E-17	100,000			
16	1,184E-8	3,853E-17	100,000			
17	3,326E-9	1,082E-17	100,000			
18	1,866E-9	6,072E-18	100,000			
19	1,508E-9	4,908E-18	100,000			
20	6,236E-10	2,030E-18	100,000			
21	4,616E-10	1,502E-18	100,000			
22	2,432E-10	7,914E-19	100,000			
23	3,625E-11	1,180E-19	100,000			
24	1,729E-11	5,626E-20	100,000			
25	9,790E-12	3,186E-20	100,000			
26	3,050E-12	9,926E-21	100,000			
27	2,149E-12	6,994E-21	100,000			
28	8,949E-13	2,913E-21	100,000			
29	2,837E-13	9,232E-22	100,000			
30	1,149E-13	3,738E-22	100,000			
31	4,606E-14	1,499E-22	100,000			
32	-8,393E-15	-2,731E-23	100,000			
33	-3,736E-13	-1,216E-21	100,000			
34	-5,217E-13	-1,698E-21	100,000			
35	-1,957E-12	-6,370E-21	100,000			
36	-6,797E-12	-2,212E-20	100,000			
37	-1,061E-11	-3,454E-20	100,000			
38	-1,187E-10	-3,863E-19	100,000			
39	-1,651E-10	-5,375E-19	100,000			
40	-3,380E-10	-1,100E-18	100,000			
41	-1,131E-9	-3,682E-18	100,000			

	42	-1,372E-9	-4,464E-18	100,000			
	43	-3,397E-9	-1,105E-17	100,000			
	44	-4,747E-9	-1,545E-17	100,000			
	45	-6,831E-9	-2,223E-17	100,000			
	46	-7,924E-9	-2,579E-17	100,000			
	47	-1,045E-8	-3,400E-17	100,000			
	48	-1,609E-8	-5,236E-17	100,000			
	49	-2,181E-8	-7,099E-17	100,000			
	50	-3,462E-8	-1,127E-16	100,000			
	51	-7,641E-8	-2,487E-16	100,000			
	52	-1,413E-7	-4,598E-16	100,000			
	53	-1,642E-6	-5,343E-15	100,000			
	54	-5,926E-6	-1,929E-14	100,000			
	55	-1,339E-5	-4,357E-14	100,000			
Echelonné	1	24787627376,961	80,675	80,675	12,770	23,217	23,217
	2	3270071869,380	10,643	91,318	8,901	16,183	39,401
	3	1703171902,646	5,543	96,861	16,714	30,390	69,791
	4	542179443,971	1,765	98,626			
	5	270922896,039	,882	99,508			
	6	106692573,141	,347	99,855			
	7	33675686,167	,110	99,965			
	8	4353575,521	,014	99,979			
	9	3803106,827	,012	99,991			
	10	2308689,206	,008	99,999			
	11	437169,609	,001	100,000			
	12	2,681E-6	8,727E-15	100,000			
	13	1,848E-7	6,015E-16	100,000			
	14	2,974E-8	9,680E-17	100,000			
	15	2,426E-8	7,896E-17	100,000			
	16	1,184E-8	3,853E-17	100,000			
	17	3,326E-9	1,082E-17	100,000			
	18	1,866E-9	6,072E-18	100,000			
	19	1,508E-9	4,908E-18	100,000			
	20	6,236E-10	2,030E-18	100,000			
	21	4,616E-10	1,502E-18	100,000			
	22	2,432E-10	7,914E-19	100,000			
	23	3,625E-11	1,180E-19	100,000			

24	1,729E-11	5,626E-20	100,000			
25	9,790E-12	3,186E-20	100,000			
26	3,050E-12	9,926E-21	100,000			
27	2,149E-12	6,994E-21	100,000			
28	8,949E-13	2,913E-21	100,000			
29	2,837E-13	9,232E-22	100,000			
30	1,149E-13	3,738E-22	100,000			
31	4,606E-14	1,499E-22	100,000			
32	-8,393E-15	-2,731E-23	100,000			
33	-3,736E-13	-1,216E-21	100,000			
34	-5,217E-13	-1,698E-21	100,000			
35	-1,957E-12	-6,370E-21	100,000			
36	-6,797E-12	-2,212E-20	100,000			
37	-1,061E-11	-3,454E-20	100,000			
38	-1,187E-10	-3,863E-19	100,000			
39	-1,651E-10	-5,375E-19	100,000			
40	-3,380E-10	-1,100E-18	100,000			
41	-1,131E-9	-3,682E-18	100,000			
42	-1,372E-9	-4,464E-18	100,000			
43	-3,397E-9	-1,105E-17	100,000			
44	-4,747E-9	-1,545E-17	100,000			
45	-6,831E-9	-2,223E-17	100,000			
46	-7,924E-9	-2,579E-17	100,000			
47	-1,045E-8	-3,400E-17	100,000			
48	-1,609E-8	-5,236E-17	100,000			
49	-2,181E-8	-7,099E-17	100,000			
50	-3,462E-8	-1,127E-16	100,000			
51	-7,641E-8	-2,487E-16	100,000			
52	-1,413E-7	-4,598E-16	100,000			
53	-1,642E-6	-5,343E-15	100,000			
54	-5,926E-6	-1,929E-14	100,000			
55	-1,339E-5	-4,357E-14	100,000			

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. Lors de l'analyse d'une matrice de covariance, les valeurs propres d'origine sont identiques dans la solution de base et dans la solution rééchelonnée.

الجدول رقم 29 : Variance totale expliquée

المصدر : من اصدار الطالبين بناءا على مخرجات برنامج SPSS

التحليل : من جدول « **Variance totale expliquée** » نلاحظ انه من 57 عامل سوف نستخرج ثلاثة متغيرات (محاور) جديدة حيث تفسر هذه المتغيرات الثلاثة الجديدة % 96,86 من المعلومات الأولية حيث :

- المحور الأول لوحده يفسر 80% .
- المحور الثاني يفسر 10% .
- المحور الثالث يفسر 5%.

2. تكوين المحاور وفقا للمتغيرات الأساسية (matrice des composantes) :

Matrice des composantes[a]

	Brute			Echelonné		
	Composante			Composante		
	1	2	3	1	2	3
Population	10692,703	-622,201	27701,769	,323	-,019	,837
Urbaine	16357,455	6763,041	26068,987	,476	,197	,759
Rurale	-1788,203	2043,414	-1062,339	-,524	,599	-,312
Pop Active	3896,804	2355,605	6688,253	,440	,266	,755
Pop Occupée	3352,146	2026,370	5753,274	,440	,266	,755
Superficie agricole totale (Ha) (1)	-135991,620	-15004,015	2454,283	-,992	-,109	,018
S.A.U totale (Ha) (2)	-336,483	1125,997	87,444	-,186	,622	,048
S.A.U irriguée (Ha) (3)	86,217	417,410	-40,525	,181	,875	-,085
PME privées	76,606	22,673	132,314	,454	,134	,784
PEM -Service	25,594	7,076	44,363	,457	,126	,793
PEM -Bâtiment et travaux publique	28,562	8,128	48,036	,438	,125	,737
Nbre d'ovins	-75570,597	31348,237	4978,209	-,913	,379	,060
Nbre de bovins	-1352,706	1027,418	453,338	-,665	,505	,223
Nbre de caprins	-3025,734	2262,225	-268,546	-,722	,539	-,064
Nbre de camelins	67,303	-139,454	-127,844	,210	-,436	-,399
Nbre d'équins	-12,452	23,459	16,528	-,202	,380	,268
Nombre d'éleveurs	-178,505	229,272	4,004	-,529	,680	,012
Producti- on de Céréales d'hiver (Qx)	96,415	1928,755	509,890	,040	,803	,212
Producti- on de Culture maraichère (Qx)	6313,217	25515,685	-8869,362	,209	,846	-,294
Producti- on de Fourrage artificiel (Qx)	2967,104	35844,219	-3205,835	,079	,952	-,085
Rendeme-nt de Fourrage artificiel (Qx/Ha)	14,296	8,909	-18,779	,494	,308	-,649
Producti- on de Arboriculture (Qx)	1699,194	1185,599	-795,940	,555	,387	-,260

Nbre palmiers de Phoeniciculture existants	2445,218	-4531,899	-3402,512	,286	-,530	-,398
Nbre de palmiers en rapport de Phoeniciculture	1322,308	-2503,373	-1776,452	,294	-,557	-,395
Production de Phoeniciculture (Qx)	360,380	-708,559	-487,577	,281	-,553	-,380
Production animale de Viande rouge (Qx) -2020-	-8723,846	4163,848	713,835	-,883	,422	,072
Production animale de Viande blanche (Qx) -2020-	234,993	221,691	434,007	,181	,171	,335
Production animale de Lait (1000 L) -2020-	-2936,060	2056,850	421,098	-,782	,548	,112
Production animale de Laine (Qx) -2020-	-694,001	288,005	49,643	-,912	,379	,065
Production animale de Miel (Kg) -2020-	1255,518	649,654	1347,752	,490	,253	,526
Production animale de Peaux (Qx) -2020-	-133,688	57,011	8,766	-,910	,388	,060
Superficie totale de Z.A en Ha	5,729	-1,900	8,768	,296	-,098	,452
Superficie occupée de Z.A en Ha	2,271	,479	4,270	,305	,064	,573
Nbre total d'artisans	131,943	45,859	218,347	,479	,166	,792
Abonnée Internet ADSL+MSAN+4G	1458,957	653,511	2455,123	,450	,202	,758
Longueur des Chemins de wilaya (Kms)	7,518	16,585	-4,552	,169	,374	-,103
Longueur des Chemins de Communaux revêtue (Kms)	-7,478	-7,359	-11,072	-,173	-,170	-,256
Longueur des Chemins de Communaux Non revêtue (Kms)	-50,780	2,061	32,804	-,439	,018	,284
Longueur des RN (Kms)	-10,494	-8,785	13,471	-,274	-,230	,352
Ecoles Primaire	5,864	2,812	7,414	,528	,253	,667
Elèves scolarisés Primaire	1582,091	873,969	2611,135	,459	,254	,758
moyen d'élèves par classe Primaire	-,401	1,657	1,831	-,093	,386	,427
Enseignants Primaire	65,033	35,544	96,495	,488	,266	,723
Ecoles CEM	2,172	,986	3,918	,427	,194	,770
Elèves scolarisés CEM	1038,787	546,669	1771,786	,451	,237	,769

Ecoles lycée	1,207	,641	1,770	,479	,255	,703
Elèves scolarisés lycée	505,127	199,561	880,180	,453	,179	,789
Répartition Médecins généralistes (Secteur public+ privé)	9,741	5,863	16,724	,401	,241	,688
Répartition Médecins spécialistes (Secteur public+ privé)	13,794	3,934	24,222	,460	,131	,807
Répartition Chirurgiens dentistes (Secteur public+ privé)	4,852	1,614	8,874	,444	,148	,812
Répartition Pharmaciens (Secteur public+ privé)	4,871	2,408	8,525	,442	,218	,773
Répartition du personnel médical Total (Secteur public+ privé)	33,258	13,818	58,344	,443	,184	,778
Mosquées Djemaa	2,208	-,512	4,974	,347	-,080	,781
Total Parc Logement	2838,817	1626,051	4666,340	,453	,260	,745
TOL	,015	,493	,594	,017	,541	,650

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 3 composantes extraites.

الجدول رقم 30 : matrice des composantes

المصدر : من اصدار الطالبين بناءا على مخرجات برنامج SPSS

التحليل : من الجدول Matrice de composantes نلاحظ ان :

- المحور الأول يمثل لوحده 80% من المعلومات الأولية وهو يرتبط ارتباطا قويا بالمعايير الرعوية مثل اجمالي المساحة الزراعية و عدد الأغنام ...
- المحور الثاني يمثل 10% من المعلومات الأولية حيث يرتبط ارتباطا قويا بالمعايير الفلاحية مثل الأراضي الفلاحية و الاراضي الخصبة ، انتاج الخضر و الفواكه ، انتاج الحبوب ، انتاج الاعلاف الصناعية ...
- اما المحور الثالث فهو يمثل الجانب الحضري لارتباطه ارتباطا قويا مع عدد السكان، السكان النشطين، الشركات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، بناء المشاريع الصغيرة و المتوسطة و الاشغال العمومية ، الطلاب الملتحقون بالمدارس ، المدارس، شبكة الطرق ...، وهو يمثل 5% من المعلومات الاولية.

3. تمثيل المتغيرات للمحور العاملي :

- **أولا F1 و F2 :**

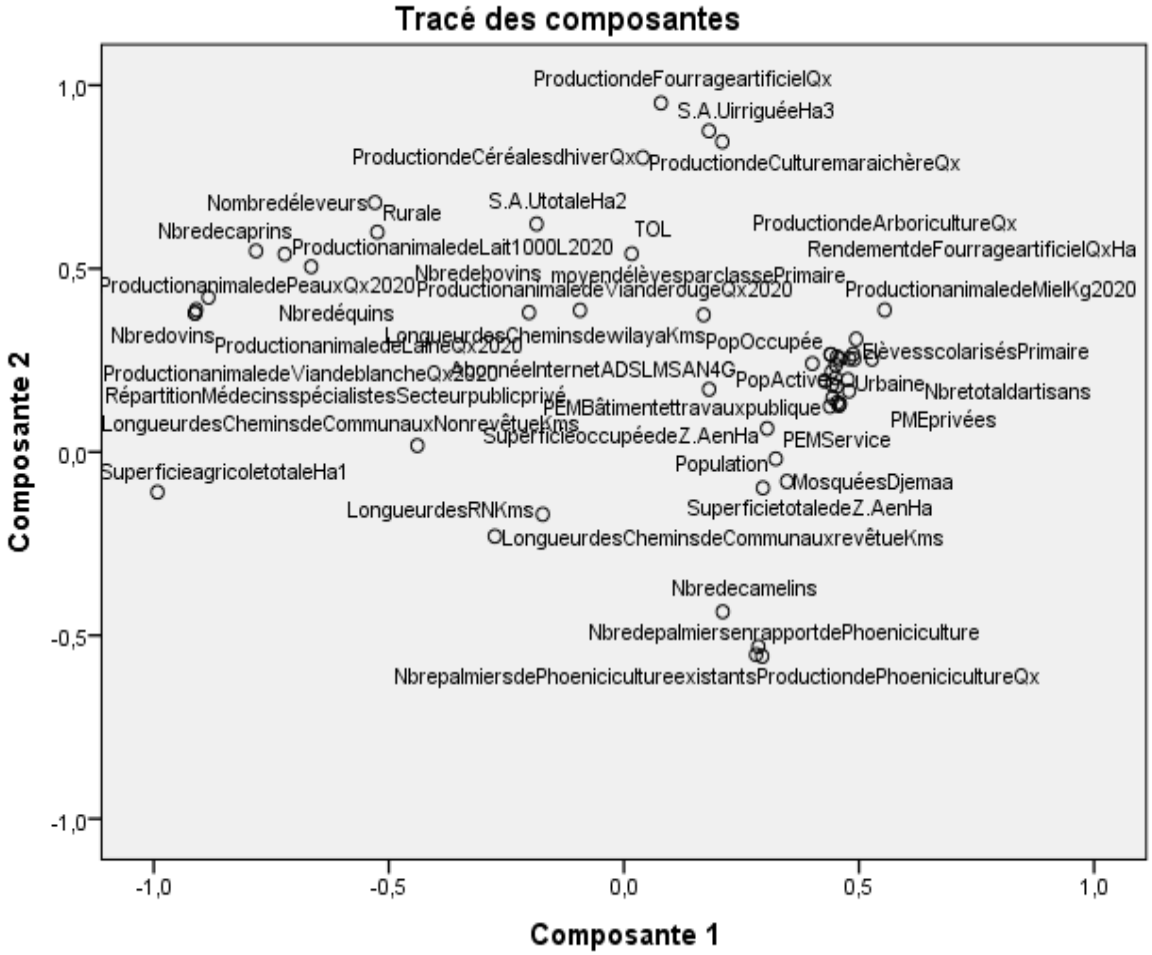

الشكل رقم 18 : Trace des composantes C1 C2
المصدر : من اصدار الطالبين بناءا على مخرجات برنامج SPSS

التحليل : من خلال الشكل نلاحظ ان تمركز المتغيرات المتعلقة بالجانب الرعوي على مستوى العامل الأول (المحور الأول) كإجمالي المساحة الزراعية بنسبة 0,992 و عدد الأغنام بنسبة 0,913 و عدد الماشية بنسبة 0,665 ، في حين تتمركز المتغيرات المتعلقة بالجانب الفلاحي على مستوى العامل الثاني كمجموع الأراضي الفلاحية بنسبة 0,622 و الاراضي الخصبة بنسبة 0,875 ، انتاج الخضر و الفواكه 0,846، انتاج الحبوب بنسبة 0,803 ، انتاج الاعلاف الصناعية بنسبة 0,952 .

- **ثانيا F1 و F3 :**

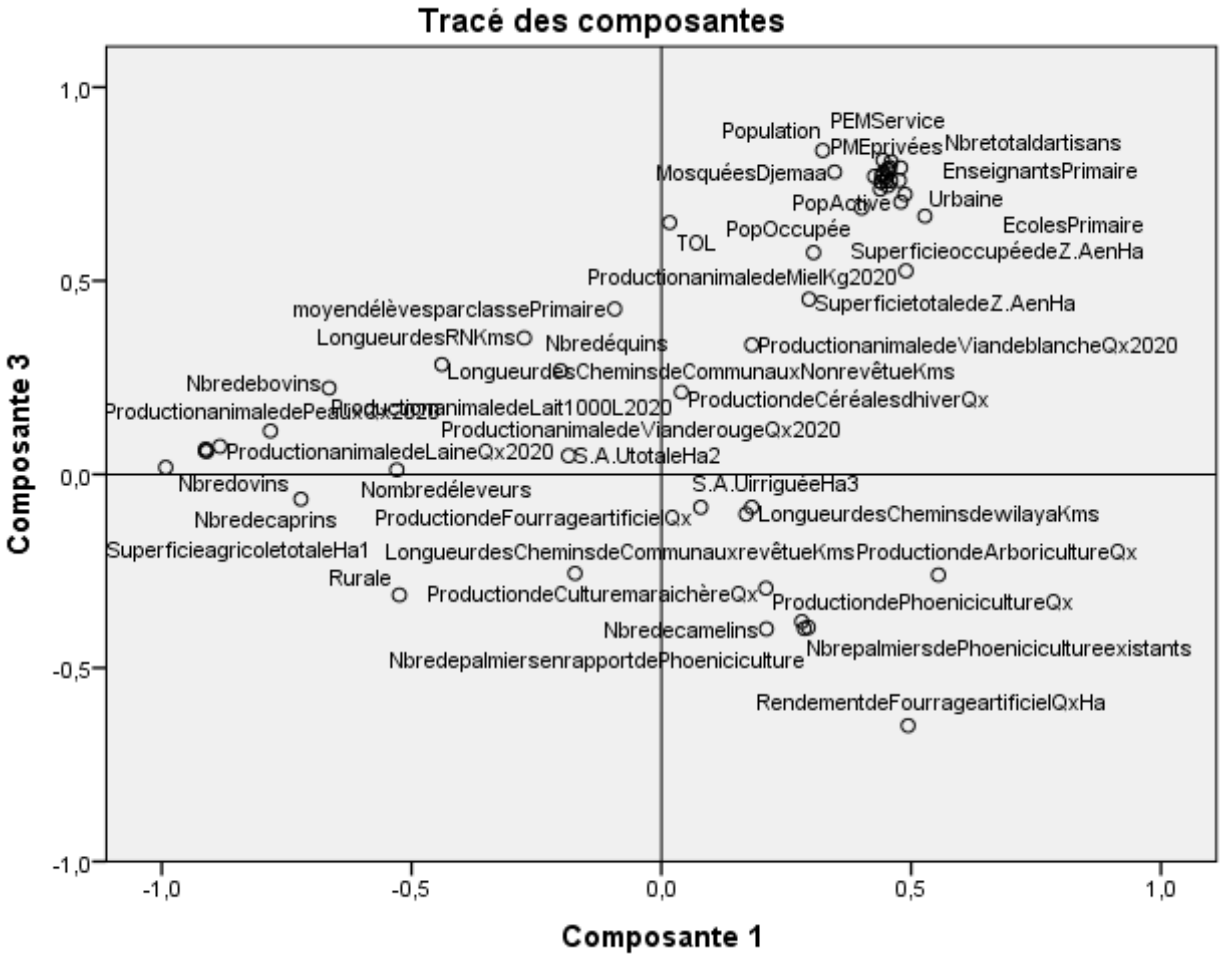

الشكل رقم 19 : Trace des composantes C1 C3

المصدر : من اصدار الطالبين بناءا على مخرجات برنامج SPSS

التحليل : من خلال الشكل نلاحظ تمركز المتغيرات المتعلقة بالجانب الحضري على مستوى العامل الثالث كعدد السكان بنسبة 0,837 و السكان النشطين و السكان العاملين بنسبة 0,755 ، الشركات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بنسبة 0,784 ، عدد الحرفيين بنسبة 0,792 ، طول الطريق الوطنية 0,352 ، في حين تبتعد المؤشرات الرعوية عن العامل الثالث و تتجه نحو العامل الأول .

- **ثالثا F2 و F3 :**

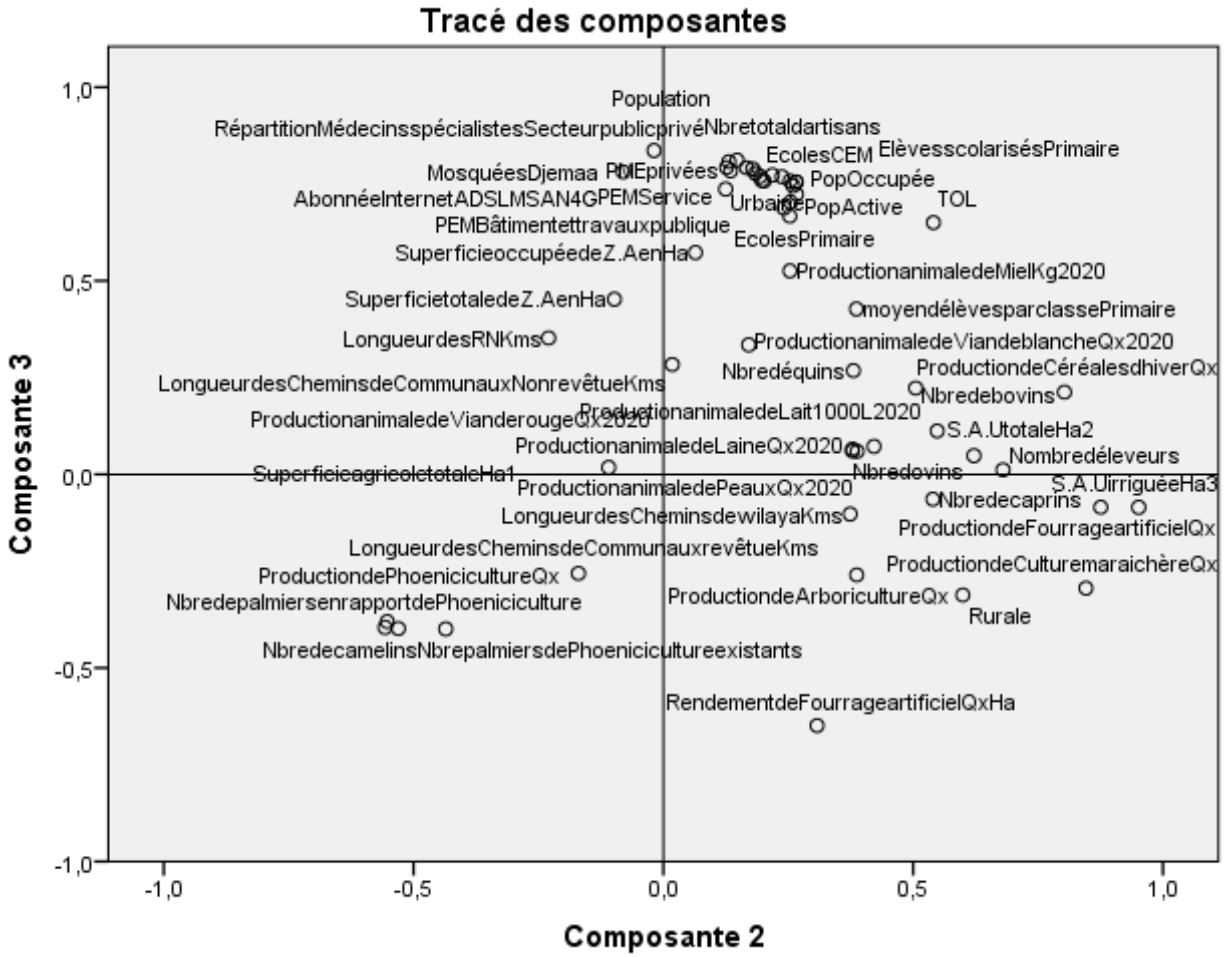

الشكل رقم 20 : Trace des composantes C2 C3

المصدر : من اصدار الطالبين بناءا على مخرجات برنامج SPSS

التحليل : من خلال الشكل نلاحظ ان تمركز المتغيرات المتعلقة بالجانب الفلاحي على مستوى العامل الثاني ، في حين تتمركز المتغيرات المتعلقة بالجانب الحضري على مستوى العامل الثالث .

4. تمثيل البلديات للمحور العاملي :

- **أولا F1 و F2 :**

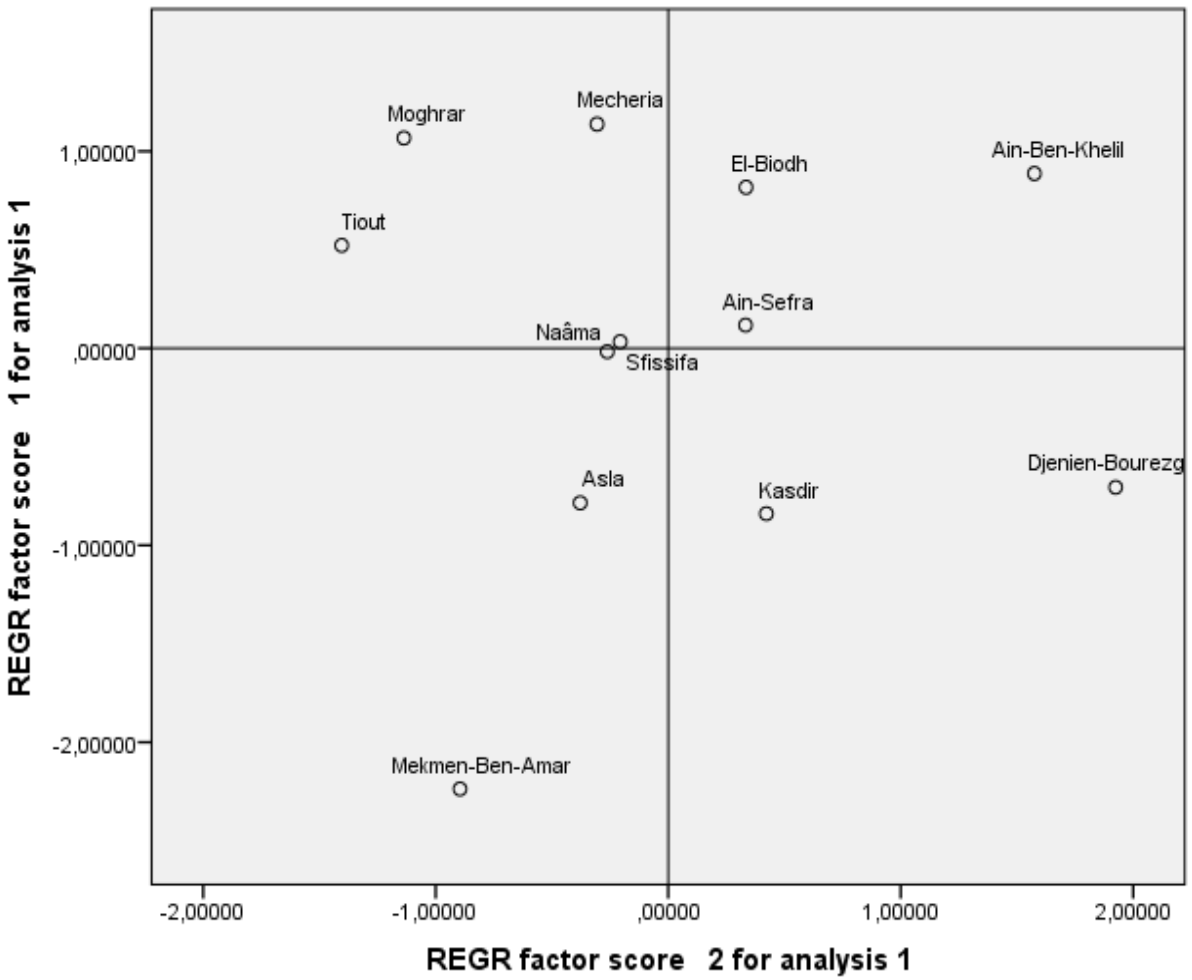

الشكل رقم 21 : تمثيل البلديات للمحور العاملي F1 و F2

المصدر : من اصدار الطالبين بناءا على مخرجات برنامج SPSS

التحليل :

نلاحظ من الشكل ان تمركز بلدية المشرية و مغرار و تيوت في العامل الأول اذا فهي ذات طابع رعوي ، اما بلديتي الجنين بو رزق و القصدير فتتمركزان في العامل الثاني اذا فهما ذات طابع فلاحي ، في حين نلاحظ ان بلدية عين بن خليل ، البيوض و عين الصفراء تتمركز في كلا العاملين اذا فهي ذات طابع رعوي فلاحي .
كما نلاحظ ان بلدية النعامة و صفيصيفة شبه منعدمة في الجانبين الفلاحي و الرعوي .

- **ثانيا F2 و F3 :**

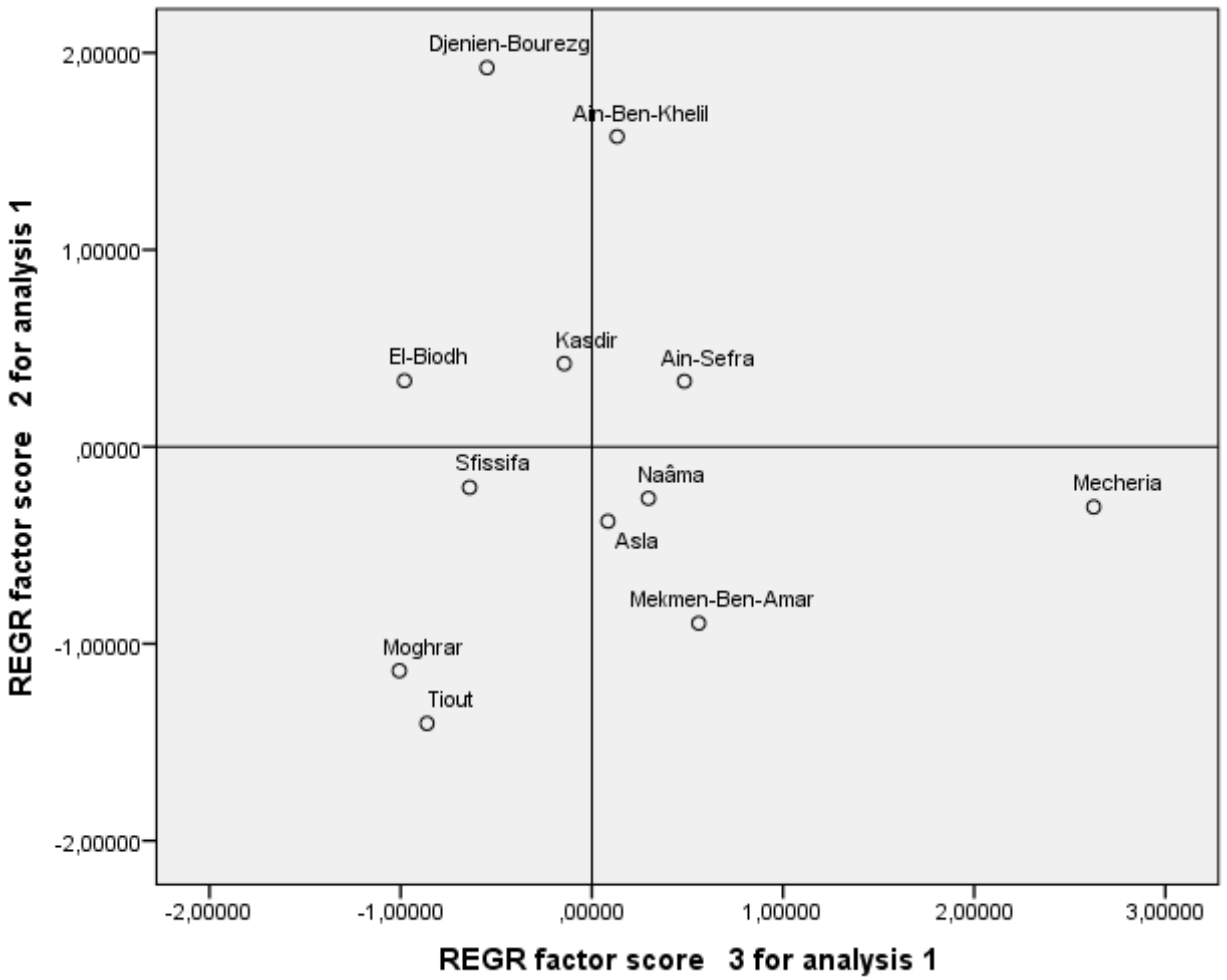

الشكل رقم 22 : تمثيل البلديات للمحور العاملي F2 و F3
المصدر : من اصدار الطالبين بناءا على مخرجات برنامج SPSS

التحليل :

نلاحظ من الشكل ان بلدية المشرية و عين الصفراء و النعامة تتمركز على المحور الثاني اما بلدية القصدير، البيوض الجنين بو رزق، عين بن خليل كان حضورها ضئيل الى سلبي على هذا المحور .

و منه نستنتج ان بلدية النعامة عين الصفراء و المشرية ذات طابع حضري و ذلك من خلال ارتباطها بالعامل الثالث ، اما باقي البلديات المتمثلة في القصدير، البيوض الجنين بو رزق، عين بن خليل فهي تميل الى الطابع الفلاحي و الزراعة بالدرجة الأولى .

خلاصة الفصل :

رغم الإمكانيات الكبيرة التي تقدمها الدولة للقطاعات الاقتصادية و من خلال الميزانية الكبيرة التي تحصل عليها هذه القطاعات الا ان هذا الأخير لم يعد بالفائدة المرجوة منها خصوصا في عملية التنمية المحلية على المستوى الولائي و هذا راجع الى الفجوة الموجودة في القطاعات .

ففي ولاية النعامة سجلنا فارق كبير بين البلديات من حيث المستوى الزراعي و الفلاحي و الحضري و مستويات التنمية المحلية، حيث يقل المؤشر التنموي و الحضري في البلديات ذات الطابع الريفي التي تكثر بها مؤشرات القطاع الفلاحي ، في حين يرتفع المؤشر الحضري و التنموي في بلدية النعامة و عين الصفراء و المشرية نظرا للطابع الحضري الموجود بهذه البلديات .

ان الاعمال الخاصة بالتنمية المحلية هي جهود لها منافعها و سلبياتها فمن اجل التسيير الحسن و تخفيف السلبيات يتطلب منا التوقف و تقييم مختلف المساعي لضبط مستوى التنمية خصوصا على المستوى المحلي ، و يبقى ان اختيار المؤشرات التي تنسجم مع واقعنا و ظروفنا هي مؤشرات جذرية بالدراسة و البحث و ترجمة حقيقة الواقع التنموي .

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

تسعى المناطق من خلال مختلف السياسات المنتهجة لتحقيق التنمية فيها ، فالتنمية عنصر أساسي للاستقرار و التطور الإنساني و الاجتماعي ، و هي عملية تطور شامل او جزئي مستمر و تتخذ اشكالا مختلفة تهدف الى الرقي بالوضع الإنساني الى الرفاه و الاستقرار و التطور بما يتوافق مع امكانياته و احتياجاته .

ففي نهاية هذا العمل يمكن ان نستنتج ان التشخيص الإقليمي هو أداة ضرورية و شرط أساسي لتحديد مشاريع التنمية الإقليمية ، ومع ذلك يتطلب تحقيق هذه الأداة جمع البيانات الكمية أولا و هذا بجمع البيانات الرقمية التي تسمح بإجراء و تحليل و مقارنات معينة تتكيف مع المشاكل المحددة للإقليم ، و التي تسمح من ناحية مقارنة العنصر الكمي مع الجهات الفاعلة للتحديد ، و من ناحية أخرى للبحث عن تفسيرات محتملة للخطوات الكمية .

لنجاح التشخيص الإقليمي من الضروري النهج أي المنهجية التي يجب اتباعها و التي يمكن تلخيصها في خمس خطوات : تحديد اطار العمل ، جمع و إعطاء التحليل المعطى ، تحديد استراتيجية العمل ، التوصل للنتيجة .

التشخيص الإقليمي استراتيجية معلوماتية و هو وسيلة للتنمية المحلية كما انه شرط أساسي لتطور مشروع أي إقليم في التنمية الاقتصادية و قد توصلت دراستنا الى رصد بعض النقاط وهي كالتالي :

- ان التشخيص الإقليمي ليس هدفا بحد ذاته بل هو خطوة مهمة في عملية تنمية الإقليم وذلك بإبراز و تحديد نقاط القوة و الضعف و كذا الفرص و التهديدات المتعلقة بهذا الأقاليم لإنشاء اتجاه استراتيجي جديد .
- التشخيص الإقليمي له دور فعال و أساسي في التنمية لأنه يفتح افاقا جديدة و منظور واضح للوصول الى التنمية المحلية.
- كما ان التشخيص الإقليمي هو شرط لا مفر منه للتنمية لهذا يحتاج المختصون في مجال التنمية الى مفاتيح جديدة لفهم آرائهم و أفكارهم و ادارتها
- التشخيص الإقليمي هو أسلوب يهدف الى قياس و تقييم و نمذجة التنمية لولاية النعامة و بلدياتها الاثني عشر .
- من خلال الدراسة لاحظنا انه و رغم تكاثف جهود الفاعلين في تنمية ولاية النعامة الا انه لم يعد بالهدف المرجو .
- من خلال دراستنا السابقة لاحظنا تفاوتا كبيرا في المجال الفلاحي و الحضري و الرعوي بين بلديات ولاية النعامة و هذا بعد تشخيص هذه المنطقة .
- رغم الأهداف المسطرة في الولاية و الجهود المبذولة من اجل تحقيق التنمية المحلية الا انها تواجه عقبات كالتصحر و قلة الموارد المالية .

ان عملية البحث في موضوع التنمية المحلية يشوبها الكثير من التعقيدات و الصعوبات و هذا لتعدد المتغيرات المؤثرة في موضوع التنمية المحلية لأجل ذلك حاولنا اتباع منهجية ركزنا فيها على التشخيص الإقليمي الذي نراه على صلة كبيرة في تغيير الواقع التنموي المحلي في الولاية و خطوات و مراحل عمل هذا التشخيص .

توصيات الدراسة :

خلصت الدراسة الى جملة من التوصيات نلخصها فيما يلي :

- إعادة النظر في المنهج المتبع في التنمية المحلية بحيث يجب ان تتناسب مع البيئة الداخلية و الخارجية للإقليم .
- التشخيص الدقيق للمناطق المراد تنميتها فهي القاعدة الأساسية و المنطلق في عملية التنمية المحلية .
- التنسيق الدائم بين مختلف القطاعات من اجل دفع وتيرة التنمية .
- تكاثف جهود الفاعلين في قطاع التنمية لتحسين المناطق .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

مصادر باللغة العربية:

1. ثائر مطلق محمد عياصرة، **"التخطيط الاقليمي، دراسة نظرية وتطبيقية"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2009، ص 57 و 138
2. أحمد غربي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، **مجلة البحوث والدارسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة المدية، العدد 12، 2313م، ص 1 و 7.
3. أمين ساعاتي، "أصول الادارة العامة"، دار الفكر العربي، القاهرة ،1996، ص 181
4. بومدين طاشمة، مداخلة بعنوان: الحكم ال ارشد ومشكلة بناء قد ارت الإدارة المحلية في الجزائر، الملتقى **الوطني حول التحولات السياسية، إشكالية التنمية في الجزائر –واقع وتحديات-** يومي 17/17 ديسمبر 2338، جامعة جيجل، ص 2.
5. توفيل عباس عبد العون، د. صفاء عبد الجبار علي الموسوي، قياس وتحليل التفاوت الإقليمي من المحفظات العارل ،**الفري للعلوم الاقتصادية**، العدد 18، ص 4.
6. الحاج أحمد الأمين عوض حاج أحمد وآخرون، ورقة بعن وان :الأمر المؤسسية للمجتمع المحلي والشاركة في تحقيق التنمية ورشة التنمية الاجتماعية، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم، 13/23-11/31، 2337، ص 9.
7. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2339، ص 37 و 74 و 75.
8. حسين عبد القادر، **الحكم الارشد في الجزائر واشكالية التنمية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2312، ص 54.
9. خليفة الحاج، وكال نورالدين ، **"التشخيص المالي آداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة"**، الملتقى الوطني الاول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية ، جامعة محمد شريف مساعدية -سوق أهراس- يومي 22-2012/05/23، ص 03
10. د. جمال زيدان ،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، الجزائر، دار الأمة للمباعة والنشر والتوزيع ،2314، ص 17.
11. د. محمد جاسم شعبان العاني، **"التخطيط الاقليمي، مبادئ وأسس، نظريات وأساليب"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 58
12. دارر محمد، **آفاق التنمية المحلية في ولاية سعيد دارسة حالة**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة والتنمية ، جامعة سعيدة، 2315، ص 22.
13. زين الدين عبد مقصود الغنيمي ، **"نصف الكرة الغربي (الأمريكي) دراسة في الجغرافيا الإقليمية"** ، طبعة معدلة ، منشأ المعارف بالإسكندرية ، 1995، ص 19-20 .
14. شاكر خصباك ،علي محمد المياح ، **"الفكر الجغرافي تطوره وطرق بحثه"**، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد،1983 ،ص 225
15. شويخ بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقول والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2311م، ص 81،(منشورة).
16. صفوان المبيضين وأخرون، "المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،2011، ص 25
17. الطالبة اسماء بشبيل ، مذكرة ماستر بعنوان **التشخيص المالي لجدول تدفقات الخزينة حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع** ، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، السنة 2015 – 2016 ، ص 40
18. عمار عوابدي، "دروس في القانون الاداري الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية ،1974، الجزائر، ص 194
19. فتحي أبو عيانة ، **"الجغرافية الإقليمية"** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، (بدون تاريخ) ، ص 16.

20. فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية/ ممارسات وفاعلون**، م1، عمان دار صفاء للنشر والتوزيع، 2315م، ص 28، 29.
21. فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون**، م1عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2315، ص 21.
22. كبداني سيدي أحمد ،**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجازئر مقارنة بالدول العربية دارسة تحليلية وقياسية**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الحق ول والعلوم التجارية، جامعة تلمسان ،2312م)، ص 15.
23. المادة الأولى من قانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع أول عام 1433 الموافق لـ 21 فبراير 2012، المتعلق بالولاية
24. مازن محمد،جدلية **"العلاقة بين العولمة و التنمية البشرية في العالم العربي"**، العلوم الانسانية، قسم علم الاجتماع ، جامعة بغداد ،2005
25. مجدد عبد النور، **"تكنولوجيا الإعلام والاتصال وأثارها على تنافسية المؤسسة"**، مقال في مجلة اقتصاد وتسيير، العدد 08، جامعة وهران ،2013 ، ص16
26. محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق ، ص 65
27. محمد نصر مهنا، **"تحديث في الادارة العامة والمحلية"**، مؤسسة شباب االجامعة، الاسكندرية ،2005، ص 30
28. مصطفى عبد الطميف، بن سانية عبد الرحمٰن، مداخلة بعنوان: **انملال التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي** ،الملتقى الدولي_الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، يومي 24/22 فيفري 2311، غرداية، ص 8.
29. وفاء معاوي ،**الحكم المحلي الرشيد للتنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم سياسات عامة وحكومات مقارنة كلية الحقول والعلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2312، ص 54.
30. ولد صديل ميلود وآخرون، **آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري دارسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون**، دار الندونية للنشر والتوزيع ،2315، ص 112.
31. عادل عبد الغني محبوب، سهام صديق خروفة، "الاقتصاد الحضري: نظرية وسياسة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 18

مصادر اللغة الفرنسية :

1. Alban Knecht et Franz-Christian Schubert, **Ressources – Caractéristiques, théories et concepts**, janvier 2021, P 02
2. Bernard Pecqueur, **« l'économie territoriale : une autre analyse de la globalisation »**, l'Economie
3. Decret exécutif n° 94-215 du 14 Safar 1415 correspandant au 23 juillet 1994 déterminant les organes et les
4. Deffontaines J.-P., Marcelpoil E., Moquay P., 2001, « **Le développement territorial : une diversité d'interprétations »**, in Lardon S., Maurel P., Piveteau V. (dir.), Représentations spatiales et développement territorial, Editions Hermès, Paris, chap. 2, p. 39-56.
5. economie-politique-2007-1-page-41.htm
6. Frédéric Carluer. « **Géographie, économie, Société** », (2006), P201
7. G., Loinger, 2001, **« Développement des territoires et prospective stratégique »,** Collection « Administration aménagement du territoire », Editions L'harmattan, Paris
8. Hind OUGUENOUNE, article sur **« attractivité et pouvoir publics »**, revue économie et gestion, n°09, université d'Oran,2014, p70
9. La démarche de diagnostic de territoire, 2016, Référence précédent, 30 mai 2022
10. Ludovic Francois, **« l'intelligence territorial »,** interview publier sur le site web
11. Nekka.H Dokou.G , Référence précédente,2004, P42-61
12. Nekka.H Dokou.G, proposition D'une **Approche D'évaluation des ressources Locales**, Management Local et Réseaux d'entreprise, Economica, 2004, P42-61
13. Olivier Torrès-Blay, « économie d'entreprise : organisation, stratégie et territoire à l'aube de la nouvelle économie », ECONOMICA,2e édition, paris, 2004, p 286
14. P.Durance, 2005, **Futuribles,** n°314, décembre
15. P.Durance, M.Godet, P.Mirénowicz, V.Pacini, 2007, « **La prospective territoriale Pour quoi faire ? Comment faire »,** Série Recherche n°7, cahier du Lipsor, CNAM, Janvier, Paris
16. professeur de management est le premier auteur à définir la notion de région apprenante comme une structure en réseau territorialisé regroupant une forte diversité d'acteurs économiques, sociaux, politique et institutionnels maillés les uns aux autres pour transmettre fréquemment de l'information et de l'expérience.
17. Projet de recherche DATAR sur une **« méthodologie de diagnostic de territoire »**, à partir des expériences de différentes équipes et d'études de car sur le Massif Central, Déposé par ENGREF, avril 2001- Février 2004, P.6-7
18. Roche.S et Hodel.T (2004), « **L'information géographique peut-elle améliorer l'efficacité des diagnostics de territoire ?** », Revue Internationale de Géomantique, 14(1), p 9-34.
19. Rouxel.F.Rist D, **« le développement durable, approche dans les diagnostic territoriaux »**, Ed le certu, dossier n °35
20. Spohr.C (2009), **« Vers une prospective territoriale post-Grenelle de l'environnement. Questions et modes d'emploi »** Collection « Études et documents »
21. structures de l'administration de la wilaya, chapitre 04, article 09
22. Zouad rajaa, **« diagnostic territorial et développement local »** mémoire de magister de science économique, diagnostic territorial et développement local, 2011/2012 , p 12
23. Turner, J.R, **The handbook of project based management**. McGraw-Hill, London, 1993

24. Vidal Chloë, **« La prospective territoriale dans tous ses états. Rationalités »**, savoirs et pratiques de la prospective (1957-2014). Thèse de doctorat dirigée par Michel Lussault et Jean-Jacques Wunenburger, université de Lyon, 2015. P 257

مواقع الكترونية :

1. http://geoconfluences.ens-lyon.fr/glossaire/prospective , 15 juin 2022
2. http://www.carnetsdubusiness.com/L-intelligence-territoriale-expliquee-par-Ludovic-Francois_a25.html
3. http://www.cpas-egypt.com/pdf/Baher/Dr/005.pdf
4. http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=11483 le10 mars2014 à23h00
5. https://ar.encyclopedia-titanica.com/significado-de-recursos, 26 mai 2022
6. https://journals.openedition.org/geocarrefour/980#tocfrom2n1 , 18 mai 2022
7. **La démarche de diagnostic de territoire** : DÉFINITIONS & MÉTHODES, www.diagnostic-territoire.org , 2016, 28 mai 2022
8. politique, 2007/1 n°33, p 41-52. Article disponible en ligne à l'adresse http://www.cairn.info/revue-l-
9. علي كريم العمار، **"مساهمة نظرية تحليلية في تفسير آليات العلاقات الاقتصادية المكانية"**، مجلة آداب الكوفة، العدد 04 مقال متوفر على الموقع http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/kufa_arts/article/view/148/pdf_66
10. ناجي عبد النور، **"دور الادارة المحلية في تقديم الخدمات العامة"** تجربة البلديات الجزائرية http://www.bchaib.net/mas/?option=com_content&view=article&id=82:-w-&catid=12:2010-12-09-22-)